تَنْقِيحُ العَمَل في حَلِّ أَبْياتِ الجُمَل
للشيخ برهان الدين إبراهيم بن حَسَن الملّا الأَحسائيّ الحَنَفيّ (ت١٠٤٨هـ)
دراسة وتحقيق

أ. م. د. بيان محمد فتاح
كلية الآداب – جامعة الأنبار

أ. م. د. مصطفى كامل أحمد
كلية الآداب – جامعة الأنبار

الملخَّص

تنقيح العمل في حلّ أبيات الجمل هو كتاب أُلِّفَ في القرن الحادي عشر الهجري، ووُضع لشرح منظومةٍ نحويّة تعليميّة، مؤلفة من ثمانية أبيات في أقسام الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب وهي سبعة، وأقسام الجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب وهي سبعةٌ أيضًا، وجاء هذا البحث لتحقيق هذا الكتاب ودراسته.

المقدّمة

الحمد لله حقَّ حمدِه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ مِن بعدِه، وعلى آله وصحبه ومَن سار على نهجِهِ وهَديِه، وبعد:

فهذا بحثٌ يُعنى بدراسة كتاب في موضوع الجُمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي ليس لها محلٌّ منه، وتحقيقِه على وَفق المناهج المتبعة في تحقيق المخطوطات، وهو من المؤلفات التي أسهمت إسهامًا مفيدًا في شرح أبياتٍ منظومة في الجمل نظَمَها ابن أمِّ قاسمٍ المرادي المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، ووضع مؤلف هذا الكتاب الشيخ إبراهيم بن حَسَن الملّا الأحسائي المتوفى سنة (١٠٤٨هـ) له عنوانًا وسمه بـ **(تنقيح العَمل في حلِّ أبياتِ الجُمَل)**.

وكان الهدف من تحقيق هذا الكتاب هو إخراج هذا الجهد الذي قَلّت عناية المتقدمين به وإظهاره للدارسين؛ ليكونَ لَبِنةً من اللَّبِن المهمة في بناء مكتبة النحو العربي في دراسة موضوع (الجُمَل)، وقد أسهم الكتاب إلى جانب مجموعة من المصادر كمغني اللبيب وقواعد الإعراب لابن هشام وبعض الشروح والحواشي في إيضاح أقسام الجملة العربية وبيان أحكامها وضوابط إعرابها.

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق، أما قسم الدراسة فانقسم على ثلاثة فصول، كان الحديث في الفصل الأول عن سيرة المؤلف (الأحسائي)، وفي الفصل الثاني عن كتابه (تنقيح العمل في حَلِّ أبيات الجمل)، وتناول الفصل الثالث توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف، ووصف النسخ المخطوطة، ومنهج التحقيق.

وكان قسم التحقيق خالصًا لنصِّ (تنقيح العمل) الذي سرنا في تحقيقه على وَفْق الأصول المعتمدة في تحقيق المخطوطات، والحمد لله أولًا وآخِرًا.

القسم الأول: الدراسة

التعريف بالمؤلف وبكتابه

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف (إبراهيم الأحسائي)[١]، ويشتملُ على ما يأتي:

أولًا: اسمُهُ وكُنيتُهُ ولقبُهُ ونسبتُهُ ومذهبُه:

هو أبو إسحاق برهانُ الدين إبراهيم[٢] بن حَسَن المُلّا الحَنَفيّ المُضَريّ الأَحْسائيّ[٣]. ولُقّب بالأحْسائيّ نسبة إلى إقليم (الأَحْساء) الذي يقع الآن شمال شرقي المملكة العربية السعودية[٤]، وقد ذكر المحبّي أنّ (الأحْساء) علَمٌ لستة مواضع من بلاد العرب، الأول: أحساء بني سعد بحذاء (هجر) وَهِي دَار القرامطة بِالْبَحْرَيْنِ (القديمة) وَمن أَجَلِّ مُدُنِها، وَنسبَة إِبْرَاهِيم هَذَا إِلَى الأحْساء هَذِه...[٥].

ولا بُدَّ هنا من الإشارة إلى أنّ الأحساء كانت جزءًا من البحرين القديمة التي كانت تطلق على بلاد واسعة تضمُّ القطيفَ وهجرَ والعسيرَ والأحساء وجزيرةَ أوال[٦]، ثم انحسرت تسمية البحرين على جزيرة أوال حسبُ[٧].

ثانيًا: مولده:

ذكر محقق تحفة المبتدي أنّ الشيخ إبراهيم وُلِدَ في مدينة الأَحساء في حي الكوت، وكان هذا الحيُّ موطنًا لعدد من كبار العلماء والصلَحاء، ولا نعلمُ سنة مولده، والذي يظهرُ أنّ ولادتَهُ كانت في أواخر القرن العاشر[٨].

ثالثًا: نشأته:

---

(١) اعتمدنا في أغلب ما ورد في ترجمة المؤلف على ما ذكره الشيخ يحيى بن الشيخ محمد بن أبي بكر الملا محقق كتاب (تحفة المبتدي لإبراهيم الأحسائي)؛ بوصفه من أسرة الملّا في الأحساء، وهو حفيد أبي بكر بن محمد الملا المتوفى سنة ١٢٧٠هـ. (تنظر ترجمته في معجم المؤلفين: ٧٥/٣، وترجمة الشيخ يحيى نفسه في: مقدمة تحقيقه منهاج الراغب إلى إتحاف الطالب: ٩-١٣). ولأجل ذلك كانت دراسته تمثل ترجمة إضافية مهمة تزيد على ما ذكره المحبي في (خلاصة الأثر) ومَن بعده ممن ترجموا للشيخ إبراهيم رحمه الله. وقد ذكر المحقق الفاضل في الدراسة أنّ كتب التراجم شحّت عن ذكر شيء من حياة الأحسائي، ولم يجد مَن ذكر عنه شيئًا مفصلًا، فاعتمد فيما ذكره من تفاصيل على ما علمه من متفرقات الرسائل وما اشتهر به المؤلف وتداوله الناس بينهم. تنظر مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٩-١٠.

ومن الجدير بالذكر أنّ أسرة الملّا التي ينتمي إليها الشيخ إبراهيم الأحسائي هي أسرة علمية توارثت العلم كابرًا عن كابر، ولديهم حساب على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) باسم (أسرة الملّا)، وهم من المهتمين بنشر الفقه الحنفي.

(٢) هو جَدُّ الشيخ محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن حسن المتوفى في نحو (١١٠٠هـ). ينظر: هدية العارفين: ٣٠١/٢، وإيضاح المكنون: ٥٢٧/٢، ومعجم المؤلفين: ١٥٧/١٠.

(٣) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ١٨/١، وديوان الإسلام: ٩١/١، وهدية العارفين: ٣١/١، وإيضاح المكنون: ٤٧٣/٣، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣-١٠٤، والأعلام: ٣٥/١، ومعجم المؤلفين: ٢٠/١، ومقدمة محقق تحفة المبتدي: ٧.

(٤) ينظر: المعجم العربي الأساسي: ٧٤.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، وينظر: معجم المصنفين: ١٠٣/٣-١٠٤.

(٦) ينظر: تاريخ ابن خلدون: ٣٥٩/٢.

(٧) ينظر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ـ المنطقة الشرقية: القسم الأول ٢١٨.

(٨) تنظر مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٧.

ذكر محقق تحفة المبتدي أنّ الشيخ إبراهيم نشأ وترعرع على العفاف والصلاح منذ نعومة أظفاره في حجر والده، وتحت رعاية أخيه لأُمّه الشيخ محمّد بن ملّا علي آل الواعظ(١)، وقد حبب إليه العلم منذ زمن الطفولة.

والمعروفُ أنّه تلقّى علومَهُ ودروسه العلمية في الأَحساء على يد علمائها الأعلام، قال المحبّي: «قرأ ببلاده على شيوخٍ كثيرة»(٢)، وكانت الأحساءُ في عصرهِ مشرقةً بالعلماء والصلحاء، وكان يَسودها النشاط العلمي ممثَّلًا ببناء المدارس، وانتشار الحلقات العلمية، واتّساع نطاق التعليم(٣).

رابعًا: طلبه للعلم:

كانت دراسةُ الشيخ إبراهيم متّجهة إلى العلوم الشرعية: من فقهٍ وحديثٍ وتفسيرٍ ونحوِ ذلك مما يخدمها من علوم الآلة، إذ كانت الوجهة الغالبة في عصره.

بدأ الشيخ إبراهيم طلبَ العلم بمدينته الأحساء على أخيه لأُمّه المذكور آنفًا، وقد لازمه ملازمةً تامّة، فهو شيخُهُ الذي تخرّج به في عدّةٍ من الفنون كالعقائد والأصول والحديث والتفسير والنحو والصرف والمنطق والبيان وعلم السلوك والأخلاق، حتّى نال رتبة عالية من العلم والفضل، وأصبح في عِداد العلماء في كثيرٍ من العلوم، وقد أجازه جملةٌ من العلماء ومدحوه بلا مزيدٍ عليه، كما أخذ عن غير أخيه من علماء الأحساء(٤) كما سيأتي بيانه.

خامسًا: رحلته:

لم يتوقف الشيخ إبراهيم عند ذلك بل شمّرَ عن ساعد الجِدّ فواصَلَ طلبَهُ للعلم، ورحل إلى الحجاز، واجتمع بكبار علماء الحرمين وأخذ عنهم، وأخذ ممّن يَرِد إلى الحرمين من البلدان الأخرى، إذ كان الحرَمانِ مهبطَ العلماء والفقهاء وكبار الأساتذة(٥).

سادسًا: حياتُهُ العلمية:

ضنَّتْ كُتب التراجم بذكر تفاصيل سيرة الشيخ إبراهيم، وقد وصفَ محقق تحفة المبتدي حياتَهُ العلميّةَ قائلًا: «كان ـ رحمه الله ـ عالمًا في الحديث وعلوم الفقه وأصوله وعلوم الآلة والتصوّف، ومرجِعًا يُرجَعُ إليه في معرفة الأحكام. يتصدّى ـ رحمه الله ـ لنشر العلم ورفع الجهل فانتفع به خَلْقٌ كثير. وولي منصب الإفتاء، واستمرَّ فيه مدّة عمره. وكان ـ رحمه الله ـ متردّدًا بين العبادة والزهد والعلم والبحث»(٦).

---

(١) فقيه حنفي، أخذ العلم عن والده، تولى تدريس الفقه الحنفي والحديث الشريف في مدرسة القبة المعروفة بحي الكوت. ينظر: المؤلفات الفقهية لعلماء الأحساء (مقال في جريدة الرياض): http://www.alriyadh.com/2008/02/01/article314022.html

(٢) خلاصة الأثر: ١٩/١، وينظر: التاج المكلل: ٣٨٤، ومعجم المؤلفين: ١٠٣/٣.

(٣) ينظر: مقدّمة محقق تحفة المبتدي: ٨.

(٤) ينظر: مقدمة تحفة المبتدي: ٨.

(٥) ينظر: نفسه.

(٦) نفسه: ٩-١٠.

سابعًا: شيوخه:

أخذ الشيخ إبراهيم العِلمَ عن عدد من الشيوخ كما نصَّ على ذلك المحبي[١]. وهذا سردٌ لمن وقفنا عليه منهم:

١. الشيخ محمد بن ملّا علي آل الواعظ، وهو أخوه لأُمّه[٢].
٢. الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المُرشدي الحنفي (ت١٠٣٧هـ)[٣]، مفتي مكة، وكتب له إجازةً حافلة أشار فيها إلى تمكّنه في العلوم. قال المحبي: «وأخذ بمكّةَ من فقيهِها عبد الرحمن بن عيسى...»[٤].
٣. الشيخ محمد علي بن محمد عَلّان البكري الصدّيقي (ت١٠٥٧هـ)[٥]، كما أخذ الشيخُ محمد بن عَلّان عن الشيخ إبراهيم بعضَ العلوم، وأفاد من مجالسته وشَرَحَ رسالتَهُ المسمّاةَ بـ (دَفع الأسى في أذكار الصُّبْحِ والمَسا)[٦]، ووصفه في مقدمة شرحه بأنّه العلّامة الفقيه مفتي المشرق[٧].
٤. الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي (ت١٠٣٧هـ)[٨].
٥. الشيخ محمد الرومي قاضي الحرمين[٩]، حضر دروسه في تفسير البيضاوي[١٠].
٦. الشيخ تاج الدين بن زكريا بن سلطان النقشبندي الهندي (ت١٠٥٠هـ)[١١]، أخذ عنه علم السلوك والأخلاق حين قدم الأحساء عن الشيخ عبد الرحمن الشهير بحاجي رمزي[١٢]، قال المحبي: «وأخذ الطريق عن العارف بالله تعالى الشيخ تاج الدين الهندي...»[١٣].

ثامنًا: تلامذته:

تتلمذ على الشيخ إبراهيم عدد من العلماء، منهم:

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، ومثله في: معجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(٢) ينظر: مقدمة تحفة المبتدي: ٨.
(٣) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٣٦٩/٢، والأعلام: ٣٢١/٣.
(٤) خلاصة الأثر: ١٩/١، ومثله في معجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(٥) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ١٨٤/٤، والأعلام: ٢٩٣/٦.
(٦) توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة المحمودية في المملكة العربية السعودية ـ المدينة المنورة، برقم ٢/٢٦٣٦. ينظر: خزانة التراث: ٦٠٦/١٢٣.
(٧) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٩.
(٨) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٨٧/٣، والأعلام: ١٥٧/٤. وينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٩.
(٩) لم نقف على ترجمته، وذكر المحبي في خلاصة الأثر: ٢٥/١ في ترجمة أحد أعيان القرن الحادي عشر أنّه حضر دروس قاضي الحرمين العلّامة محمد الرومي المعروف بالملغري في تفسير القاضي البيضاوي من أول جزء عَمَّ إلى ختام سورة الطارق مع مطالعة المواد وأجاز له.
(١٠) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٩.
(١١) تنظر ترجمته في: نزهة الخواطر: ٥٠٧/٥.
(١٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣، ومقدمة محقق تحفة المبتدي: ٩. وتنظر ترجمة حاجي رمزي في: نزهة الخواطر: ٥٦٠/٥.
(١٣) خلاصة الأثر: ١٩/١، ومثله في معجم المصنفين: ١٠٣/٣.

١. ابنه عبد الرحيم بن إبراهيم بن حسن[١].
٢. ابن أخيه الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل الواعظ[٢].
٣. الأمير يحيى بن علي باشا، حاكم الأحساء (ت١٠٩٥هـ)[٣].
٤. الشيخ محمد صالح بن إبراهيم بن حسن الشهير بالحكيم الأحسائي (ت١٠٧٣هـ)[٤].
٥. الشيخ محمد بن أحمد الأحسائي الحنفي (ت١٠٨٣هـ)[٥].
٦. الشيخ محمد بن عثمان الشافعي الأحسائي، المشهور بشافعي الزمان[٦].
٧. الشيخ محمد بن ناصر المفتي الشافعي الأحسائي[٧]، جدّ أسرة آل عبد اللطيف[٨].

تاسعًا: مكانته العلمية وثناء العلماء وأصحاب التراجم عليه:

تبوّأ الشيخ إبراهيم مكانةً علمية عالية، وقد وصفه المحبي بأنّه «من أكابر العلماء الأئمة المتحلّين بالقناعة، المتخلين للطاعة، كان فقيهًا نحويًّا متفنّنًا في علوم كثيرة...»[٩].

وذكر المحبي أيضًا أنّ الأمير يحيى بن علي باشا حاكم الأحساء كان يُثني عليه، ويخبر عنه بأخبار عجيبة[١٠]. وذكر أيضًا أنّ فقيه مكّة عبد الرحمن بن عيسى المرشدي كتب له إجازة حافلة، أشار فيها إلى تمكنه في العلوم[١١]. ووصفه ابن الغزي بالأديب الفاضل الحنفي[١٢].

وقال التونكي فيه: «الشيخ الفقيه العلّامة... من أعيان العلماء، وكان زاهدًا عابدًا ديّنًا»[١٣]. وقال الزركلي عنه: «... نحويٌّ متأدّب عارفٌ بفقه الحنفيّة»[١٤]. وذكر عمر كحالة بأنه: «عالم مشارك»[١٥]. ووصفه

(١) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٠. ولم نقف على ترجمته.
(٢) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٠. ولم نقف على ترجمته.
(٣) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣. وتنظر ترجمته في خلاصة الأثر: ٤٧٥/٤، والأعلام: ١٦٠/٨.
(٤) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٠. وتنظر ترجمته في: الأعلام: ١٦٣/٦، ومعجم المؤلفين: ٧٩/١٠.
(٥) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٣١٣/٤، والأعلام: ١٢/٦.
(٦) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٠، ولم نقف على ترجمته، له كتاب مخطوط بعنوان (مختار الحصن الحصين) محفوظ في المكتبة المحمودية بالمملكة العربية السعودية برقم (٨/٢٦٣٤). ينظر: خزانة التراث: ٥٨٦/١٢٣.
(٧) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٠، ولم نقف على ترجمته. له كتاب مخطوط بعنوان (الدرر والنحور في عروض وضرب البحور)، محفوظ في مكتبة الجامع الكبير في اليمن ـ صنعاء برقم (١٦٤٦، ٣٨ مج). وله كتاب مخطوط آخر بعنوان (حاشية على شرح الرامزة)، محفوظ في مكتبة الجامع الكبير في اليمن ـ صنعاء برقم (١٦٤٦). ينظر: خزانة التراث: ٤٨٤/٩٥-٤٨٥.
(٨) ينظر عن أسرة آل عبد اللطيف: مشاهير علماء نجد: ٧٠، ومعجم المطبوعات العربية: ٢٢/٢.
(٩) خلاصة الأثر: ١٩/١، وينظر: تحفة المستفيد: ٣٣٤.
(١٠) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١.
(١١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، ونقل كلام المحبي كله التونكي في: معجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(١٢) ينظر: ينظر: ديوان الإسلام: ٩١/١.
(١٣) معجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(١٤) الأعلام: ٣٥/١.
(١٥) معجم المؤلفين: ٢٠/١.

الشيخ محمد عبد القادر الأحسائي بأنه «أحد أعلام القرن الحادي عشر»[١]، ثم نقل كلام المحبي الذي ذكرناه آنفًا.

عاشرًا: شِعْرُه:

كان الشيخ إبراهيم أديبًا شاعرًا كما كان عالمًا فاضلًا، ويبدو أنّ له شعرًا كثيرًا[٢]، قال المحبي: «وله أشعار كثيرة»[٣]. وقال الزركلي: «له نظمٌ جيّد»[٤].

ويلاحَظ أنّه لم يشتهر بالشعر كما اشتهر بالعلم، ولم يصل إلينا من شعره إلا القليل[٥]، ومنه قوله:

ولا تكُ في الدنيا مضافًا وكُنْ بها ... مضافًا إليه إنْ قدرتَ عليهِ
فَكُلُّ مضافٌ للعواملِ عُرضَةٌ ... وقد خُصَّ بالخفضِ المضافُ إليهِ[٦]

ومنه أيضًا قوله:

أُكاتبُكم والقَلْبُ فيه من النوى ... بلابِلُ قد أوْدَتْ بحالي إلى الخَلْفِ
وصِرتُ كَحَرْفِ المَدِّ لازمَ علّةً ... وعاقبةُ الإعلالِ تُفضي إلى الحذفِ[٧]

وقال معزّيًا لبعضِ أصدقائه:

أعزّيكَ فيما قد أصبتَ وخيرُ ما ... يُعزى به ذو الدينِ حسنُ يقين
بأنَّ إلهَ العرشِ خارَ لعبدهِ ... بما فاتَ خيرًا وهوَ غيرُ ظنين
فإنْ تمَّ هذا فانتظر حسن فضله ... بصبرٍ جميلٍ بالنجاحِ قمين[٨]

وغير ذلك مما قاله من شعر[٩].

حادي عشر: مؤلفاته:

للشيخ إبراهيم عدّة مصنّفات في علومٍ متنوّعة، وقد ذكر المحبي أنّ للشيخ «مؤلفات كثيرة في فنون عديدة»[١٠]. وهذا سردٌ لما وقفنا على اسمه منها مرتّبة بحسب حروف الهجاء.

١. الأجوبة الابتسامية عن الأسئلة البسامية[١]، وهو مطبوع في كتاب فتاوى علماء الأحساء ومسائلهم، لعبد العزيز العصفور.

---

(١) تحفة المستفيد: ٣٣٣.
(٢) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٢.
(٣) خلاصة الأثر: ١٩/١، ومثله في: ديوان الإسلام: ٩١/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٠/١.
(٤) الأعلام: ٣٥/١.
(٥) ينظر: مقدمة تحفة المبتدي: ١٢.
(٦) خلاصة الأثر: ١٩/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(٧) مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٢.
(٨) نفسه.
(٩) تنظر أشعاره الأخرى في: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ١٣-٢٥.
(١٠) خلاصة الأثر: ١٩/١.

٢. بسط الكسا شرح دفع الأسى[٢].
٣. تحفة المبتدي في الوضوء والصلاة، وهو مطبوع[٣].
٤. تنقيح العمل في حَلِّ أبيات الجُمَل[٤]، وهو الذي نحققه[٥].
٥. دفع الأسى في أذكار الصُّبْح[٦] والمسا[٧]، وهو مطبوع[٨].
٦. سُلَّم الأفاضل إلى معرفة رؤوس المسائل[٩]، حقّقه الشيخ يحيى ونشره إلى جانب كتاب شرح نصيحة التاج ابن زكريا، الآتي ذكره.
٧. شرح نصيحة التاج ابن زكريا، وهو شرح للرسالة التي أرسلها الشيخ تاج الدين الهندي إلى تلميذه الأمير علي باشا حاكم الأحساء[١٠]، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ يحيى، ويليه في المطبوع نفسه كتاب سُلّم الأفاضل إلى معرفة رؤوس المسائل.
٨. شرح المنظومة[١١] العِمْريطية[١٢] في النحو. وقد حُقّق في رسالة جامعية[١٣]، وهو شرحٌ لنظم الآجرومية.
٩. طرفة المهتدي إلى تحفة المبتدي[١٤]، مخطوط[١٥].
١٠. عقد العقيان في شعب الإيمان، وهي منظومة في شُعب الإيمان[١٦].

---

(١) في مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٥: (على الأسئلة...).
(٢) مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٥، وينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، وهدية العارفين: ١٣/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣.
(٣) طُبع في دار الكتب العلمية بتحقيق الشيخ يحيى بن محمد بن أبي بكر.
(٤) ينظر: خزانة التراث: ٩٢٢/٧٦.
(٥) سيأتي الحديث عنه في فصل مستقل.
(٦) في خزانة التراث: ٦٠٨/٨٦: (بأذكار الصباح)، ومثله في المطبوع.
(٧) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، وهدية العارفين: ٣١/١، وإيضاح المكنون: ٤٧٣/١، ومعجم المصنفين: ٣٠١/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٠/١.
(٨) أشار الزركلي إلى أنه مطبوع. ينظر: الأعلام: ٣٥/١. ولم نقف على دار النشر. وتوجد نسخة مخطوطة للكتاب في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة برقم (٢/٢٦٣٦)، ونسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء برقم (١٨ مج).
(٩) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.
(١٠) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.
(١١) المسماة (الدرة البهية في نظم الآجرومية) ليحيى بن موسى العمريطي (ت بعد ٩٨٨هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام: ١٧٤/٨-١٧٥.
(١٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، وديوان الإسلام: ٩١/١، وهدية العارفين: ٣١/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣، والأعلام: ٣٥/١، ومعجم المؤلفين: ٢٠/١، وخزانة التراث: ٢٦١/٥٠، ٨٢٢/١٢٢.
(١٣) دراسة وتحقيق محمد فاروق إسماعيل، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، ١٩٩٩.
(١٤) في بعض المصادر: (طرفة المهتدي شرح تحفة المبتدي).
(١٥) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٥.
(١٦) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٧/٤، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي: ٨٤، وإيضاح المكنون: ٢٣٧/٢، إذ أشاروا إلى أنّ ابن علان شرح هذا الكتاب. وينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.

١١. الفتاوى الإبراهيمية، وهي مجموعة فتاوى للشيخ إبراهيم جمعها أحد أحفاده[١].
١٢. منظومة في آداب الأكل والشرب[٢].
١٣. منظومة في المواضع التي يُفتح ويُكسر فيها همزة (إنّ)[٣].
١٤. منظومة في مواضع الصلاة على النبي ﷺ [٤].
١٥. هداية المريد شرح جوهرة التوحيد[٥].
١٦. هداية الناسك في أحكام المناسك[٦].
١٧. وظيفة الناسك المعلمة في أوراد الإمام مبارك بن سلمة[٧].

ثاني عشر: وفاته:

توفي الشيخ إبراهيم ـ رحمه الله ـ في اليوم السابع من شوال في مدينة الأحساء سنة ثمانٍ وأربعين وألف من الهجرة[٨].

الفصل الثاني: دراسة في رسالته (تنقيح العمل في حَلِّ أبيات الجمل)

وتشتمل هذه الدراسة على ما يأتي:

أولًا: موضوع الكتاب، وبداءة التصنيف المفرد في الجمل:

إنّ موضوعَ كتاب (تنقيح العَمَل في حَلِّ أبياتِ الجُمَل) هو شرحٌ[٩] لثمانيةِ أبياتٍ نظمها بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أمِّ قاسم المتوفى سنة (٧٤٩هـ)[١٠] في بيان الجمل التي لها محلٌّ

(١) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.
(٢) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٥. وشرحَ هذه المنظومة حفيده الشيخ محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم المتوفى في نحو (١١٠٠هـ)، وسمّى شرحه: (مفتاح القُرب بشرح منظومة الأكل والشرب)، وهو مطبوع. وورد ذكر الشرح في إيضاح المكنون: ٥٢٧/٢ بعنوان: (مفتاح القرب لنظم منظومة...)، وفي خزانة التراث: ٤/٤٦ بعنوان (مفتاح القرب شرح آداب الأكل والشرب).
(٣) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.
(٤) ينظر: نفسه.
(٥) ينظر: نفسه: ٢٥.
(٦) ينظر: نفسه.
(٧) ينظر: نفسه. وورد اسم الكتاب في خزانة التراث: ٧٤٢/٧ بعنوان: (وظيفة الناسك) فقط.
(٨) ينظر: خلاصة الأثر: ١٩/١، وديوان الإسلام: ٩١/١، وهدية العارفين: ٣١/١، وإيضاح المكنون: ٤٧٣/١، ومعجم المصنفين: ١٠٣/٣، والأعلام: ٣٥/١، ومعجم المؤلفين: ٢٠/١.
(٩) يُفهَمُ من كلام الشارح (الأحسائي) أنّ هناكَ شروحًا أخَر على هذه الأبيات الثمانية، وقد وقفنا على شرحٍ مطبوع، اسمه (التعليقة الوافية بشرح الأبيات الثمانية في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه)، مجهول المؤلف، كما نبّه على ذلك محقق الشرح.
(١٠) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ١٣٨/٢، وبغية الوعاة: ٥١٧/١، والأعلام: ٢١١/٢، ومقال بعنوان: (المرادي حياتُهُ وآثاره) للدكتور طه محسن، منشور في مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٧٤: ٨٧-٩٢.

من الإعراب والتي لا محلَّ لها، إذ بيَّنَ في هذه الأبيات الثمانية أنواعَ الجمل ومواقعها الإعرابية، والملاحظ أنّ متقدّمي النحويين لم يُفرِدوا مؤلفاتٍ خاصّة(١) بدراسة الجملة وما يتعلق بها(٢).

وتُعَدُّ هذه المنظومة وشرحها للمرادي من أوائل المحاولات في التأليف المستقل في نحو الجملة وأقسامها وأحكامها. وذكر الدكتور طه محسن أنّه لم يُفرِد أحد من النحاة قبل المرادي مصنَّفًا يبحث فيه الجمل؛ وأنّه لم يجد ما يشيرُ إلى ذلك، ولم يصل إلينا شيء من المصنفات التي تبحث الموضوع مستقلًّا، إلا أنّ العيني ذكر في عمدة القاري أبياتًا ستة لأبي حيان النحوي نظم فيها الجمل، على أنّ السيوطي نسب هذه الأبيات الستة إلى سراج الدين الدمنهوري شيخ المرادي، وخلص الدكتور طه إلى أنّ المرادي من أوائل الذين وضعوا بين أيدي المتعلّمين رسالةً تشتمل على أحكام الجمل وإعرابها(٣).

إذن إنّ الاتجاه إلى إفراد الجملة بالتصنيف كان في وقتٍ متأخر، وهو القرن الثامن الهجري.

ثُمَّ عقد ابنُ هشامٍ الأنصاري (ت٧٦١هـ) للكلام على الجمل بابًا مستقلًّا في كتابين مفردين قبل المغني يمكن عدّهما نواةً أولى لإنتاج مغني اللبيب، هما:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب(٤)، وهو القواعد الكبرى(٥).

٢. الموارد إلى عين القواعد(٦) المشهور باسم القواعد الصغرى(٧)، وهو مختصر من القواعد الكبرى.

وقد أفرد ابن هشام أيضًا في كتابه (مغني اللبيب) بابًا فصَّلَ فيه موضوع الجمل: أنواعها وأحكامها وأقسامها، لكن المغني لم يكن مقصورًا على الجمل فقط، بل درس فيه أيضًا حروف المعاني بتفصيلٍ وافٍ، وأمورًا أخرى تهمّ المعربين.

---

(١) الكلام هنا على إفراد الجملة بمؤلفات خاصة لا على بحث الجملة، فإنّ بعضَ النحاة القدماء تعرض لجوانب مما يتعلق بالجملة، ونجد ملاحظاتهم ونظراتهم تلك منثورة وموزّعة في ضمن موضوعات متفرّقة في مؤلفاتهم المتعددة ولا سيّما النحوية، ولا شكَّ في أنّ الإرهاصات والمعالم الأولى كانت في كتاب سيبويه. ينظر: إعراب الجمل، لقباوة: ٥، ومعالم التفكير في الجملة: ٦٩، والجملة العربية قديمًا وحديثًا: ٢٠٥، ٢٠٩، ومن أسرار الجمل الاستئنافية: ٢٣.

(٢) لا بُدَّ من التنبيه على أنّ هناك مؤلفات متقدّمة لعدد من العلماء سُمِّيت بالجمل، مثل: (الجُمَل في النحو) للزجّاجي وغيره. ينظر: كشف الظنون: ٦٠٢/١، ٦٠٤. وهذه العنوانات تُوهم بأنّها في نحو الجمل، وهي في الواقع تبحث في نحو المفردات داخل التراكيب لا في نحو الجمل، ولعلَّ تسميتها بـ (الجُمَل) للدلالة على معنى (المجمل) في النحو كما هو واقعُها، لا على أنّه كتاب في نحو الجملة.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيقه للجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها: ٤٢٦-٤٢٨.

(٤) كثرت الشروح والحواشي والنظم على قواعد الإعراب. ينظر: كشف الظنون: ٨١/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٣٩٣/٢.

(٥) ذهب بعضهم إلى أنّ كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) يختلف عن (القواعد الكبرى). ينظر: مقدمة محقق أقرب المقاصد: ١١٩٢، ومقدمة محقق حدائق الأعراب: ٣١١، وشروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب (رسالة ماجستير): ٢٦، ومقدمة محقق شرح القواعد الصغرى: ٣، وذكر الدكتور علي فودة نيل أدلة تثبت أنّ العنوانين لكتابٍ واحد. ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: ٢١. ويبدو أنّ تقارب عنوان كتاب (القواعد الصغرى) لعنوان كتاب (القواعد الكبرى) مما أوهم بعضهم بأنّ (الإعراب عن قواعد الإعراب) كتابٌ ثالث.

(٦) ويسمى أيضًا: نكتة الإعراب، ونبذة الإعراب.

(٧) لها شروح أيضًا، ينظر: شروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب: ٣٣، ومقدمة محقق شرح القواعد الصغرى: ٣.

ولا بُدّ هنا من التنبيه على أنّ الأحسائيَّ تأثر بابن هشام تأثُّرًا كبيرًا، وكانت كتب ابن هشام هذه هي التي ألهمته التأليف في موضوع الجمل؛ إذ نقل منها نصوصًا تكشف عن شغفٍ بنصوص ابن هشام من هذه الكتب، لذا تكرر ذكر ابن هشام في مواضع كثيرة من هذا الكتاب بحيث لا تكاد تخلو لوحة من لوحاته إلا وفيها ذكر لنصٍّ من نصوص ابن هشام في المغني أو في قواعد الإعراب أو في غيرهما. ونودُّ أن نشير بعد هذا إلى أنّ الأَحسائي لم يطّلع على شرح المرادي لأبياته، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من تأثير مؤلفات ابن هشام بالأحسائي في اختيار هذا الموضوع للدراسة.

ويبدو غريبًا عدم اطلاع الأحسائيّ على شرح المرادي لمنظومته، بدليل أنه لم ينقل عنه نصوصًا من شرحه، وخالفه في شرح بعض المواضع من منظومته، وهذا ما بيّناه في موضعه في حواشي التحقيق.

وممّن ألّف في الجُمل كتابًا مفردًا تلميذُ أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العُنّابي (ت٧٧٦هـ)[١]، الذي سمّاه: (الحُلَل في الكلام على الجُمَل)، تناول فيه الكلام على الجمل التي لها محل والتي لا محل لها، وهو مختصر جدًّا[٢].

ونظم أبو عبد الله محمد بن محمد الشهير بالمِجرادي السَّلَوي (ت٧٧٨هـ)[٣] قصيدةً لاميّة في أحكام الجمل سمّاها: (القصيدة المجرادية في نظم الجمل)[٤].

وقد حظيت الكتب السابقة عنايةً من الشارحين في القرون اللاحقة[٥] ولا سيّما مؤلفات ابن هشام، إذ كثرت شروحها وحواشيها ونظمها ومختصراتها ونحو ذلك من أعمال دارت حولها.

أمّا المحْدثون فقد اعتنوا بالجملة وأفردوها بالتصنيف، ولهم مؤلفات كثيرة ومتنوعة فيها[٦]، ومن تلك الكتب[٧]: إعراب الجمل، لشوقي المعرور. وإعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة. وبناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف. وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، لعودة خليل أبو عودة. والجملة الشرطية عند النحاة العرب، لإبراهيم الشمسان. والجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، لهاشم إسماعيل الأيوبي. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، والجملة العربية والمعنى، لفاضل صالح السامرائي. والجملة

(١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٥٣/١، والأعلام: ٢٢٤/١، ومقدمة محقق كتابه: ١١.
(٢) ينظر: مقدمة محقق الكتاب: ٢٥.
(٣) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ١٦٩/٢، وإيضاح المكنون: ٣٩٧/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٨٦/١١، ومقدمة محقق مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ٨.
(٤) وتسمى أيضًا: (اللامية المجرادية). وينظر: مقدمة مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: ٨.
(٥) لا بدَّ من التنبيه على أنّ عددًا من العلماء المتأخرين قد دمج بحث الجمل وأحكامها مع بحث الموضوعات النحوية الأخرى في كتاب واحد، كما نجد ذلك عند خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) في كتابه المشهور: (المقدمة الأزهرية)، إذ ذكر في آخر الكتاب الجمل وأقسامها، ونجد ذلك أيضًا في كتاب (دليل الطالبين لكلام النحويين) لمرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، إذ أفرد بابًا للجمل في آخر كتابه هذا. ينظر: متن الأزهرية: ٣٦، ودليل الطالبين: ٩٠.
(٦) ينظر: الجملة في الدرس النحوي: ١١، والجملة العربية قديمًا وحديثًا: ٢١١.
(٧) ينظر: الجملة العربية قديمًا وحديثًا: ٢١١.

العربية: دراسة لغوية نحوية، لمحمد إبراهيم عبادة. ومدخل إلى دراسة الجملة العربية، لمحمد أحمد نحلة. ومقوّمات الجملة العربية، لعلي أبو المكارم. وغيرها كثير من المؤلفات(١).

ثانيًا: شواهده:

تنوعت الشواهد في كتاب تنقيح العمل، إذ نجد فيه الآيات القرآنية(٢)، والقراءات(٣)، والحديث النبوي(٤)، والشعر(٥)، وأقوال العرب(٦)، وأمثالهم(٧)، وهي متفاوتة من حيث الكثرة والقلة، وقد كثُر لديه الاستشهاد بالآيات القرآنية والشعر، ويلحظ أنّ أغلب الشعر الذي استشهد به لم ينسبه إلى قائليه(٨)، وغالبًا ما يذكر البيت كاملًا(٩)، وأحيانًا يذكر نصف بيت(١٠) أو جزءًا من شطر(١١). وقد شاع عنده ذكر الأمثلة المصنوعة(١٢).

ثالثًا: موارده:

استعانَ الأحسائي في تأليف كتابه بمصادر متنوعة، ويمكن تقسيمها على قسمين، هما:

أ. **الأعلام:** استقى الأحسائيّ مادته العلمية من عدد من الأعلام، وهم:

١. نافع بن عبد الرحمن المدني (ت١٦٩هـ)(١٣)، وسيبويه (ت١٨٠هـ)(١٤)، وقطرب (ت٢٠٦هـ)(١٥)، والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)(١٦)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)(١٧)، وابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)(١٨)، وأبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف (ت٦٠٩هـ)(١٩)، وأبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبين

(١) هناك بحوث وأطاريح جامعية كثيرة عن الجملة. ينظر: الجملة العربية في الرسائل والأطاريح الجامعية في العراق ١٩٦٧-٢٠٠٠ (أطروحة دكتوراه).
(٢) ينظر: ٢ظ.
(٣) ينظر: ٥ظ.
(٤) ينظر: ٤و.
(٥) ينظر: ٩و.
(٦) ينظر: ١١ظ.
(٧) ينظر: ١٠ظ.
(٨) ينظر: ٨و، وقد نسبه في مواضع قليلة. ينظر: ٧ظ.
(٩) ينظر: ٧ظ.
(١٠) ينظر: ٨و.
(١١) ينظر: ٨و.
(١٢) ينظر: ٣و.
(١٣) ينظر: ٥ظ.
(١٤) ينظر: ٥ظ.
(١٥) ينظر: ١٤و.
(١٦) ينظر: ٥ظ.
(١٧) ينظر: ١١و.
(١٨) ينظر: ٧ظ.
(١٩) ينظر: ١٠و.

(ت٦٤٥هـ)[١]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]، وأبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٥]، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، ويسميه: الناظم[٦]، وابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)[٧]، وخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)[٨]، وعبد الرؤوف بن يحيى الواعظ (ت٩٨٤هـ)[٩]، وبعض المحققين، وهو محمد بن عبد الرحمن الحموي (ت١٠١٧هـ)[١٠].

ب. الكتب: كما استقى الأحسائيّ في تأليف كتابه بمجموعةٍ من الكتب، وهي:

١. الجنى الداني في حروف المعاني[١١] للمرادي (ت٧٤٩هـ).
٢. شرح ألفية ابن مالك (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)[١٢]، للمرادي.
٣. الإعراب عن قواعد الإعراب[١٣] لابن هشام (ت٧٦١هـ).
٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[١٤]، لابن هشام.
٥. التوضيح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)[١٥]، لابن هشام.
٦. القاموس المحيط[١٦]، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ).
٧. إعراب الألفية (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)[١٧]، وهو إعراب ألفية ابن مالك، لخالد الأزهري.
٨. شرح القواعد[١٨]، لبعض المحققين.

وقد تنوعت الطرائق التي اعتمد عليها الأحسائي في ذكر مصادره ومؤلفيها، فهو أحيانًا يكتفي بذكر الكتاب دون المؤلف، كقوله: «وهو ظاهر عبارة المفصل»[١]. وتارةً يكتفي بذكر المؤلف دون الكتاب، كقوله:

---

(١) ينظر: ١٥و.
(٢) ينظر: ٣و.
(٣) ينظر: ٢و.
(٤) ينظر: ٥ظ.
(٥) ينظر: ٩ظ.
(٦) ينظر: ينظر: ٩ظ.
(٧) ينظر: ٢ظ.
(٨) ينظر: ١٠ظ.
(٩) ينظر: ١١و.
(١٠) ينظر: ١٥ظ.
(١١) ينظر: ٩ظ.
(١٢) ينظر: ٩ظ.
(١٣) ينظر: ٢و.
(١٤) ينظر: ٢و.
(١٥) ينظر: ٩ظ.
(١٦) ينظر: ١٥ظ.
(١٧) ينظر: ١٠ظ.
(١٨) ينظر: ١٥ظ.

«وذهب ابن الحاجب إلى ترادفهما»[٢]. وقد يجمع بين الكتاب والمؤلف، كقوله: «قال ابن هشام في المغني»[٣].

وينقل أحيانًا بطريقة الإبهام كقوله: «بل ذهب بعض النحاة إلى جوازه»[٤].

وكان نقله من مصادره تارةً نقلًا حرفيًّا[٥]، وتارةً بتصرف[٦]، وكثيرًا ما يأخذ من مصادره أخذًا مباشرًا[٧]، وأحيانًا بالوساطة[٨].

رابعًا: منهج المؤلف في كتابه (تنقيح العمل):

من خلال دراستنا للكتاب اتضح لنا أنّ الأحسائي في شرحه على منظومة المرادي سار على منهج يتمثل بما يأتي:

١. بدأ كتابه بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ وعلى آله وصحبه[٩].

٢. تابع الأحسائيُّ في شرحه المراديَّ في منظومته، فذكر أولًا الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وفصَّل الكلام عليها[١٠]، ثم انتقل إلى شرح الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب وبيان أحكامها[١١].

٣. لم يطّلع الأحسائي على رسالة المرادي في شرح منظومته (جمل الإعراب)، بدليل كلامه على الجمل المحكية بأنه يحتمل أن يكون قد تجوّز وأطلق المحكيّة على ما يعمها ويعم الجمل الواقعة مفعولًا[١٢]، ولم يذكر المراديّ هذا التوجيه في شرحه لمنظومته[١٣].

٤. يذكر الأحسائي البيت من منظومة المرادي ثم يشرحه شرحًا وافيًا[١٤]، وقد يُعرِبُ بعضَ ألفاظه المشكلة[١٥]، ويفسّر بعض الغريب منها أيضًا[١٦].

٥. اعتنى الأحسائي في شرحه بذكر التعريفات والتقسيمات، وذكر الأمثلة والشواهد على ذلك[١٧].

---

(١) ٢و.
(٢) ٢و.
(٣) ٢و.
(٤) ٥ظ، وينظر أيضًا: ٦و، ٩و، ١٥و.
(٥) ينظر: ٢و.
(٦) ينظر: ١٠ظ.
(٧) ينظر: ٢و.
(٨) ينظر: ٩ظ.
(٩) ينظر: ١و.
(١٠) ينظر: ٣ظ.
(١١) ينظر: ١٠ظ.
(١٢) ينظر: ٤ظ،
(١٣) ينظر: الجمل التي لها محل: ٤٣٩-٤٤٠.
(١٤) ينظر: ٢و.
(١٥) ينظر: ٣ظ.
(١٦) ينظر: ١٥ظ.
(١٧) ينظر: ٢ظ.

٦. عرض الأحسائي شرحه بأسلوب واضح وسهل ميسّر، وقد اتّسم شرحه بالطابع التعليمي.
٧. اهتمَّ بألفاظ منظومة المرادي كثيرًا، وحاول أن يسوّغ عبارته المشكلة بوسائل شتى(١)، وقد يذكر روايةً من نسخ أخرى لمنظومة المرادي للوصول إلى فهم مقاصد الناظم(٢).
٨. يمتاز شرح الأحسائي بالإيجاز والاختصار، وقد صرّح هو نفسه بذلك في عدة مواضع من شرحه(٣).
٩. استطرد في شرحه في بعض المواضع، وقد نبّه هو بنفسه على ذلك(٤).
١٠. احتوى شرحه على زيادة فوائد متنوعة لم يرد ذكرها في منظومة المرادي، كزيادته تعريف الجملة وانقساماتها باعتباراتها المتعددة، وذكر مسائل متنوعة تتعلق بالجملة(٥)...، ونحو ذلك مما هو منثور في شرحه.
١١. تذييل بعض المباحث التي يذكرها بفوائد وتنبيهات وتتمّات(٦)، وكان يختم بعض المسائل بقوله: «فتأمله» أو نحو ذلك من الكلمات(٧).
١٢. استعان الشارح بنظم بعض المسائل لغرض تقريبها للطلاب(٨).
١٣. تنوع شواهده التي استشهد بها مع غلبة الشواهد القرآنية والشعر.
١٤. تعدُّد المصادر التي رجع إليها في تأليف كتابه.
١٥. إعراب بعض الشواهد التي يذكرها ولا سيما الآيات القرآنية(٩).
١٦. إعراب بعض ألفاظ الأبيات الثمانية (منظومة المرادي)(١٠).
١٧. تعقيبه على بعض الآراء التي يذكرها ومناقشتها(١١).
١٨. ذِكْر آراء النحاة ومذاهبهم في المسائل النحوية، والإشارة إلى المسائل الخلافية، وعزو الأقوال إلى أصحابها في الغالب(١٢).
١٩. يكتفي أحيانًا بذكر الخلاف في المسألة من غير تعقيب عليها(١٣)، وتارةً كان يناقش المسائل ويرجح ويختار ما يراه صحيحًا(١)، وكان يستعين أحيانًا في اختياراته أو ردّه على غيره بأقوال النحاة السابقين.

---

(١) ينظر: ١٢ظ، ١٣و.
(٢) ينظر: ١٣و.
(٣) ينظر: ٢ظ، ٧و.
(٤) ينظر: ٧ظ.
(٥) ينظر: ٢ظ.
(٦) ينظر: ٣و، ٧و، ٩ظ، ١٤ظ، ١٥ظ.
(٧) ينظر: ٤ظ، ٦و.
(٨) ينظر: ١٠و، ١١و.
(٩) ينظر: ٦ظ.
(١٠) ينظر: ٤ظ، ٨ظ.
(١١) ينظر: ٦ظ، ١٣ظ، ١٥و.
(١٢) ينظر: ٢و، ٤و، ١٥و.
(١٣) ينظر: ٥ظ، ١١ظ، ١٤و.

خامسًا: مصطلحاته، ومذهبه النحوي، واختياراته وترجيحاته:

١. مصطلحاته:

عُني الأحسائي بالمصطلح في هذا الكتاب، ففرّق بين مصطلحي الجملة والكلام مستعينًا بنصوص العلماء[٢]، وآثرَ تسمية (الجملة المفعولة) على تسمية (الجملة المحكية)، إذ قال: «ولو قال بدل (مَحْكِيَّة): (مفعولة) لكان أحسن؛ لكونِهِ شاملًا للمَحكيّةِ وغيرِها من الجُملِ الواقعةِ مفعولًا، بخلاف المحكيّة...»[٣]، وذكر أنّ حقّ الجملة الواقعة مفعولًا ثانيًا أو ثالثًا في بابِ (ظَنَّ) و(أَعلَمَ) أن تكون مندرجة في باب الجملة الخبريّة، ثُمَّ قال: «لأنّهما خبرانِ في الأصل، وهو صحيحٌ لو لم يستلزم مخالفة اصطلاحهم المشهور من عَدِّهما في الجملة المفعوليّة»[٤].

٢. مذهبه النحوي:

بعد مراجعة مصنّفات ابن حسنٍ الأحسائي من خلال ما ذكرنا في سيرته، تبيّن أنّه كان يميل إلى التخصص الفقهي أكثر منه إلى التوجّه النحوي، وعرفنا أنّه حنفيُّ المذهب في الفقه. أمّا مذهبه النحويّ فيمكن أن نصفه بأنّه متوسّطٌ بين المذاهب النحويّة؛ فلم يكن متعصِّبًا لأحدها دون الآخر، فأحيانًا يذكر الآراء من غير ترجيحٍ بينها، كمسألة إعراب الظرف المضاف إلى الفعل المضارع (المعرب) أو بنائه، إذ أجاز الكوفيون بناءه، وأوجب البصريون إعرابه[٥]. وأحيانًا يذكر رأيين ويجعل أحدهما أصحّ من الآخر، وكأنّه يشير إلى أنّ هذا الآخر رأيٌ صحيح، والأول أصحُّ منه، فالمسألة إنما هي صحيح وأصحّ وليست صحة وخطأ كقوله: «... وقيل: بل هي مقولٌ لقولٍ محذوف هو الخبر، بناءً على أنّ الجملة الإنشائية لا تكونُ خبرًا، والأصَحُّ خِلافُهُ»[٦].

٣. اختياراته وترجيحاته:

استعان إبراهيم بن حسن الأحسائي في توجيه مسائل النحو المتعلقة بالجمل بآراء العلماء السابقين كما ذكرنا آنفًا، فنصَّ على المختار من أقوالهم، فها هو ذا يقول: «وحَدّها على القول المختار...»[٧]، كما ذكر بعض خلافاتهم من غير ترجيح، كقوله: «وما ذكرنا من أنّ الجملةَ المفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب هو المشهور، وخالف فيه أبو عليٍّ الشَّلَوْبِيْنُ، فزعم أنّها بحسب ما تفسِّره...»[٨]، ورجّح بعضَ الآراء على بعض كقوله: «وزادَ بعضُهم كالزمخشري في الجمل أيضًا الشرطية، والصواب كما قاله ابن هشام وغيرُهُ: إنّها من قبيل

---

(١) ينظر: ٢و، ٥و، ١١و.
(٢) ينظر: ٢و.
(٣) نفسه: ٤ظ.
(٤) نفسه: ٦و-٦ظ.
(٥) ينظر: ٥ظ.
(٦) نفسه: ٣ظ.
(٧) نفسه: ٢و.
(٨) نفسه: ١٥و.

الفعليّة»[١]. وقد يرجّح رأيًا وينسب الترجيح إلى غيره، كقوله: «ويجوز الاعتراضُ بأكثرَ من جملة خلافًا لأبي عليٍّ الفارسي. قاله ابنُ هشامٍ في القواعد»[٢].

الفصل الثالث: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، ووَصف مخطوطاته، ومنهج تحقيقه

أولًا: اسم الكتاب:

صرّح الأحسائيُّ باسم كتابه في مقدمته إذ قال: «وسميتُه: تنقيحَ العمل إلى حَلِّ أبياتِ الجُمَل»[٣]. ولم نجد مَن ذكر خلافَ ذلك.

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

وردت نسبة هذا الكتاب إلى الأحسائي على صفحة عنوان المخطوط، وفي أولى صفحاته[٤]، وكذلك ورد هذا العنوان منسوبًا إلى إبراهيم بن حسن الملا في خزانة التراث[٥]، وذكره الشيخ يحيى محقق تحفة المبتدي في أثناء عرض مؤلفاته[٦]. ولم نجد مَن ذكر خلافَ هذا.

ثالثًا: وصف مخطوطات الكتاب:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، هذا وصفُها:

النسخة الأولى (أ):

وهي الأصل، محفوظة في مركز جمعة الماجد برقم (٥٣٨١٠٨) وهي مصوّرة عن نسخة محفوظة في مكتبة الشيخ حسن بن حسين العبد القادر برقم (٥٤) بحسب إشارة فهرس مركز جمعة الماجد على موقعه الإلكتروني، تقع في (١٦) لوحة، تتألف كل لوحة من صفحتين (وجه وظهر)، ويبلغ معدّل أسطر الصفحة الواحدة (١٨) سطرًا.

ثبت على الصفحة الأولى عنوان الكتاب هكذا: «كتاب تنقيح العمل في حل أبيات الجمل، تأليف الإمام العالم العلامة الهمام سيدي برهان الدين الشيخ إبراهيم بن حسن الملا الحنفي المفتي رحمه الله ونفع به المسلمين، آمين ربَّ العالمين...».

وتبدأ هذه النسخة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الهمام، العالم الفاضل العلامة البحر الفهامة...»، وتنتهي بقوله: «وهذا ما يسّره الله من شرح معاني هذه الأبيات التي هي كحَبّات الجُمان، لا بل كقلائد العِقْيان، فللهِ الحمدُ على ما أعطَى، وله الشكرُ على ما أنعَمَ وأَوْلَى، ونُصَلّي ونُسلِّمُ على مَنبعِ الخيرات، وفاتِحِ البركات، سيّدِنا محمّدٍ أفضلِ البَرِيّات، وعلى آلهِ وأصحابِهِ الأكرمين، وشيعتِهِ ووارثيهِ إلى يومِ الدين، آمين

(١) نفسه: ٢ظ.
(٢) نفسه: ١١و.
(٣) ١و. وهكذا ذُكر اسمُ الكتاب في خزانة التراث: ٩٢٢/٧٦، وفي مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.
(٤) ينظر: ١و.
(٥) ينظر: خزانة التراث: ٩٢٢/٧٦.
(٦) ينظر: مقدمة محقق تحفة المبتدي: ٢٦.

ربَّ العالمين آمين، وصلَّى اللهُ على سيّدِنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم». واتخذناها أمًّا للنسختين الأخريين؛ لأنها تامّة، بخلاف صاحبتيها.

ويلاحظ على هذه النسخة أنّها خالية من تاريخ النسخ واسم الناسخ.

النسخة الثانية (ب)

وهذه النسخة الثانية التي حصلنا عليها من مركز جمعة الماجد برقم (٣١٤٤٢٧)، وهي مصورة عن نسخة مدرسة شهيد مطهري برقم (٦٧٠٨)، بحسب إشارة فهرس مركز جمعة الماجد على موقعه الإلكتروني، تقع في (١٤) لوحة، وتتألف كل لوحة من صفحتين، ويبلغ معدّل أسطر الصفحة الواحدة (١٥) سطرًا، ويختلف عدد كلمات السطر الواحد في الصفحات من (٤-٨)؛ لأنّ السطور كُتبت بصورة مائلة، بحيث تكون كلمات السطرين الأول والأخير قليلة، وكلمات الأسطر الوسطية كثيرة، والمخطوط يقع في ضمن مجموع، ويبدأ بالرقم (١٠١)، وينتهي بالرقم (١٢٧).

يلاحظ على هذه النسخة أنّها لم يثبت فيها عنوان الكتاب ولا اسم المؤلف في اللوحة الأولى، وإنما وردت عليها عبارات باللغة الفارسية وورد في أعلاها رقم المخطوط (٦٧٥٨) وليس كما ثبت موقع مركز جمعة الماجد (٦٧٠٨)، وثبّت الناسخ في نهاية النسخة اسمه (محمد علي) وتاريخ نسخه في سنة ١٣٣٢هـ.

وتمتاز هذه النسخة بأنّها النسخة الوحيدة التي ابتدأت بأبيات المنظومة كاملةً بعد البسملة والاستعانة؛ بيدَ أنّها لم تكتمل إلى نهاية نصّ الأحسائي، وانتهى نصّها إلى قوله: «فجملة (مستهم البأساء) لا محلَّ لها»، ثم ذكر الناسخ بعد هذا النص أنّه «تمّ في يوم الخميس قرب الزوال من شهر ربيع الآخر في سنة ١٣٣٢ بيد ... محمد علي عفي عنه في مدرسة ... محمد خان قايماز».

النسخة الثالثة (ت):

وهذه النسخة الثالثة التي حصلنا عليها من مركز جمعة الماجد برقم (٢٦٠٧٠٩)، وهي مصورة عن نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة، وهي نفسها المخزونة في المكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل برقم (١٤٩)، تقع في (٦) لوحات فقط، ووقع فيها نقص كبير، ويبدو أنه حاصل من اقتطاع مجموعة لوحات، إذ لم يكن النقص في حشو اللوحات، وإنما هو واقع بعد انتهاء مجموعة من الصفحات، بدليل اعتماد الناسخ على نظام التعقيبة في نهاية الصفحة، وعند الانتقال إلى الصفحة التالية لا يجد القارئ كلمات التعقيبة، مما يدل على اقتطاع مجموعة صفحات من هذه النسخة، فضلًا عن ذلك ورد في نهاية هذه النسخة أنّ الناسخ قابلَها على نسخة الشارح حرفًا بحرف.

ورد العنوان تامًّا في اللوحة الأولى مع اسم المؤلف، وذُكر فيها أيضًا إهداء إلى الشيخ المكرم عبد الرحمن بن صالح آل عبد القادر، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العامل الورع الكامل...»، وآخرها قوله: «ولما كان هذا محل توهم أراد الناظم دفعه فعطفها على الجملة الابتدائية حيث قال...»

وورد فيها أيضًا تاريخ نسخها واسم الناسخ، فانتهى من كتابتها محمد بن عبد الله الكندي في يوم الثلاثاء ٢٧ رجب ١٣٢١هـ.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنّه قد شاع في طريقة نسخ هذه المخطوطة ما يأتي:

١. إهمال رسم الهمزة غالبًا مع إيرادها على الأصل من غير إبدال، مثل: (الاكملان = الأكملان، انواع = أنواع، المبدوة = المبدوءة، جايز = جائز، جيتنا = جئتنا).

٢. قصر الممدود، مثل: (الإحصا = الإحصاء، سوا = سواء).

٣. رسم الكلمات برسم المصحف، مثل: (الصلوة = الصلاة).

٤. استعمال نظام التعقيبة.

٥. خلوّ النسخة الخطية من الضبط صرفًا ونحوًا إلّا في مواضع يسيرة جدًّا.

رابعًا: منهج تحقيق الكتاب:

يتلخص منهج التحقيق الذي اتبعناه في تحقيق هذا الكتاب بما يأتي:

١. نَسْخُ النسخة الخطية (أ) التي اعتمدنا عليها، وكتابتها على طريقة الإملاء المعاصر، ثم قابلناها بنسختي (ب) و (ت)، وثبتنا الفروق التي بينها.

٢. وضْعُ علامات الترقيم؛ لتسهيل قراءة النص، وضَبْطُ الألفاظ المشكلة.

٣. وَضْع ما زدناه على نصِّ النسخة (أ) من النسختين (ب) و(ت) أو ممّا يقتضيه السياق بين معقوفتين هكذا [ ]، وقد نبّهنا على ذلك في الهامش. أمّا عنوانات الموضوعات فوضعناها بين معقوفتين من دون التنبيه على ذلك في الهامش.

٤. تخريج النصوص والأقوال من مظانّها، كالآيات القرآنية الكريمة والقراءات والحديث الشريف والشعر والأمثال ونحو ذلك.

٥. ترقيم أبيات منظومة المرادي الثمانية.

٦. مقابلة نص منظومة المرادي الوارد في تنقيح العمل مع نصها في شرح المرادي بطبعتيه، ونصها الوارد في شرح التسهيل للمرادي، والشرح المسمى بالتعليقة الوافية، والنص الوارد في الأشباه والنظائر للسيوطي.

٧. التعريف بالأعلام بإيجاز.

٨. وضع أرقام نهاية صفحات المخطوط في أثناء الكلام بين خطين / /، ورمزنا للوجه بـ (و)، وللظهر بـ (ظ).

٩. التعليق على النصّ المحقَّق إن اقتضى المقام ذلك.

١٠. وضعنا صورًا من النسخ المخطوطة للصفحات الأولى والأخيرة.

أ.م.م. بيان محمد فتاح أ.م.د. مصطفى كامل أحمد

لوحة العنوان / نسخة أ

اللوحة الأولى / نسخة أ

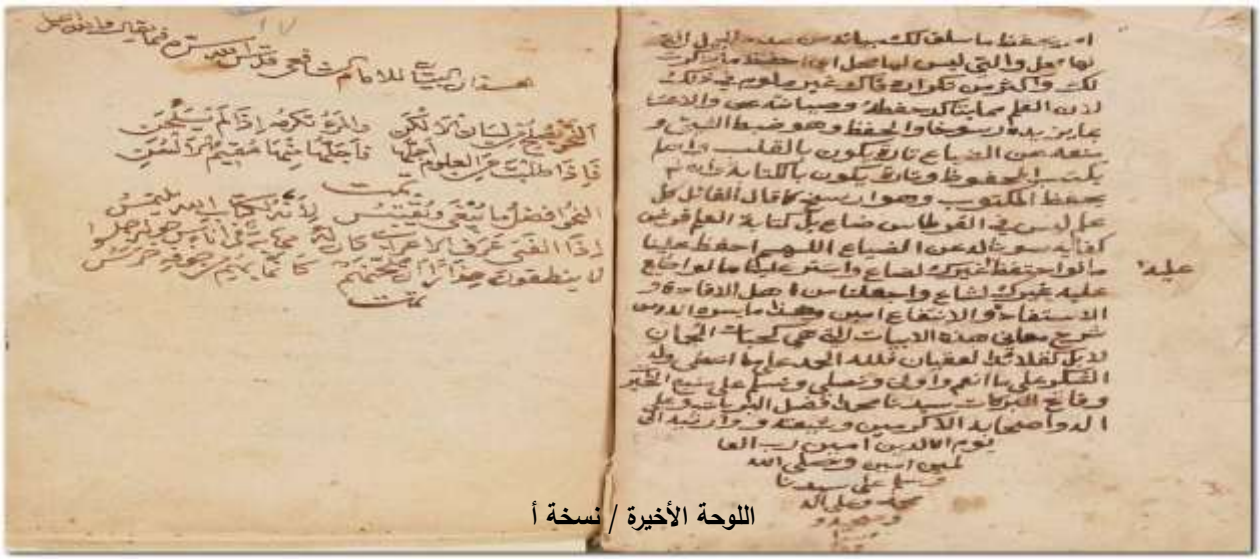

اللوحة الأخيرة / نسخة أ

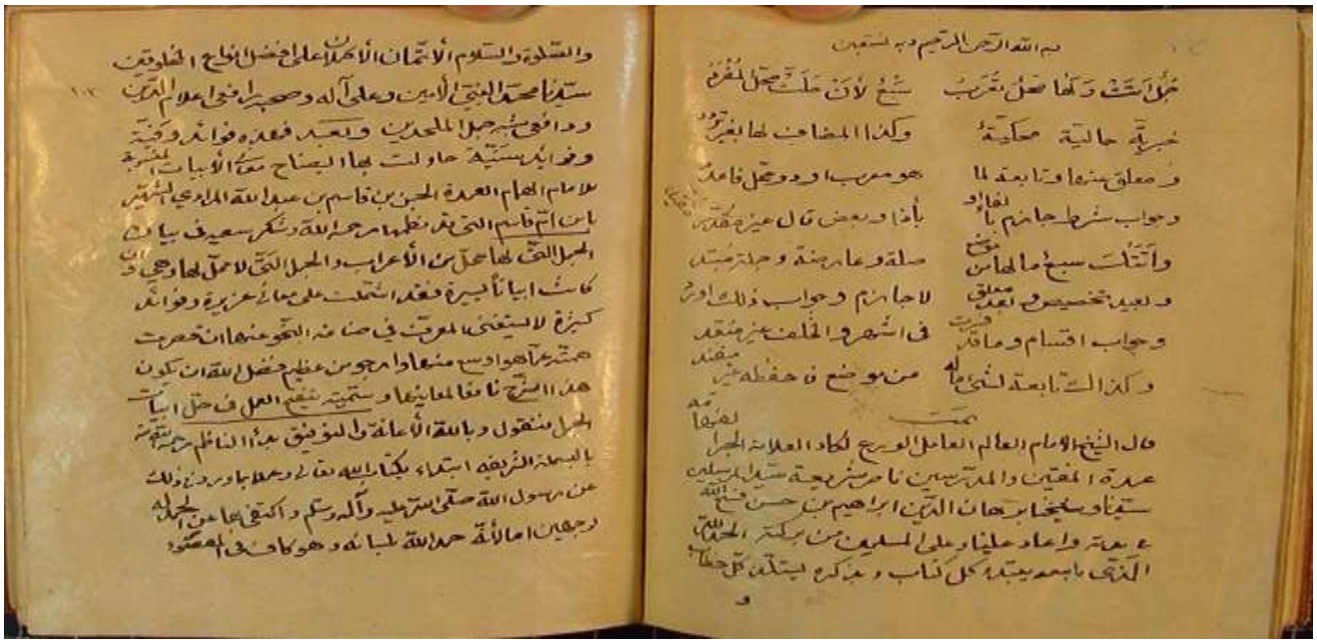

اللوحة الأولى نسخة ب

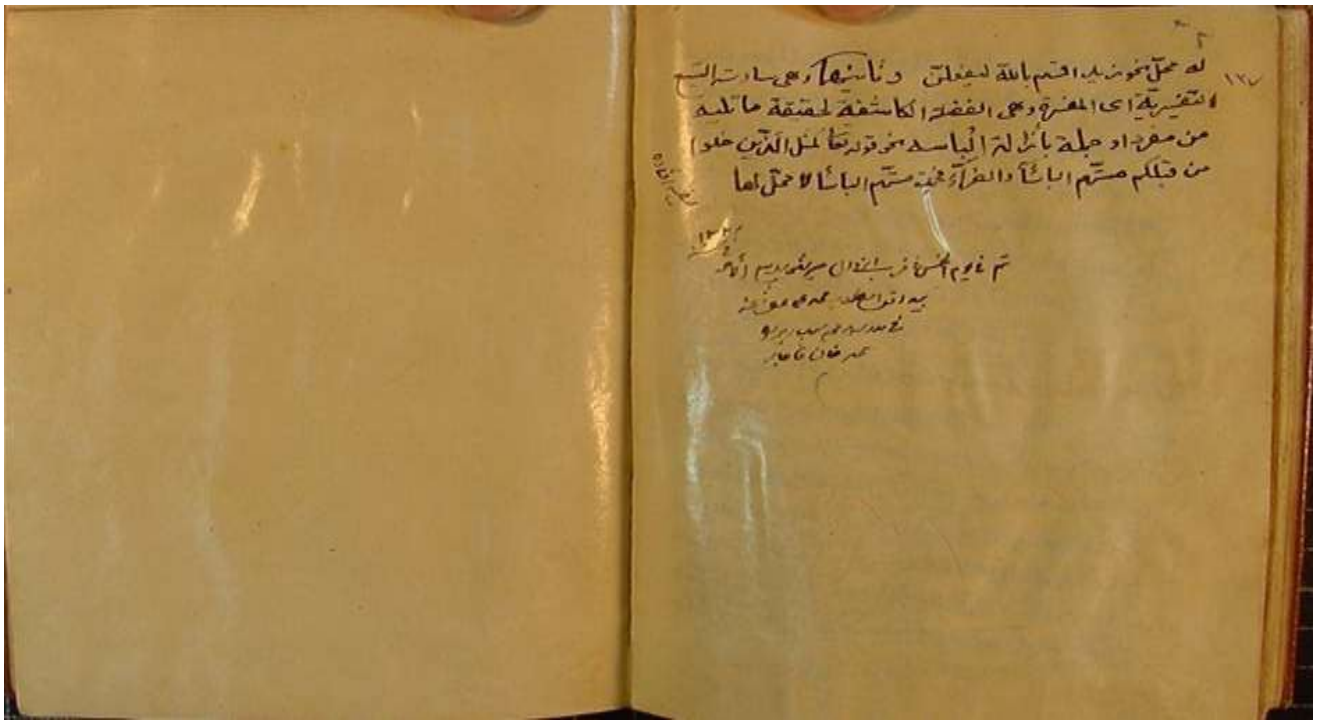

اللوحة الأخيرة نسخة ب

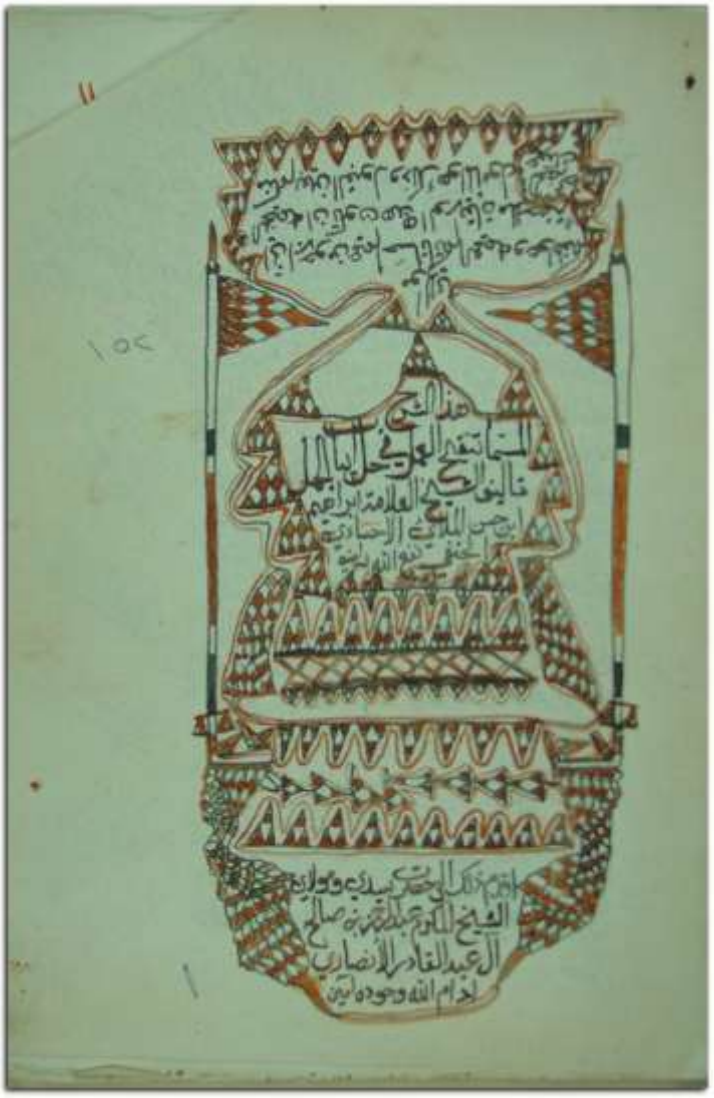

لوحة العنوان / نسخة ت

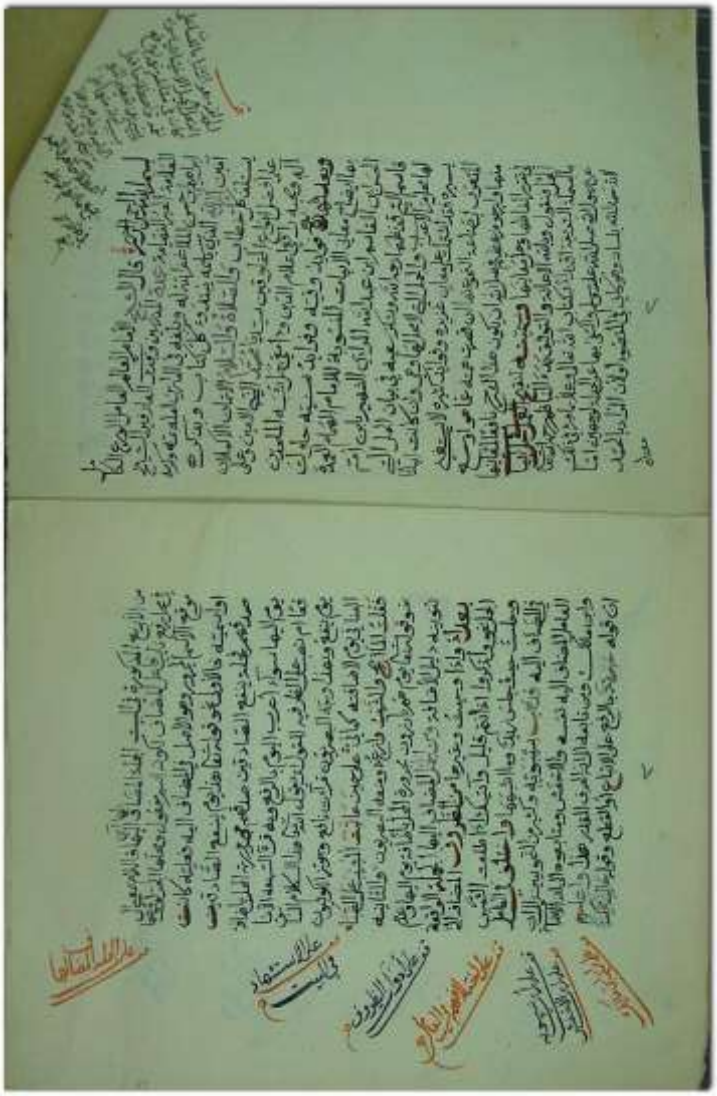

اللوحة الأولى / نسخة ت

اللوحة الأخيرة / نسخة ت

القسم الثاني: كتاب تنقيح العمل في حلّ أبيات الجمل محقَّقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ نستعين[١]

١. جُمَلٌ أَتَتْ وَلَهَا مَحَلٌّ يُعْرَبُ[٢] سَبْعٌ لِأَنْ حَلَّتْ مَحَلَّ المُفْرَدِ[٣]
٢. خَبَرِيَّةٌ، حَالِيَّةٌ، مَحْكِيَّةٌ، وكَذا المُضَافُ لَهَا بِغَيْرِ تَرَدُّدِ
٣. وَمُعَلَّقٌ عَنْها، وتابِعَةٌ لِمَا[٤] هُوَ[٥] مُعْرَبٌ أَوْ ذُوْ[٦] مَحَلٍّ فَاعْدُدِ
٤. وَجَوابُ شَرْطٍ جَازِمٍ بِالفَاءِ[٧] أَوْ بِـ (إِذَا)، وبَعْضٌ قَالَ: غَيرُ مُقَيَّدِ[٨]
٥. وَأَتَتْكَ سَبْعٌ[٩] مَا لَهَا مِنْ مَوْضِعٍ: صِلَةٌ، وعارِضَةٌ[١٠]، وَجُمْلَةُ مُبْتَدِي[١١]
٦. وبُعَيْدَ[١] تَحْضِيْضٍ[٢]، وبَعْدَ مُعَلِّقٍ لا جَازِمٍ، وجَوَابَ ذلِكَ أَوْرِدِ

---

(١) عبارة (وبه نستعين) وردت في ب فقط.

(٢) في ب: (تُعرب)، والمثبت من أ. وفي شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤: (مُعرَبٌ)، ومثله في الجمل التي لها محل من الإعراب: ٤٣٧، ورسالة في جمل الإعراب: ٦٢، وعمدة القاري: ٢٥٢/١، والأشباه والنظائر: ٣٥/٣، والتعليقة الوافية بشرح الأبيات الثمانية(بحث): ١٨٠.

(٣) أبيات المنظومة الثمانية وردت مجموعةً في موضعٍ واحد في أول نسخة ب فقط، وقد قابلناها على الأبيات أنفسِها المدرَجة في نسختي أ و ت، وكذلك على الجمل التي لها محل: ٤٣٧، ٤٤٥، ورسالة في جمل الإعراب: ٦٢، ١٠٥، والتعليقة الوافية في شرح الأبيات الثمانية (مجهول): ١٨٠ فما بعدها، وعلى المصادر المطبوعة التي ذَكرتْ هذه الأبيات مثل: شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤، وعمدة القاري للعيني: ٢٥٢/١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٥/٣.

(٤) رسالة في جُمَل الإعراب: ٦٢: (لها)، وورد بلفظ (لِما) في البيت التالي؛ إذ كُرّر هذا الشطر ملفَّقًا مع عجُز البيت الرابع سهوًا، وأغفلت الباحثة صدر البيت الرابع، وهو قوله: (وجواب شرطٍ جازمٍ بالفاءِ أو) الذي ذكرته في حاشية الصفحة نفسها، وكرّر ذكره المرادي في: ١٠٤ من هذه الرسالة.

(٥) لم تُذكَر كلمة (هو) في شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤، ووقع في الأبيات المنشورة في أرشيف ملتقى أهل الحديث: ٣٧٢/١٣٦/٣ (مُفْرَدٌ) بدل (مُعرَبٌ).

(٦) في الجمل التي لها محل: ٤٣٧ (ذي)، وهو خطأ طباعي لأنّ صورة المخطوط المثبتة في أول الكتاب بلفظ (ذو) وهو الصواب؛ لأنها معطوفة على مرفوع وهو (مُعرَبٌ) وقد ذكر الشارح ذلك في أثناء شرحه لهذا البيت.

(٧) رسالة في جمل الإعراب (في الحاشية): ٦٢ (بالفا) بلا همزة، وينظر الموضع الآخر: ١٠٤ باللفظ نفسه (بالفا).

(٨) في أ: (مُقْتَدِ)، وفي ب كُتِبت في الأصل: (مُقَدَّر) ثُمَّ ضُرِب عليها بخَط وكُتِبَ: (مُقَيَّد).

(٩) في شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤: (تِسْعٌ)، ومثله في الجمل التي لها محل: ٤٤٥، ورسالة في جُمَل الإعراب: ١٠٥. وفي أ و ب: (سبعٌ)، ومِثْلُهُ في عمدة القاري: ٢٥٢/١، والأشباه والنظائر (تحقيق مكرم): ٣٥/٣، ونبّه محقق الأشباه والنظائر غازي طليمات: ٤٠/٢ (في الحاشية) على ذلك بما نصُّه: «وردتْ في نسخة الأشباه والنظائر المخطوطة والمطبوعة: (سبعٌ)، والصواب: (تسعٌ) كما ورد في شرح التسهيل»، وقد ثبت في المتن (تسع)، وسيعلق الشارح في هذه الرسالة على هذا العدد.

(١٠) في شرح التسهيل للمرادي: (وَمُعْتَرِضٌ)، ومِثْلُهُ في الجُمل التي لها محل: ٤٤٥، ورسالة في جُمل الإعراب: ١٠٥. وأُشيرَ في الهامش إلى أنه في نسخة: (وعارِضَةٌ)، وفي عمدة القاري: ٢٥٢/١: (ومُعْتَرِضٌ) أيضًا، ومِثْلُهُ في أرشيف ملتقى أهل الحديث: ٣٧٢/١٣٦/٣.

(١١) في ب: (مُبتَدِ)، وفي الشرح: (مبتداء)، والمثبت من أ والمصادر الأخرى.

٧. وَجَوَابُ إِقْسَامٍ، وَمَا قَدْ فُسِّرَتْ فِي أَشْهَرٍ، وَالخُلْفُ غَيْرُ مُبَعَّدِ[٣]
٨. وكَذَاكَ تَابِعَةٌ لِشَيْءٍ مَا لَهُ مِنْ مَوْضِعٍ[٤] فَاحْفَظْهُ[٥] غَيْرَ مُفَنَّدِ

تمّت.

قال الشيخ[٦] الإمامُ الهُمَام، العالِمُ العاملُ العلّامة، البَحرُ الفهّامة، فريدُ دَهْرِه، ووحيدُ عصرِه، الشيخُ إبراهيم بن حسن غفر الله لَه، وبلّغَهُ في الدارينِ أَمَلَه: الحمدُ للهِ[٧] الذي باسمِهِ يُبتَدَأُ[٨] كلُّ كتاب، وبذكرِهِ يُستَلَذُّ كلُّ خِطاب، والصلاةُ والسلامُ الأتمّانِ الأكملانِ على أفضلِ أنواعِ المخلوقين، سيِّدِنا محمّد النبيِّ الأمين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ، رافِعي أعلامِ الدين، ودافِعي[٩] جُمَلِ شُبَهِ المُلحِدين.

وبعدُ: فهذه فوائدُ وفيّة، وفرائدُ سَنِيّة، حاولتُ بها إيضاحَ معاني الأبياتِ المنسوبةِ[١٠] للإمامِ الهمام العُمدة الحَسَن بن[١١] القاسِم[١٢] بن[١٣] عبد الله الشهير بابنِ أُمِّ قاسم[١٤]، التي نَظَمَها رَحِمَهُ اللهُ وشَكَرَ سَعْيَهُ في بيانِ الجُمَلِ التي لها مَحلٌّ من الإعراب، والجُمَلِ التي لا محلَّ لها، وهي وإنْ كانتْ أبياتًا يسيرة[١٥] فقد اشتملتْ على معانٍ[١٦] غزيرة، وفوائدَ كثيرة، لا يَستغني المتعرِّفُ[١] في صناعةِ النحوِ عنها إنْ قَصُرت هِمّتُهُ عمّا هو أوسعُ

---

(١) في شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤: (وبَعدَ).
(٢) في ب: (تخصيص)، ومثله في الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم): ٣/٣٥.
(٣) في شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤ ورد هذا البيت بعد قوله: (وأنتْكَ سبعٌ...)، وقبل قوله: (وبُعَيدَ تحضيضٍ...)، ومثله في: الجمل التي لها محل: ٤٤٥، ورسالة في جمل الإعراب: ١٠٥، وعمدة القاري: ٢٥٢/١، والأشباه والنظائر: ٣٥/٣، وأرشيف ملتقى أهل الحديث: ٣٧٢/١٣٦/٣.
(٤) في شرح التسهيل للمرادي: ٥٨٤: (موضوع).
(٥) في رسالة في جمل الإعراب: ١٠٥: (فافهمه)، وأُشيرَ في الهامش إلى أنه في نسخة: (فاحفظْهُ).
(٦) في ب: «قال الشيخ الإمام العامل العالم الورع لكاد [لعله الكامل] العلّامة الحبر الفهّامة، عمدة المفتين والمدرّسين، ناصر شريعة سيد المرسلين، سيّدنا وشيخنا برهان الدين إبراهيم بن حسن، فسح الله في يديه، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته».
وفي ت: «قال الشيخ الإمام العالم العامل، الورع الكامل، العلّامة الحبر الفهّامة، عمدة المدرّسين، وقدوة [في الأصل: قدوت] العارفين، الشيخ إبراهيم بن حسن الملا، غفر الله له، وبلّغه في الدارين أمله بمنّهِ وكرمه، آمين».
(٧) ورد هنا في هامش نسخة ت تعليق على معنى كلمة (الحمد) لغةً واصطلاحًا، وعَنوَنَ هذا التعليق بكلمة (قف)، وقد شاع في هذا النسخة استعمال كلمة (قف) في الهامش عندما يُراد التنبيه على شيء مهم فيها، أو الإشارة إلى فائدة، أو نحو ذلك.
(٨) في ب: (يبتدء)، وفي ت: (يبتدؤ).
(٩) في ت: (ودامغي).
(١٠) أي: المعزوّة إليه، فقد عزاها المراديُّ إلى نفسه في كتابه شرح التسهيل: ٥٨٤ في آخر موضوع الحال، إذ قال: «... وقد بَسَطتُ الكلام عليها [أي: على الجمل] في غير هذا الموضع، ونظمتُها في أبيات، وهي هذه...». ثم ذكر هذه الأبيات الثمانية. وقد عزاها إليه أيضًا العيني في عمدة القاري: ٢٥٢/١، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ٣٥/٣، وبَسْطُهُ الكلام عليها يُراجع في: الجمل التي لها محل، وقد حُققت ثلاث مرّات بعنوانات مختلفة.
(١١) في ت: (ابن).
(١٢) في ب: (قاسم). ومثله في كثير من مصادر ترجمته. ينظر مثلًا: بغية الوعاة: ٥١٧/١.
(١٣) في ت: (ابن).
(١٤) تقدّمت الإشارة إلى مصادر ترجمته في قسم الدراسة.
(١٥) هي ثمانية أبيات فقط.
(١٦) في أ و ب: (معاني)، والمثبّت من ت.

منها. وأرجو من عظيمِ فضلِ الله أن يكون هذا الشرح نافعًا لمُعانيها، في تقريرِ[٢] ألفاظِها وحَلِّ مَعانيها[٣]، وسَمّيتُهُ /١و/: تنقيح العَمَل في حَلِّ أبياتِ الجُمَل، فنقولُ وباللهِ الإعانة والتوفيق:

بدأ الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ بالبسملةِ[٤] الشريفة؛ اقتداءً[٥] بكتابِ الله تعالى، وعَمَلًا بما ورَدَ في ذلكَ عن رسولِ الله[٦] صلّى الله عليه [وآلِه][٧] وسلّم، واكتفى بها عن الحمدلةِ لوجهين: إمّا لأنّهُ حَمِدَ اللهَ بلسانِهِ وهو كافٍ في المقصود، أو لأنّ المرادَ بالحمدِ[٨] معناه اللغوي[٩] وهو الثناء على الله سبحانَه [وتعالى][١٠] كما هو صريح رواية (بالحمد لله)[١١] بالجر، والبسملة متضمنة لذلك خصوصًا، وقد ورد في بعض الروايات: (بذكرِ الله)[١٢]، ولا ولا شكَّ في حصولِهِ بها، فلا[١٣] حاجةَ مع هذا إلى ما يُتكلَّفُ عنه من الأجوبة والإيرادات الواردة عليها غير ما قدّمنا؛ لكفايته في المقام وفي حصول المرام، [وهو التبرّك بذكر الله في ابتداء الكلام لتعودَ بركتُهُ على المبدأ والخِتام][١٤]، وبمثلِ الأول يُجابُ عنه في ترك ذكر الصلاة على النبي[١٥] صلّى الله عليه [وعلى آله][١٦].

---

(١) في ب: (المعرّف).
(٢) في ت: (تقرر).
(٣) عبارة «في تقرير ألفاظِها وحَلِّ مَعانيها» لم تُذكر في ب.
(٤) ينظر: الجمل التي لها محل: ٤٣٧، ورسالة في جمل الإعراب: ٦١. الذي ورد في مقدمة الجمل التي لها محل ما يأتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمامُ العلّامة بدر الدين ابن أم قاسم رحمه الله تعالى: سألتَ ـ وفقك الله ـ عن بيان الجمل... إلخ». وورد في مقدمة رسالة في جمل الإعراب ما يأتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم. قال الشيخ الإمامُ العالِم المُقرئ النحوي بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي تغمّده الله برحمته، وأسكنه فسيحَ جنّتِه: سألتَ ـ وفقك الله ـ عن بيان الجمل... إلخ». وورد في مقدمة رسالة ابن أمّ قاسم ما يأتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم، قال الشيخ الإمام العلّامة المُتقن بدر الدين حسن بن الشيخ الزاهد قاسم بن عبد الله بن علي، نفع الله به: سألتَ ـ وفقك الله ـ عن بيان الجمل... إلخ».
(٥) في ب: (ابتداءً).
(٦) ورد في الحديث: (كُلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبتَدَأُ فيهِ بِبسمِ اللهِ الرحمن الرحيم أَقْطَعُ). رواه الخطيب البغدادي في كتابه: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٦٩/٢، والسبكي في: طبقات الشافعية الكبرى: ٧/١. وهو لا يَثْبُت. ينظر تفصيل الكلام عليه في: فيض القدير: ١٣/٥، وإرواء الغليل: ٢٩/١.
(٧) زيادة من ب.
(٨) في ب: (أو لأنّ الحمد معناه).
(٩) من هنا من كلمة (اللغوي) بدأ السقط من نسخة ت، ويستمر إلى قوله: (من الأربع) الآتي.
(١٠) زيادة من ب.
(١١) السنن الكبرى للبيهقي: ٢٠٨/٣ برقم (٥٩٧٨)، وينظر: الجامع لأخلاق الراوي: ٧٠/٢، وطبقات الشافعية: ١٥/١، وفيض القدير: ١٣/٥، وإرواء الغليل: ٣٠/١.
(١٢) سنن الدار قطني: ٤٢٨/١ برقم (٨٨٤)، وينظر: طبقات الشافعية: ١٥/١، وإرواء الغليل: ٣٠/١.
(١٣) في ب: (ولا).
(١٤) زيادة من ب.
(١٥) ينظر: طبقات الشافعية: ١٥/١، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٠٣/٢ برقم (٩٠٢).
(١٦) زيادة من ب.

وإنّما قلنا: إنّه بدأ بالبسملة وإنْ لم يُنقل إلينا[١] أنه جعلها جزءًا[٢] من كتابه، أو ذكرها بلسانه عند ابتداء شروعه في هذا النظم، وكذا ما قلنا إنّه حَمِدَ اللهَ بلسانه، حملًا للمشايخ على اتّباع السنّة الذي هو دأبهم وهِجِّيرُهم[٣] في جميعِ حركاتِهم وسكناتِهم[٤]، فضلًا عن مؤلفاتهم.

وأمّا شرحُ معاني البسملة الشريفة فقد /١ظ/ أطالَ فيها[٥] العلماء[٦] بما شفى[٧] العيّ[٨] وأزالَ الظمأ[٩]، فلننتقل إلى ما نحن بصدده فنقول[١٠] مستمدّين من ذي القوّةِ [والحَوْل][١١]: قال الناظم رحمه الله تعالى[١٢]:

١. جُمَلٌ أتَتْ ولها محلٌّ يُعْرَبُ[١٣] سَبْعٌ لأنْ حَلَّتْ محلَّ المُفرَدِ

فالجُمَلُ: جمعُ (جُمْلة)، وحَدُّها على القولِ المختار: المركّب الإسناديّ[١٤]. قال ابن هشام[١٥] في المغني: الجملةُ عبارةٌ عن الفعلِ وفاعلِهِ، كـ (قامَ زيدٌ)، والمبتدأ وخبره، كـ (زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما[١٦]، نحو: (ضُرِبَ اللِّصُّ، وأقائمٌ الزيدانِ[١٧]، وكان زيدٌ قائمًا)[١٨].

واختلف النحاة: هل هي أعمُّ من الكلام أو هما مترادفان؟

فالذي عليه الجمهور وصوَّبه ابن هشام في المغني[١٩] واختاره في قواعده[٢٠] أنّها أعَمُّ من الكلام، إذ لا يشترطُ فيها الإفادة بخلافه، فكلُّ كلامٍ جُملةٌ، ولا ينعكسُ لغويًّا، أي: ليس كلُّ جملةٍ كلامًا، بدليل أنّ نحو: (إنْ[١]

---

(١) (إلينا) لم تُذكر في ب.
(٢) في أ: (جزا)، وفي ب: (جزاء). والصواب ما أثبتناه.
(٣) أي: شأنهم وعادتهم وديدنهم. ينظر: اللسان: (هجر) ٢٥٤/٥.
(٤) ينظر: مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسُّنّة للسيوطي: ٤٨.
(٥) في ب: (فيه).
(٦) ينظر على سبيل المثال: البسملة لأبي شامة: ٥٤٩ فما بعدها، والرسالة الكبرى في البسملة للصبّان: ١٨ فما بعدها.
(٧) في أ: (شفا).
(٨) في ب: (الغي). تصحيف.
(٩) في أ: (الضما).
(١٠) في ب: (ونقول).
(١١) زيادة من ب.
(١٢) كلمة (تعالى) لم تذكر في ب.
(١٣) في ب: (تعرب). وقد أثبتنا الفروق في أثناء تعليقنا على أبيات المنظومة في أول الكتاب، فلتنظر ثَمَّ.
(١٤) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٦٤.
(١٥) هو أبو محمّد عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام (ت٧٦١هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٦٩/٢.
(١٦) في أ: (اهما).
(١٧) في أ: (زيدان).
(١٨) مغني اللبيب لابن هشام: ٤٩٠، وزاد ابن هشام على الأمثلة المذكورة نحو: (ظننتُه قائمًا).
(١٩) ينظر: المغني: ٤٩٠.
(٢٠) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٥، والقواعد الصغرى: ١٤٠.

(إنْ[١] قام زيدٌ) من قولك: (إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو) يسمّى[٢] جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي، ولا يُسمَّى كلامًا لعدم كونه مفيدًا فائدةً يَحسُنُ[٣] السكوتُ عليها[٤]، وكذا الكلامُ في جملة[٥] الجزاء وجملة الصلة[٦].

وذهب ابن الحاجب[٧] [رحمه الله][٨] إلى ترادفهما[٩]، وهو ظاهر عبارة المفصَّل، حيث قال بعد فراغه من حدّ الكلام: ويسمّى الجملة[١٠].

[١. أقسام الجملة باعتبار التسمية]

ثُمَّ الجملة تنقسم انقساماتٍ /٢و/ متعدّدةً باعتبارات:

فتنقسم أولًا باعتبار التسمية إلى اسميّةٍ وفعليّة[١١]، فالاسميّةُ: هي المبدوءة بالاسم صريحًا نحو: (زيدٌ قائمٌ)، أو مؤولًانحو: {وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ}[١٢]؛ ومنها[١٣] نحو: (أقائمٌ الزيدانِ؟)[١٤]، و(هيهاتَ العقيقُ)[١].

---

(١) (إنْ) لم تُذكر في ب.
(٢) في ب: (ويسمّى).
(٣) في ب: (يصحُّ).
(٤) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٥، وموصل الطلاب: ٣١، وشرح قواعد الإعراب المنسوب إلى القوجوي: ١٢، ومُبرز القواعد الإعرابية: ٧٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥.
(٥) في أ: (الجملة)، وقد ضُرب عليها بخط.
(٦) ينظر: المغني: ٤٩٠، إذ ورد فيه: «ولهذا تسمعُهم يقولون: جملةُ الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام».
(٧) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدويني المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١٣٥/٢-١٣٦.
(٨) زيادة من ب.
(٩) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ٣٥٤/١، إذ عرّف ابن الحاجب الجملة بتعريف الكلام، ونصُّه: «فالجملة: مَا وُضِعَ لإِفَادَة نِسْبَة، وَلَا يَتَأَتَّى إِلَّا فِي اسْمَيْنِ، أَو فِي فعلٍ وَاسم، وَلَا يرد: (حَيَوَان نَاطِق)، و(كَاتب)؛ فِي: (زيد كَاتب) ؛ لِأَنَّهَا لم تُوضَع لإِفَادَة نِسْبَة». وينظر: حاشية الشمنّي: ١١٦/٢.
(١٠) في المفصل: ٢٣ والتخمير : ١٥٧/١ ورد برواية (وتسمى الجملة) بالتاء، وفي شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/١ ورد برواية (ويسمى الجملة) بالياء، وهي رواية صاحبنا الأحسائي، وقد ذكر ابن الحاجب في الإيضاح: ١٥/١ أنه يجوز بالوجهين، ثم قال: «وضابطُ هذا أنّ كلَّ لفظتين وُضعتا لذاتٍ واحدة، إحداهما مؤنثة والأخرى مذكّرة وتوسَّطَهما ضمير جازَ تأنيثُ الضمير وتذكيره، والتأنيث هاهنا أحسن؛ لأنّ (الجملة) مؤنثةٌ، وهي خبر عنها»، وأثبت صاحب المكمّل: ٣٠/١ (أطروحة دكتوراه) رواية الياء، وفسّر نصّ الزمخشري بقوله: «ويسمى إسناد الاسم إلى الاسم والفعل إلى الاسم كلامًا، ويسمى أيضًا جملة». ونحن نميل إلى إثبات هذه الرواية.
(١١) ينظر: المغني: ٤٩٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٥، وموصل الطلاب: ٣٢، ومبرز القواعد: ٨٤، والتعليق وكشف النقاب: ٥٤، وإعراب الجمل: ١٩.
(١٢) سورة البقرة: من الآية ١٨٤. و(أنْ تصوموا) مؤول بالصريح أي: (صيامُكم) أو (صومُكم). ينظر: موصل الطلاب: ٣٢، ومبرز القواعد: ٨٥.
(١٣) أي: ومن الاسمية.
(١٤) قال الكافيجي في: شرح قواعد الإعراب:٧٣: «فلا يضرُّه قولُهم في (أقائمٌ الزيدانِ؟): إنّه في قوّة (أيقومُ الزيدانِ؟)، فإنّ ذلك لمجرّد بيان عمل اسم الفاعل ومعناه».

والفعليّة: هي المبدوءة بفعلٍ، نحو: (قامَ زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقُمْ، وكان زيدٌ قائمًا).

ولا يضرُّ في اسميّتها أو فعليّتها تصديرُها بحرفٍ[٢]، فيدخل في الاسمية نحو: (إنّ زيدًا قائمٌ، وما عمرٌو قاعدًا، وهل بكرٌ جالسٌ)[٣]، وفي الفعليّة نحو: (هل قامَ زيدٌ، وقد قامَ عمرٌو، وسوف يقومُ بكرٌ)، ومن الفعليّة أيضًا نحو قولك: (زيدًا ضربتُهُ) بالنصب، و(يا عبدَ الله)، فإنّ التقدير في الأول: (ضربتُ زيدًا ضربته)، وفي الثاني: (أدعو عبدَ الله)[٤].

ومن الجمل ما يحتمل[٥] الاسمية والفعلية باختلاف التقدير[٦] نحو قوله تعالى: {أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا}[٧]، فعلى الأرجح وهو تقدير (بشر)[٨] فاعلًا بـ (يَهْدي)[٩] محذوف[١٠]، فالجملة فعلية، وعلى مقابله وهو تقديره[١١] مبتدأً والجملة بعده خبره[١٢]، وهي اسمية[١٣]، وكذا الحال في نحو: {ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ}[١٤]، لكن مع انعكاس الترجيح لمعادلتها للاسمية، وهي: {أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ}[١٥].

ولِما يحتمل الأمرين مواضعُ[١٦] أُخَرُ لا يليقُ ذِكرُها بهذا المختصر.

تنبيه: زادَ بعضُ النحاة كابنِ هشام[١٧] في المغني[١٨] في تقسيمِ الجملةِ قسمًا ثالثًا، وهو الجملة الظرفية: [وهي][١٩] المصدّرة بظرف أو جارّ ومجرور، نحو: (أعندكَ[١] زيدٌ؟)، و(أفي[٢] الدارِ زيدٌ؟)، إذا قدّرتَ (زيدًا)

---

(١) هو جزء من بيت لجرير في ديوانه: ٩٦٥ برواية (أيهات) بدل (هيهات)، و(أيهات) لغة فيها. ينظر: الخصائص: ٤٤/٣، وتمام البيت: فأَيْهاتَ أَيْهاتَ العقيقُ ومَن بهِ وأَيهاتَ وصْلٌ بالعقيقِ تُواصِلُهْ). والعقيق: اسم لموضع.
(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٧١، ٧٢، ٧٣.
(٣) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٥، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٧٢.
(٤) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٥-٣٦، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٧٣-٧٤، وموصل الطلاب: ٣٣، ومبرز القواعد: ٩٠.
(٥) في ب: (يختلف).
(٦) في ب: (بخلاف القدر).
(٧) سورة التغابن: من الآية ٦.
(٨) في ب: (وبشر).
(٩) في أ: (هدى). وما أثبتناه من ب والمغني: ٤٩٥.
(١٠) في ب: (محذوفا).
(١١) في ب: (تقدير).
(١٢) في ب: (خبر).
(١٣) ينظر: المغني: ٤٩٥.
(١٤) سورة الواقعة: من الآية ٥٩.
(١٥) سورة الواقعة: من الآية ٥٩. وينظر: المغني: ٤٩٥.
(١٦) ينظر: المغني: ٤٩٣-٤٩٧.
(١٧) في ب: (وزاد ابن هشام في...).
(١٨) ينظر: المغني: ٤٩٢.
(١٩) زيادة من ب.

فاعلًا بالظرف والجار والمجرور [لا][٣] بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرًا عنه بهما، وكان عذرُ مَن ترك التنبيه عليه عدم تحتّم الظرفية في المثال المذكور، بل يجوز أن تعتبر فعلية أو اسميّة بناءً على اختلاف التقديرين[٤].

وزادَ بعضُهم كالزمخشري[٥] في الجمل[٦] أيضًا الشرطية[٧]، والصواب كما قاله ابن هشام وغيرُهُ: إنّها من قبيل الفعليّة[٨].

[٢. أقسام الجملة باعتبار الوصفيّة]

وتنقسم[٩] ثانيًا باعتبار الوصفيّة[١٠] إلى: كُبرى وصُغرى[١١]، فالكُبرى: هي التي خبرها، أي: خبرُ مبتدئها[١٢] جملة[١٣] نحو: (زيدٌ قامَ[١٤] أبوهُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ).

والصُّغرى: هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبَر بها في المثالَين.

وقد تكونُ الجملةُ كُبرى وصُغرى باعتبارَيْنِ، نحو: (زيدٌ أبوهُ غلامُهُ[١٥] منطلقٌ)، فمجموعُ هذا[١٦] جملةٌ كبرى ليسَ غيرُ، و(غلامُهُ منطلقٌ) صغرى ليس غيرُ؛ لكونها خبرًا، و(أبوه غلامُهُ منطلقٌ) كبرى باعتبار (غلامُهُ منطلقٌ)، صغرى[١٧] باعتبارِ جملة الكلام[١٨].

وقد تكون لا صغرى ولا كبرى لِفَقْدِ الشرطين، نحو: (قامَ زيدٌ)، و(زيدٌ قائمٌ)[١].

---

(١) في أ: (عندك). والمثبت من ب، ومثله في المغني: ٤٩٢. والظرف تقوى فيه جَنَبَةُ الفعلية إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو صاحب حال. ينظر: الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي: ٣٥٥.
(٢) في ب: (وفي).
(٣) زيادة من ب. ومثله في: المغني: ٤٩٢.
(٤) ينظر: المغني: ٤٩٢، ومبرز القواعد: ٩٨، وإعراب الجمل: ٢١.
(٥) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٨٠.
(٦) (في الجمل) لم تُذكر في ب.
(٧) ينظر: المفصل: ٤٤، وشرح المفصل: ١/٨٨، وإعراب الجمل: ٢٠.
(٨) المغني: ٤٩٢، وينظر: همع الهوامع: ١/٥٧، ومبرز القواعد: ٨٦.
(٩) في ب: (وتقسم).
(١٠) في أ: (الوضعيّة). والمثبت من ب، ومثله في موصل الطلاب: ٣٣.
(١١) ينظر: المغني: ٤٩٧، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٦، وموصل الطلاب: ٣٣، ومبرز القواعد: ١٠٢، وإعراب الجمل: ٢٥.
(١٢) في أ: (مبتدأها)، وفي ب: (مبتدأ). والصواب ما أثبتناه.
(١٣) في ب: (فالجملة).
(١٤) في ب: (قائم).
(١٥) في أ: (وغلامه). والمثبت من ب، ومثله في المغني: ٤٩٧.
(١٦) في المغني: ٤٩٧: «... هذا الكلام ...».
(١٧) في المغني: ٤٩٧: «وصغرى...».
(١٨) ينظر: المغني: ٤٩٧.

[٣. أقسام الجملة باعتبار الحكم من حيث المحلُّ الإعرابيّ]

وتنقسمُ ثالثًا باعتبار[٢] حكمها من كونها ذاتَ محلٍّ من الإعراب أو لا /٣و/، فالمشهورُ أنّ الجُمَل التي لها محل سبعٌ، وعليه مشى الناظمُ[٣] وابنُ هشامٍ في قواعِدِهِ[٤]، وقيل: تسعٌ[٥]، قال في المغني: وهو الحقُّ[٦]. وسنتعرّض إنْ شاء الله تعالى[٧] لبيانِ ما زِيدَ على السبع.

وقولُ الناظم: (لأَنْ حَلَّتْ مَحَلَّ المفردِ)، أي: إنّما يُحكَمُ للجملةِ بالمحلّ[٨] من الإعرابِ لحلولِها مَحَلَّ المفرد الذي تتعاوره[٩] المعاني[١٠] المقتضية للإعراب، فكأنّها في قوّةِ المفرد المنطوقِ به.

فإنْ قلت: لِمَ قَدَّمَ الناظمُ بيانَ الجمل التي لها محلٌّ[١١] على الجمل[١٢] التي لا محلَّ لها مع أنّ العكسَ أولى كما هو صنيع[١٣] ابن هشام في المغني جَرْيًا على[١٤] الأصل في الجمل من عدم المَحَلّيّة؛ لأنّها بحلول الجملة محلّ المفرد كما سبق، والأصلُ فيها عدم ذلك[١٥]؟

قلت: إنّما قدّم الجمل التي لها محلٌّ لتعلُّقِها بالمقصودِ أصالةً وهو الإعراب[١٦]، وعليه أيضًا جرى ابنُ هشامٍ في قواعدِهِ[١٧].

---

(١) ينظر: موصل الطلاب: ٣٦.
(٢) في ب: (بحسب).
(٣) أي: المرادي.
(٤) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧.
(٥) في ب: (بل هي تسع...).
(٦) ينظر: المغني: ٥٥٨، إذ ورد فيه: «هَذَا الَّذِي ذكرتُه من انحصارِ الجُمَل الَّتِي لَهَا مَحلّ فِي سبعٍ جَارٍ على مَا قرّروا، وَالحَقُّ أَنَّهَا تِسْعٌ، وَالَّذِي أهملوه: الجُمْلَة المستثناة، وَالجُمْلَة المسند إِلَيْهَا».
(٧) (تعالى) لم تذكر في ب.
(٨) (بالمحل) لم تُذكر في ب.
(٩) في أ: (تعاوره).
(١٠) في ب: (للمعاني).
(١١) وكذلك قدّمها ابن هشام في: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧، والقواعد الصغرى: ١٤٠.
(١٢) في ب: (الجملة).
(١٣) في ب: (كما صنع).
(١٤) في ب: (خبرًا عن).
(١٥) ينظر: المغني: ٥٠٠، وذكر أبو حيان في الارتشاف: ١٦١٧/٣ أن أصل الجملة ألّا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب، قُدّرت بالمفرد؛ لأنّ المعرب هو المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد. وذكر المرادي في: الجمل التي لها محل: ٤٣٧ كلامًا يشبه كلام أبي حيان فلينظر ثَمَّ.
(١٦) بمثل ذلك علّل الكافيجي تقديم الجمل التي لها محل في شرحه قواعد الإعراب لابن هشام: ٨٢، وذكر صاحب التعليقة الوافية: ١٩٠ أنّ المرادي قدّم في أبياته الجمل التي لها محل؛ لشَرَفِها بالإعراب.
(١٧) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧.

هذا، واعلم أنّ (جُمَلٌ)[١] في البيت مبتدأ نكرة، سَوَّغَ الابتداءَ بها تخصيصُهُ بالوصف بجملةِ (أَتَتْ) مع ما تعلَّقَ بها، أعني قوله: (ولها مَحَلٌ يُعربُ[٢])، فإنّها في موضعِ نصب على الحال من فاعلِ (أتَتْ)، وخبرُ المبتدأ (سبعٌ).

[أ. الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب]

ثُمَّ انتقلَ إلى بيانِ الجُمَلِ فقال:

٢. خَبَرِيَّةٌ، حالِيَّةٌ، مَحكِيَّةٌ، وكذا المضافُ لها بِغيرِ تَرَدُّدِ

فذكرَ[٣] في هذا البيت من الجُمَلِ التي لها محل أربعًا[٤]:

[١. الجملة الخبريّة]

الأولى: الخبرية: أي: الواقعة خبرًا لمبتدأ[٥] في الحال أو في الأصل[٦]. ومحلُّها رفعٌ[٧] في بابَيِ[٨] المبتدأ و(إنَّ)، نحو: (زيدٌ قامَ أبوهُ)[٩]، و(إنّ زيدًا /٣ظ/ أبوهُ قائمٌ)، ونصبٌ[١٠] في بابَي[١١] (كان) و(كاد)، نحو: {إِنَّمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ}[١٢]، {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}[١٣]، فجملة (يظلمون) و(يفعلون) في محل نصب، الأولى خبر لـ (كان)، والثانية خبر لـ (كادَ)[١٤]. والفرق بين البابينِ[١٥] أنّ خبر (كانَ) يكون[١٦] جملةً فعليةً واسمية، وخبر (كادَ) لا يكونُ إلا فعلية فعلُها مضارع، وشذَّ مجيئُهُ مفردًا كقولِهِ: (وما كِدْتُ آيبا)[١٧]

وأنّ خبرَ (كان) لا يجوزُ اقترانُهُ بـ (أنْ) بخلافِ (كادَ).

---

(١) في ب: (الجمل).
(٢) في ب: (تعرب).
(٣) في ب: (وذكر).
(٤) في ب: (أربع).
(٥) في ب: (للمبتدأ).
(٦) قوله: (في الحال)، أي: إذا لم يدخل عليه ناسخ، وقوله: (في الأصل)، أي: إذا دخل عليه ناسخ.
(٧) ((رفع) تكررت في ب.
(٨) في أ: (باب).
(٩) في ب: (إنّ زيدًا قائمٌ أبوه).
(١٠) أي: ومحلُّها نصبٌ.
(١١) في أ: (باب).
(١٢) سورة الأعراف: من الآية ١٦٢.
(١٣) سورة البقرة: من الآية ٧١.
(١٤) ينظر: القواعد الصغرى: ٤١، وشرح نكت ابن هشام: ٢٢.
(١٥) ينظر: موصل الطلاب: ٣٧، ومبرز القواعد: ٢٤٤.
(١٦) في أ: (يكلون).
(١٧) الشاهد لتأبَّطَ شرًّا في ديوانه: ٩١ برواية (آئبًا) بدل (آيبًا)، وتمامه:
فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آئبًا وكَمْ مثلِها فارقتُها وهي تصفرُ

واعلم أنّ خبرَ (لا) التي لنفي الجنس كخبرِ[١] (إنّ) في الحكم[٢]، ومَن لم يتعرض له فلأنّه كخبر (إنّ) حكمًا، أو لقلّته[٣] لوجوبِ حذفه أو غلبته على الخلاف فيه[٤].

وإذا وقع بعد المبتدأ جملةٌ إنشائية، نحو: (زيدٌ اضربْهُ، وعمرٌو هل جاءكَ؟)، فقيل: محلُّها الرفع على الخبرية للمبتدأ، وصحّحَهُ ابن هشام في المغني[٥] وغيرُهُ[٦].

وقيل: بل هي مقولٌ لقولٍ[٧] محذوف هو الخبر، بناءً على أنّ الجملة الإنشائية لا تكونُ خبرًا[٨]، والأصَحُّ خِلافُهُ[٩].

[٢. الجملة الحاليّة]

الثانية: الحاليَّة[١٠]: أي: الجملة الواقعة حالًا، ومحلُّها النصبُ سواء كانت مقرونةً بالواو وحدَها، أو بالضمير[١١] فقط، أو بهما معًا، فالأولُ نحو: (جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ)، والثاني [نحو][١٢]: (جاء زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ)، والثالث: كقوله ﷺ: (أَقْرَبُ ما يكونُ العبدُ من رَبِّهِ وهو ساجدٌ)[١٣]، فجملة (وهو ساجدٌ)[١٤] في محلِّ نصب؛ لأنّها[١٥] حاليّة[١٦]، وكذا ما تقدّم.

---

(١) في ب: (خبر).
(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب المنسوب إلى القوجوي: ١٩.
(٣) في أ: (لقلة).
(٤) في أ: (الخلافية).
(٥) ينظر: المغني: ٥٣٦.
(٦) كابن مالك في شرح التسهيل: ٣٠٩/١-٣١٠، وابن عصفور في: شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: ٣٤٧/١، والكافيجي في شرح القواعد: ٨٤-٨٥.
(٧) أي: يكون موضع الجملة الطلبية نصبًا. ينظر: المغني: ٥٣٦.
(٨) نُسِب هذا الرأي إلى ابن السرّاج. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٩/١، وشرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: ٣٤٦/١. بيدَ أنّ ابن السرّاج لم ينص على حذف مقول القول في أصوله: ٧٢/١، ولكنه يرى أنّ من حقّ الخبر الجملة أن يكون كالمفرد يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولكن العرب اتسعت في كلامها فاستجازت الإخبار بما لا يقال فيه: صدقت أو كذبت، لمّا كان المبتدأ في المعنى والحقيقة داخلًا في جملة ما أُمِر به أو نُهِيَ عنه أو استُفهم عنه. وينظر تعليق الدكتور صاحب أبو جناح في حاشية تحقيق شرح الجمل. وثَمّ رأيٌ لبعض والكوفيين ومنهم ابن الأنباري يمنع الإخبار بالجملة الإنشائية، وأولاء لا يقولون بالتأويل. ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٩/١، والمغني: ٥٣٠.
(٩) ينظر: المغني: ٥٣٦، ومبرز القواعد: ٢٤٦، والخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب (رسالة ماجستير): ٣٧-٤٣.
(١٠) ينظر: إعراب الجمل: ١٨٦.
(١١) في ب: (بالضمائر).
(١٢) زيادة من ب.
(١٣) صحيح مسلم: ٣٥٠/١ برقم (٤٨٢)، وسنن أبي داود: ١٥٥/٢ برقم (٨٧٥).
(١٤) (فجملة وهو ساجد) لم تذكر في ب.
(١٥) في أ: (لازما).
(١٦) ينظر: عقود الزبرجد: ٤٥٩/٢، ومبرز القواعد: ٢٢٨.

واعلم أنّ الجملةَ الواقعةَ بعد[١] (ما لَكَ) أو (ما بالُكَ)[٢] لا تكونُ إلا في موضعِ نصبٍ /٤و/ على الحاليّة، نحو: (ما لَكَ تضحكُ مع الجاهلين؟) و(ما بالُكَ لا تستيقِظُ[٣] من رَقْدَةِ الغافلين؟)، وكذا المفردُ الواقعُ بعدهما، فإنّه لا يكونُ إلا حالًا[٤]، نحو: {فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[٥].

[٣. الجملة المحكية أو (المفعولة)]

الثالثة: المَحْكِيَّة[٦]: أي: الجملةُ المحكيّةُ بالقول، وكذا ما شابَهَها من كلِّ جملةٍ وقعَتْ مفعولًا، ولو قال بدل (مَحْكِيَّة): (مفعولة)[٧] لكان أحسن؛ لكونِهِ شاملًا للمَحكيّةِ وغيرِها من الجُملِ الواقعةِ مفعولًا، بخلاف المحكيّة، فإنه غير متعرّض للبقيّة، اللهمَّ إلّا أنْ يكونَ الناظمُ قد تَجَوَّزَ وأَطلَقَ المحكيّة على ما يَعُمُّها وغيرَها[٨] بجامعِ اشتراكِ الكُلّ في وصف المفعوليّة[٩]، فيكونُ وافيًا بالمقصود معَ أنّه بعيدٌ، فتأمّلْهُ.

[مواضع الجملة المفعولة]

وَلْنُفَصِّلْ ما أشرنا إليه فنقول: الجملةُ الواقعةُ مفعولًا تكونُ[١٠] في أربعةِ مواضع[١١]:

---

(١) في ب: (الجملة التي بعد...).

(٢) في أ: (ما بك). والصواب من ب، وهو الثابت في الأمثلة الآتية في النسختين، وفي كتاب سيبويه: ٢/٦٠: (ما شأنُك) بدل (ما بالك)، وكذلك في المفصل: ٩٠.

(٣) في ب: (لا يستيقض). والكثير في الجملة الحالية الواقعة بعد (ما لك) وأخواتها أن تكون جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لا)، نحو: {مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ}. سورة الصافّات: ٢٥. وتنظر شواهدها في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩.

(٤) ورد في الكتاب: ٢/٦٠-٦١: «هذا باب ما ينتصب لأنه حالٌ صار فيها المسؤول والمسؤول عنه، وذلك قولك: (ما شأنُك قائمًا، وما شأن زيدٍ قائمًا، وما لأخيك قائمًا). فهذا حالٌ قد صار فيه، وانتصب بقولك: (ما شأنُك) كما ينتصب (قائمًا) في قولك: (هذا عبد الله قائمًا)، بما قبله... وفيه معنى (لِمَ قمتَ) في (ما شأنُك، وما لكَ).

(٥) سورة المدّثّر: ٤٩.

(٦) ينظر: إعراب الجمل: ١٦٥.

(٧) عبارة ابن هشام: «الواقعة مفعولًا» في: المغني: ٥٣٨، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٧، والقواعد الصغرى: ١٤١.

(٨) في ب: (غيرها) بلا واو.

(٩) ذكر المرادي في شرح منظومته هذه الجمل المحكية بالقول فقط، ولم يذكر ما شابهها من الجمل الواقعة مفعولًا. ينظر: الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب: ١٣٩.

(١٠) في ب: (لا تكون).

(١١) جعلها ابن هشام في ثلاثة مواضع في: المغني: ٥٣٨. واختلفت النسخ المخطوطة في: الإعراب عن قواعد الإعراب، فجعلت في (تحقيق: د. رشيد العبيدي): ٦٤ في ثلاثة مواضع، وجعلت في (تحقيق: د. علي فودة): ٣٨ في أربعة مواضع. وأشار الكافيجي إلى هذا الاختلاف في شرح القواعد: ٩٣، إذ قال: «اختلف النسخ هاهنا، فوقع في بعضها: (في ثلاثة مواضع)، ووقع في بعضها: (في أربعة مواضع). لكنّ هذا الاختلاف مبنيٌّ على إثبات باب (أعلمتُ) وعدم إثباته في الكتاب، لكنّ أثباتَهُ أولى...»، ولذلك جُعلت في أربعة مواضع في شروح قواعد الإعراب كموصل الطلاب: ٣٩، ومبرز القواعد: ٢٢٩، والتعليق وكشف النقاب: ٥٦.

أوّلُها: الجملةُ الواقعةُ مَحكيّةً بالقول: نحو: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ}(١)، و(قال زيدٌ: عمرٌو(٢) منطلقٌ)، ومحلُّها النصب. قال ابنُ هشام في المغني: إنْ لم تَنُبْ عن الفاعل نحو(٣): ﴿ثُمَّ قِيلَ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾(٤) لِما أنَّ الجملة(٥) التي يُرادُ بها لفظُها تُنَزَّلُ منزلةَ الأسماءِ المفردة. انتهى(٦).

ومُرادُهُ أنّها تكونُ في محلِّ رفعٍ حينئذٍ لنيابتِها(٧) عن الفاعل، ومن أمثلة النائبة(٨) عن الفاعل في القرآن أيضًا قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا}(٩)، فجملة (آمِنوا) في محلِّ رفعٍ لنيابتِها عن فاعلِ (قيلَ)(١٠).

ثُمَّ اختَلَفَ النحاة /٤ظ/ في الجملةِ المحكيّةِ بالقول: هل هي مفعولٌ به؟ أو مفعولٌ مطلقٌ(١١) نوعيّ كـ (القُرْفُصاء، [والقَهْقَرَى) في (قَعَدَ القُرْفُصاءَ](١٢)، ورَجَعَ القهقَرى)، إذ هي دالّةٌ على نوعٍ خاصٍّ(١٣) من (القول)(١٤)؟، فذهبَ ابنُ الحاجبِ(١٥) إلى الثاني(١٦)، والجُمهور [إلى](١٧) الأول(١٨)، وهو الأصحّ(١٩).

---

(١) سورة مريم: من الآية ٣٠.
(٢) في أ: (عمر).
(٣) عبارته في المغني: «إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصّةٌ ببابِ القول، نحو...».
(٤) سورة المطففين: ١٧.
(٥) في المغني: (لِما قدّمناه من أنّ الجملة).
(٦) ينظر: المغني: ٥٣٨.
(٧) في أ: (كنيابتها).
(٨) في ب: (النيابة).
(٩) سورة البقرة: من الآية ١٣.
(١٠) في تحديد النائب عن الفاعل في هذه الآية الكريمة ثلاثة أقوال: الأول يوافق مذهب الكوفيين والأخفش في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل وهو قوله: (لهم)، والثاني: قول الزمخشري الذي جعل جملة (آمنوا) نائبة عن الفاعل، وأنّ الفعل المبني للمفعول مسند إلى لفظ (آمنوا) وليس إلى معناه، وهو مثل قولهم: (زعموا مطيةُ الكذب)، والثالث: مذهب العكبري الذي جعل النائب عن الفاعل مضمرًا يفهم من لفظ الفعل المبني للمفعول، وتقديره في الآية الكريمة: (وإذا قيل لهم قولٌ). ينظر: الكشاف: ٦٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٠/١، والجمل التي لها محل: ٤٣٩-٤٤٠، والدر المصون: ١٣٦/١، ١٤١.
(١١) في ب: (مط).
(١٢) زيادة من ب.
(١٣) في الكتاب: ٣٥/١: «فمن ذلك: (قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى)؛ لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخِذَ منه».
(١٤) الرابط بين الأمثلة المذكورة والجملة المحكية بالقول أنّ الأصل في المحكية بالقول هو: (قال قَولًا) ثم وضّح هذا النوع بقوله: {إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ}، كما أنّ (القعود) يحتمل كونه قرفصاء أو تمددًا أو تربُّعًا، ثم وضّح نوعه بالقرفصاء. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٤٦٤/٢.
(١٥) في ب: (حاجب).
(١٦) ورد في أمالي ابن الحاجب: ١٩١/١: «والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت (للقول) عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيح أنّ (القول) غير متعدٍّ، وأنّ ما يُذكر بعده من مثل ذلك مصدر...».
(١٧) زيادة من ب.
(١٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٩١/١، والمغني: ٥٣٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٩٤.
(١٩) وهو اختيار ابن هشام في المغني: ٥٣٨، وينظر: حاشية الشمني: ١٣٤/٢، وحاشية الدسوقي: ٤٦٤/٢.

ثانيها: الجملةُ التاليةُ للمفعولِ الأول في باب (ظَنَّ) وأخَواتِها: نحو: (ظننتُ زيدًا يقرَأُ)، فجملةُ (يقرأ) من الفعل[١] والفاعل المستتر في محلّ نصبٍ على أنّها مفعولٌ ثانٍ لـ (ظنَّ)، ومِثْلُ ذلك: (سَمِعتُ زيدًا يَقرأُ) عندَ مَن جعلَ جملة [يقرأ][٢] مفعولًا ثانيًا[٣] لـ (سَمِعَ)[٤]؛ لأنّها تعلَّقَتْ بما [لا][٥] يُسمَع[٦]، لكن الجمهور على جَعْلِ الجملة بعد (سَمِعَ) حالًا[٧] أو بدلَ اشتمال[٨].

ثالثُها: الجملةُ التاليةُ للمفعول الثاني في باب (أعلَمَ): نحو: (أعلَمْتُ زيدًا عمرًا[٩] أبوه قائمٌ)، فجملة (أبوهُ قائمٌ) منصوبةُ المحلِّ على أنّها المفعولُ الثالثُ لـ (أعلَمَ)[١٠]، وإنّما لم تقع الجملةُ مفعولًا ثانيًا في هذا الباب؛ لأنّ المفعولَ الثانيَ فيه مبتدأ في الأصل، وهو لا يكون جملة[١١].

رابعُها: الجملةُ المعلّق عنها العامل: ومحلُّها النصبُ أيضًا، وسيأتي في كلامِ الناظم[١٢] فلْنتكلمْ[١٣] عليها ثَمَّةَ[١٤].

[٤. الجملة المضاف إليها]

الجملةُ الرابعةُ[١٥] من الأربع[١٦] المذكورة في البيت[١]: الجملةُ المضافُ لها [أي: إليها][٢]: فاللامُ بمعنى (إلى)[٣]، والجارُّ والمجرورُ[٤] في محلِّ رفعٍ نائب فاعل (المُضاف)؛ لكونه اسمَ مفعول. ومحلُّها الجرّ؛ لوقوعِها موقعَ[٥] الاسمِ المجرور، [– وهو الأصل في المضاف إليه[٦] – فعليّةً كانتْ أو اسميّة][٧]:

---

(١) في ب: (يقرأ والفعل).
(٢) زيادة من ب.
(٣) في ب: (ثالثًا).
(٤) بشرط أن يكون المفعول الأول عند أصحاب هذا الرأي مما لا يُسمع، والمفعول الثاني مما يُسمع. ينظر: الإيضاح لأبي علي: ١٥٣/١.
(٥) زيادة من ب. وورد في شرح المقدمة المحسبة: ٣٦٦/٢ ما يؤيد رواية النسخة ب: «ألا ترى أن الإبصار يقتضي مبصَرًا، والشمّ يقتضي مشمومًا، والذوق يقتضي مذوقًا، واللمس يقتضي ملموسًا، والسمع يقتضي مسموعًا. ولما اقتضى مسموعًا لم يجز أن يقال: (سمعت زيدًا)، لأن (زيدًا) ليس مما يُسمَعُ فتحتاج أن تقول: (سمعت قراءة زيدٍ)، لأن القراءة مسموعة».
(٦) هو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي وابن بابشاذ. ينظر: التذييل والتكميل: ٤٦/٦ فما بعدها.
(٧) على تقدير: (سمعت صوتَ زيدٍ حالَ كونهِ يقرأ). ينظر: التذييل والتكميل: ٤٦/٦، وارتشاف الضرب: ٢١٠٥/٤، والمغني: ٥٤٤، وحاشية الخضري: ٣٣٥/١.
(٨) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٩٧.
(٩) في أ و ب: (عمروا). والصواب ما أثبتناه.
(١٠) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٩٨.
(١١) ينظر: موصل الطلاب: ٤٠، ومبرز القواعد: ٢٣٢.
(١٢) سيأتي الحديث عن ذلك في البيت الثالث من منظومة المرادي في قوله: «ومعلَّق عنها...».
(١٣) في ب: (فنتكلم).
(١٤) في ب: (تمثلا)، وكُتب تحتها: (ثمة).
(١٥) إلى هنا ينتهي السقط في النسخة ت.
(١٦) في ب: (الأربعة).

فالأُولى[٨]: نحو قوله جلّ وعزّ[٩]: {هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ}[١٠]، فجملة {يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ} مجرورةُ المحلّ المحلّ /٥و/ بإضافة (يوم) إليها، سواء أُعرِبَ (اليوم)[١١] بالرفع، وبه قرأ[١٢] السبعةُ[١٣] إلّا نافعًا[١٤] أم نُصِب[١٥] على الظرفية (للقول)[١٦]، أي: يقول اللهُ تعالى هذا الكلامَ[١٧] السابق يومَ ينفعُ، وبهذا وَجَّهَ[١٨] البصريّون قراءةَ نافع[١٩]، وجَوَّزَ الكوفيون البناءَ في (يوم) لإضافته إلى الجملة[٢٠] كما في:

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبَا [فَقُلْتُ: أَلَمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ][٢١]

ومَنعَهُ البصريّون[٢٢].

والثانيةُ: نحو قولِهِ تعالى: {يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ}[٢٣]، فجملة {هُم بَٰرِزُونَ} مجرورة المحلِّ بإضافة {يَوۡمَ} إليها، وعدمُ تنوينِهِ دليلُ الإضافة[٢٤].

---

(١) هو قوله: «خبريةٌ حاليةٌ محكيّةٌ وكذا المضافُ بغيرِ تردُّدِ».
(٢) زيادة من ب و ت.
(٣) ينظر: التعليقة الوافية: ١٨١. وينظر عن مجيء اللام بمعنى (إلى): الجنى الداني: ١٤٥.
(٤) (والجار والمجرور) لم تذكر في ت.
(٥) في ب: (موضع).
(٦) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ١٠٦.
(٧) زيادة من ب و ت.
(٨) في أ: (فأولى).
(٩) في ب: (قوله تعالى عزّ وجلّ)، وفي ت: (قوله تعالى).
(١٠) سورة المائدة: من الآية ١١٩.
(١١) في ب: (يوم).
(١٢) في ب: (قراءة).
(١٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٥٠.
(١٤) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن المدني (ت١٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء للذهبي: ٦٠.
(١٥) في أ: (نصبت).
(١٦) في أ: (للقو)، وفي ب: (المقول)، والمثبت من ت.
(١٧) (الكلام) لم تذكر في ب.
(١٨) في ب: (وجيز).
(١٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٢/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٤٢٤/١، والدر المصون: ٥٢١/٤، ومبرز القواعد: ٢٥١.
(٢٠) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٤٢٤/١، والدر المصون: ٥٢١/٤.
(٢١) زيادة من ت. والشاهد للنابغة الذبياني في: ديوانه: ٣٢.
(٢٢) قال الزجاج في المعاني: ١٨٢/٢: «وزعم بعضهم أنّ (يومَ) منصوب لأنّه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة (يومَئِذٍ) مبني على الفتح على كل حال، وهذا عند البصريين خطأ...». وإنما حكم البصريون بمنعه من قِبَلِ أنّ المضاف يكتسي الإعراب من المضاف إليه إن كان معربًا (والمضارع معرب)، أو يكتسي البناء من المضاف إليه إن كان مبنيًّا. ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٨٣/٣-٢٨٤، وينظر: مبرز القواعد: ٢٥١.
(٢٣) سورة غافر: من الآية ١٦.
(٢٤) ينظر: موصل الطلاب: ٤١.

ومِن الجُمل المضاف إليها الجُملُ الواقعةُ بَعْدَ ([إذْ][١]، وإذا، وحيثُ) وغيرها[٢] من الظروف المضافة إلى الجُمل[٣]، نحو: {وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ}[٤]، و(آتيك[٥] إذا طلعَتِ الشمسُ)، و(جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ)، وما أشبهها.

واختُلِفَ في العامل في المضاف إليه، فذهب سيبويهِ[٦] وكثيرٌ من النحويين إلى أنّه المضافُ[٧] نفسُهُ[٨]، والأخفش[٩] ومتابعوه [إلى][١٠] أنّه الإضافة[١١]، وابن مالك[١٢] ومن تابعه إلى أنّه الحرف المقدّر[١٣].

هذا، واعلم أنّ قولَهُ: (خَبَريّةٌ) بالرفع على الإتباع أو القطع[١]، وقوله: (حاليّةٌ مَحكيّةٌ) معطوفانِ على (خبريّة) بحذف حرف[٢] العطف، وهو جائزٌ في الشعر[٣]، كما قال الشاعر[٤]:

---

(١) زيادة من ب و ت.
(٢) (وغيرها) تكررت مرتين في ب.
(٣) ينظر: الجمل التي لها محل: ٤٤٠-٤٤١، والمغني: ٥٤٧-٥٥١، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ١٠٧-١١٢، والتعليقة الوافية: ١٨٢.
(٤) سورة الأنفال: من الآية ٢٦.
(٥) في أ: (أو آتيك)، وفي ب: (وآتيكم)، والمثبت من ت.
(٦) هو أبو بشر عمرو بن عثمان الشهير بسيبويه (ت١٨٠هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.
(٧) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١، قال سيبويه: «والجَرُّ إنّما يكونُ في كُلِّ اسمٍ مضافٍ إليه، واعلمْ أنّ المضافَ إليه يَنْجَرُّ بثلاثةِ بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرف، وبشيءٍ لا يكون ظرفًا، وبِاسْمٍ لا يكون ظرفًا». وصححه ابن عصفور في شرح الجمل: ٧٥/٢، وأبو حيان في منهج السالك: ١١٦/٣.
(٨) في ت: (إلى أنّ العامل المضاف إليه نفسه...).
(٩) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٩٠/١.
(١٠) زيادة من ب و ت.
(١١) أي: إن العامل معنوي وليس لفظيًّا. ينظر رأي الأخفش في: الهمع: ٥٠١/٢.
(١٢) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت٦٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١٣٠/١.
(١٣) التحقيق أنّ ابن مالك مسبوق بهذا الرأي، إذ نسبه إلى الزجّاج الأشموني في شرحه ألفية ابن مالك: ٣٠٤/٢ ومؤلّف شرح قواعد الإعراب: ٢٨ والسيوطي في الهمع: ٥٠١/٢، بيد أنّ عبارة الزجّاج في كتابه: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠: «إنّ الخفضَ إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام» يمكن أنْ تفسَّر بغير ما نسبه إليه النحاة المذكورون، فهذا أبو حيان في كتابه: النكت الحسان: ١١٧ يقول: «ويعني [صاحب المتن وهو أبو حيان نفسه] بقوله: (بمعنى اللام) أنّه يصلح لذلك قبل الإضافة لا أنّ الإضافةَ ترادفه، بل (غلامٌ لزيدٍ) نكرة و(غلامُ زيدٍ) معرفة، والإضافة هي المُعرّفة، وهي الجارّةُ لا اللام المضمرة خلافًا لبعضهم؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُضمَرُ مع بقاء عمله إلّا شاذًّا، فإذن الجارُّ في الإضافةِ معنويٌّ لا لفظيّ»، وهو عين ما ذهب إليه الأخفش، وهو أقرب لنصّ الزجّاج؛ ولأجل ذلك ذكر أبو حيان في الارتشاف: ١٧٩٩/٤ أنّ الزجّاج يزعم أنّ العامل هو معنى اللام، وذكر رأيًا آخر يزعم أنّ الخافض هو اللام أو (مِن)، وبين الرأيين اختلاف دقيق، أما الذي صرّح بأنّ الحرف المقدّر هو عامل الجر في المضاف إليه قبل ابن مالك فهو الزمخشري في مفصله: ١١٣«لا يكون الاسمُ مجرورًا إلا بالإضافة وهي المقتضيةُ للجر، كما أنّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. والعاملُ هاهنا غيرُ المقتضي ... وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: (مررت بزيدٍ، وزيدٌ في الدارِ، وغُلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ»، وفسّره ابن يعيش في شرحه: ١١٧/٢-١١٨ بقوله: «وإنّما الخفضُ في المضافِ إليه بالحرف المقدر الذي هو اللامُ أو (مِن)، وحَسُنَ حذفُهُ لنيابة المضافِ إليه عنه وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل...»، أما رأي ابن مالك في المسألة فخرّجه السيوطي في الهمع: ٤١٣/٢ بقوله: «... وعلى رأي ابن مالك الحرف المقدَّر لا جارّ سواه».

كيفَ أصبَحْتَ كيفَ أمسيتَ مِمّا يَغْرِسُ الوُدَّ [في][٥] فُؤادِ الكريمْ[٦]

بل ذهب بعض النحاة إلى جوازه في النثر أيضًا[٧].

وقولُهُ: (بغيرِ تردُّدِ) يحتملُ أن يكون الإتيان به لتكميل[٨] البيت /٥ظ/ لا لزيادةِ معنى، والذي يظهرُ لي ـ والله أعلم ـ أنّه[٩] إنّما زادَهُ[١٠] دفعًا لقولِ مَن قال: ينبغي ألّا تنتظم[١١] الجملة المضافُ إليها في الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب ضرورة أنّ المراد ما يكون جملةً حقيقةً، وهذه الجملة في معنى المفرد المضاف[١٢] إليه، أي[١٣]: المصدر الذي تُؤوّل هي به؛ لأنّ[١٤] المضاف إليه من خواصّ الاسم فلا تكونُ جملةً حقيقةً[١٥]، وقد رَدّوا[١٦] هذا السؤال بمنع أنّ المراد منها ما لا يكون في معنى المفرد، بل المراد[١٧] منها ما هو أعمّ من ذلك. كذا[١٨] ذَكَرَهُ بعضُ المحَقّقين[١٩]، فقوله: (بغيرِ تردُّدِ) إشارة إلى دفع هذا القول[٢٠]، فتعقّلْهُ يظهرْ لك حسنُه.

قال:

٣. وَمُعَلَّقٌ عَنْها وَتابِعَةٌ لِمَا هُوَ مُعْرَبٌ أَوْ ذُو مَحَلٍّ فَاعْدُدِ

---

(١) في ب: (والقطع) بالواو.
(٢) في ت: (أحرف).
(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ١٦١.
(٤) (الشاعر) لم تذكر في ب.
(٥) زيادة من ب و ت.
(٦) لا يعرف قائله، وهو في الخصائص: ٢٩١/١، والضرائر: ١٦١.
(٧) هو مذهب الفارسي وتبعه ابن عصفور وابن مالك كما في الارتشاف: ٢٠١٧/٤مستدلين بما حكاه أبو زيد: (أكلتُ لحمًا سَمَكًا تَمْرًا) أي: وسمكًا وتمرًا. وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٦٠/٣.
(٨) في : ب: (ليكتمل).
(٩) (أنه) لم تذكر في ب و ت.
(١٠) في ت: (مراده).
(١١) في ب و ت: (ينتظم).
(١٢) في أ: (المظاف).
(١٣) في ب: (أعني)، وفي ت: (أغني).
(١٤) في أ: (لا).
(١٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٠/١.
(١٦) في ب: (تردوا).
(١٧) في ب: (المفرد).
(١٨) في أ: (كما).
(١٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٠/١.
(٢٠) (القول) لم تذكر في ب و ت.

يعني أنّ من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب: (الجملةُ المعلَّقُ عنها العامل)، وقد تقدّمَ أنّ محلَّها النصب[١]؛ لكونِها من الجُمَلِ الواقعةِ مفعولًا، فهي مُندَرِجَةٌ في[٢] المحكيّة على ما تقدّم من فرض ذلك التجوّز[٣] والتنصيص عليها بعد فهمها مما سبق لمزيدِ غموضِها، لكن بقي هنا أنْ يُقالَ: إنّه أرادَ بالمحكيّةِ هناك معناها الحقيقي، أي: المحكيّة بالقول، ونَصَّ هنا على الجملة المعلَّقِ عنها لِعَدَمِ اندراجِها فيها[٤].

وأمّا الجملةُ الواقعةُ مفعولًا ثانيًا في باب (ظنَّ)، والجملة الواقعة مفعولًا ثالثًا في بابِ (أعلَمَ) فهما مندرجتانِ[٥] /٦و/ في الخبريّة؛ لأنّهما خبرانِ في الأصل، وهو صحيحٌ لو لم يستلزم[٦] مخالفة اصطلاحهم المشهور من عَدِّهما في الجملة المفعوليّة.

فإنْ قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون الناظم قد اعتبرَ (المعلَّق عنها العامل) جملةً مستقلّة وعَدّها[٧] من السبع، وأراد بالمحكيّة معناها[٨] المتعارف كما هو المتبادَر منها، ومن الفصل بينها[٩] وبين[١٠] (المعلَّق عنها) بالجملة المضاف إليها[١١]؟

قلت: لا يصحُّ ما ذكرتَ؛ لأنّ بذلك يَزيدُ عددُ الجُمَل المذكورةِ في النظمِ على السبْع[١٢]، وهو يناقضُ[١٣] الحَصْر في السبْع، مع أنّ المتعارف بين القوم إدراج الجملة (المعلَّق عنها العامل) في الجملةِ المفعوليّة، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الحال.

مثالُ الجملةِ المعلَّق عنها قولُهُ تعالى: {لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ}[١٤]، فاللامُ للعاقبة[١٥] متعلِّقة[١٦] بـ (بعثناهم) أو بـ (ضربْنا)[١]، و(نعلمَ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة جوازًا بعدها، و(أيُّ الحزبينِ) مبتدأ ومضاف إليه،

(١) تقدم ذلك في شرح البيت الثاني. يرى الشارح أنّ (الجملة المعلَّق عنها العامل) هي جزء من (الجملة المحكية) وليست مستقلّة عنها.
(٢) في ت (تحت) بدل (في).
(٣) في أ: (ومن التجوّز).
(٤) في أ: (منها).
(٥) في أ: (مندرجان).
(٦) في أ: (يلزم).
(٧) في أ و ب: (وحدها).
(٨) في أ: (معنا).
(٩) في أ و ت: (بينهما). والضمير ينبغي أن يعود على المفردة المؤنثة وهو (الجملة المحكيّة).
(١٠) في أ: (ومن).
(١١) في بيتَي المنظومة الثاني والثالث فَصَلَ الناظم بالجملة (المضاف إليها) بين (الجملة المحكية) و(الجملة المعلَّق عنها) وهما تندرجان في موضوع واحد بحسب رأيه.
(١٢) أي: إنّ عدد الجمل المذكورة سيصبح ثماني جمل، وهو مخالف لما نصَّ عليه من أنها سبع.
(١٣) في ت: (ناقض).
(١٤) سورة الكهف: من الآية ١٢. وتمامها: { ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا }.
(١٥) في ت: (للعاقلة).
(١٦) في أ: (متعلق).

و(أحصى) فعلٌ ماضٍ[٢] من الإحصاء لا اسم تفضيل[٣]، وهو مع فاعله المستتر خبرُ المبتدأ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَي (نعلم)[٤].

ثُمّ التعليقُ: إبطالُ العَمَلِ لفظًا لا مَحلًّا؛ لاعتِراضِ ما لهُ صَدرُ الكلام بين العامل ومعمولِهِ[٥]، وذلك نحو: لام الابتداء، مثل: {وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ}[٦]

ولام القَسَم نحو:

ولقد[٧] علمتُ لَتَأتِيَنّ[٨] مَنِيَّتي[٩]

و(ما) النافية نحو: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ}[١٠].

و(إنْ) النافية نحو: {وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا}[١١].

و(لا) النافية نحو: ([علمتُ][١٢] لا زيدٌ عندكَ ولا عمرٌو).

وأداة الاستفهام، ولها[١٣] صورتان:

إحداهما[١٤]: أنْ يَعترض[١٥] حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: (علمتُ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟).

والثانية: أنْ يَكونَ في الجُملةِ اسمُ استفهام عُمدةً كان[١٦] نحو: {لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ}، أو فضلةً نحو: {وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}[١٧]، فالجملةُ بعدَ العامل المعلَّق في محلّ نصب؛ لأنّه عامل في المعنى وإنْ لم يكن عاملًا في اللفظ.

---

(١) أي: في الآية السابقة (١١) وهي قوله تعالى: { فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا }.
(٢) (ماض) لم تذكر في ت.
(٣) في ب: (للاسم تفضيل).
(٤) ينظر: البحر المحيط: ١٠٠/٦، والدرّ المصون: ٤٤٨/٧، وموصل الطلاب: ٤٠، ومبرز القواعد: ٢٣٣.
(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٦٠/٢، وموصل الطلاب: ٤٠.
(٦) سورة البقرة: من الآية ١٠٢.
(٧) من هنا حصل انتقال نظر في ب، وينتهي السقط عند (لقد) في قوله تعالى الآتي: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ}.
(٨) في أ و ت: (لتأتيّني)، والصواب ما أثبتناه، لكي يستقيم وزن الشاهد.
(٩) ذُكر في هامش النسخة ت تتمة الشاهد، وهو: (إنّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها). والشاهد منسوب إلى لبيد في الكتاب: ١١٠/٣، وذكر ابن هشام في تخليص الشواهد: ٤٥٣ أنّه لم يجد البيت في ديوان لبيد، وذكر العيني في المقاصد النحوية: ٨٦٠/٢-٨٦١ أنّه لم يجد في الديوان سوى عجز البيت، وهو عين ما ذكره د. إحسان عباس في شرح ديوان لبيد: ٣٠٨.
(١٠) سورة الأنبياء: من الآية ٦٥.
(١١) سورة الإسراء: من الآية ٥٢.
(١٢) زيادة من ب و ت.
(١٣) في ب و ت: (وله).
(١٤) في النسخ الثلاث: (أحدهما)، والصواب ما أثبتناه، وينظر: أوضح المسالك: ٥٣/٢.
(١٥) في أ: (يتعرض).
(١٦) في أ: (كأي)، ولم تذكر في ت. والصواب من ب، وأوضح المسالك: ٥٣/٢.
(١٧) سورة الشعراء: من الآية ٢٢٧.

والفرقُ بينه وبين الإلغاء أنّ العامل الملغى[١] لا عملَ له البتّةَ لا لفظًا ولا محلًّا، والعاملُ المعلَّقُ له عملٌ في المحلّ، فيجوز: (علمتُ مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلكَ مِن أمورِهِ) بنصب (غير) عطفًا على المحل[٢]، ومِثْلُهُ: (علمتُ لَزيدٌ قائمٌ وبكرًا قاعدًا[٣])، وبينهما فروقٌ أُخَر[٤] لا يليق[٥] بَسطُها بهذا المختصر، وكلاهما[٦] من خواصّ أفعال القلوب[٧].

وإنّما سُمِّيَ إهمالُ العاملِ في اللفظِ تعليقًا؛ لأنّه لمّا كان عاملًا في المحلِّ دون اللفظ صار عاملًا كَلَا عامل[٨]، فشُبِّهَ بالمرأةِ المعلّقة[٩] [التي][١٠] لا ذات بَعْلٍ ولا مُطَلَّقة[١١].

تنبيه: من[١٢] صور التعليق قولُهم: (علمتُ أبو مَن زيدٌ)[١٣]؛ وذلك أنّ المفعولَ الأول لمّا أُضيف إلى اسم الاستفهام المستحقِّ[١٤] للصدارة اكتسب منه شَرَفَ التصدير، فلم يعملْ فيه ما قبلَهُ لمجاورتِهِ. وما أحسنَ ما قالَ بعضُ الفُضلاء[١٥] معرّضًا بهذا، وهو قوله:

عَليكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا ... مُضَافًا لأربابِ الصُّدورِ تَصَدَّرا
وإيّاكَ أنْ تَرْضَى صَحابَةَ[١٦] ناقِصٍ ... فتنحطّ[١٧] قدرًا مِن عُلاك وَتُحْقَرَا

(١) في أ و ت: (الملغا).
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٥٤/٢.
(٣) في ب: (وبكر قاعد).
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٤ فما بعدها، وأوضح المسالك: ٥٦/٢.
(٥) في أ: (يكيف).
(٦) في ب: (وكلا منهما).
(٧) عبارة الزمخشري في المفصل: ٣٤٨: «ولا يكون التعليق في غيرها»، وينظر : شرح المفصل: ٨٦/٧-٨٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٥/٢، وفي كون أفعال القلوب مختصة بالتعليق خلاف بين النحاة. ينظر: شرح التسهيل: ٩٠/٢، وشرح الرضي: ١٦٣/٤ فما بعدها، والارتشاف: ٢١١٧/٤ فما بعدها، أما الإلغاء فلا يكون إلا في أفعال القلوب كما صرّح صاحب شرح قواعد الإعراب: ٢٦.
(٨) في ب: (كلا غير عمل).
(٩) (المعلقة) لم تذكر في ب.
(١٠) زيادة من ب و ت.
(١١) قيل ذلك في تفسير قوله تعالى: {فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ} سورة النساء: ١٢٩. ينظر: جامع البيان: ٢٩١/٩.
(١٢) في أ: (في).
(١٣) ورد في حاشية النسخة ت إعراب هذه الجملة، ونصُّه: (علمت: فعل وفاعل، أبو: مبتدأ أول، ومَن: اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، وزيد: خبر المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والجملة سادّة مسدّ مفعولي علمتُ). وفي بعض هذا الإعراب وَهْم من صاحب التعليق؛ فاسم الاستفهام هنا مضاف إليه كما بيَّن الأحسائي في المتن، و(زيد) خبر (أبو) وليس خبرًا لاسم الاستفهام.
(١٤) في ت: (مستحق).
(١٥) هو أمين الدين المحلي كما في شرح أبيات المغني: ١١١/٧، وخزانة الأدب: ١٠٤/٥.
(١٦) في أ: (بصُحبةِ). والمثبت من ب و ث، والمغني: ٦٦٩، وخزانة الأدب: ١٠٤/٥.
(١٧) في أ: (فتحط)، وفي ب: (فتسقط)، والمثبت من ت والمغني: ٦٦٩، وخزانة الأدب: ١٠٤/٥.

فَرَفْعُ (أَبُوْ مَنْ) ثُمَّ خَفْضُ (مُزَمَّلٍ) يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِبًا ومُحَذِّرَا

فقولُهُ: (فرفع أبو مَن) إشارةٌ إلى ما ذكرنا، وأمّا قولُهُ: (ثُمَّ خفضُ[١] مزمَّلٍ) فهو[٢] إشارةٌ إلى قول امرئ القيس[٣]:

كَأَنَّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[٤]

وذلك أنّ (مُزمَّلًا) صفة لـ (كبير)، فكان حقُّهُ الرفعُ، ولكن خفضه بمجاورة المخفوض وهو (بجاد)[٥].

ومما يناسب[٦] هذه الأبيات في حُسن الإلغاز قولُ الإمام ابن حَزْمٍ الظاهري[٧]:

تَجَنَّبْ صَديقًا مِثلَ ما، وَدَعِ الَّذِي يَكُونُ كَعمْرٍو بينَ عُرْبٍ وأَعجَمِ
فإنّ صَديقَ السُّوءِ يُزْرِي، وَشَاهِدِي (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ[٨])[٩]

ومُرادُهُ بـ (ما): الكناية[١٠] عن الرجل الناقص كَنَقْصِ (ماء)[١١] الموصولة، وبـ (عمرو): الكناية عن التزيّد[١٢] بأخْذِ ما ليس له، كأخْذِ (عمرٍو) الواوَ في الخطّ[١٣]، وقوله: (وَشَاهِدِي: كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) إشارة إلى قول الشاعر:

وتَشْرَق بِالقَوْلِ الذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[١٤]

---

(١) في أ: (وخفض)، وفي ب: (فخفض).
(٢) (فهو) لم تذكر في ت.
(٣) في ت: (إلى قوله)، وذُكر في الحاشية تعليق نصه: (هو امرؤ القيس بن حجر الكندي).
(٤) ديوان امرئ القيس وملحقاته: ٢٨٩/١. ووردَ في حاشية النسخة ت تعليق يتضمن إعرابًا للشاهد يتسم بالضعف، إذ جعل (عرانين) جمع مذكر سالمًا مجرورًا بالياء، وجعل لفظ (مزمل) مجرورًا بإضافة (بجاد) إليه.
(٥) وثَمَّ توجيه آخر لأبي علي بأنّه ليس مجرورًا بالجوار، وإنما هو نعت لـ (بجاد) على تقدير : (في بجادٍ مُزمَّلٍ فيه)، ثم حذف حرف الجر، وارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول (مزمَّل). ينظر رأيه في: الخصائص: ١٩٢/١-١٩٣، وشرح أبيات المغني: ١١٢/٧.
(٦) في ب و ت: (يجانس).
(٧) (الظاهري) لم تذكر في ب و ت. وهو أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم (ت٤٥٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣٢٥/٣.
(٨) من هنا يبدأ السقط في نسخة ت، إلى قوله: (أصاب به من يشاء).
(٩) شعر ابن حزم: ٩٥، منشور في مجلة المورد، المجلد ٢٨، العدد ١، سنة٢٠٠٠، وفيه: (واحذر) بدل (وَدَع)، ومثله في المغني: ٦٦٧، وخزانة الأدب: ١٠٤/٥.
(١٠) في أ: (الكفاية).
(١١) هكذا وردت في النسختين، والمقصود بها (ما). والصواب أنها لا تُمَدّ إلا إذا جُمِعت كقولهم: (ماءات القرآن).
(١٢) في أ: (المزيد)، وفي المغني: (المريد أخذَ)، وفي خزانة الأدب: ١٠٥/٥: (المتزيّد الآخذ). وفي حاشية الشمني: ١٩٧/٢: «... والحذر من الشخص الذي يكون شبيهًا بـ (عمرو) في التزيد وأخذ ما ليس له». ولعلّ لفظ (المتزيّد) هو الأقرب إلى الصواب في سياق نص الأحسائي.
(١٣) في ب: (بالخط).
(١٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس. ينظر: ديوانه: ١٢٣.

حيث أَنَّثَ[١] الفعل المسند إلى مذكر وهو (صَدْر) لاكتسابه التأنيث بإضافته إلى المؤنث وهو (القناة)، وقد خرجنا بهذا عمّا نحنُ فيه، لكنّ الشيء بالشيء[٢] يُذكَر.

[٥. الجملة التابعة لمفرد]

هذا، واعلم أنّ المذكور في البيت من الجُمل التي لها محلّ غير المعلَّق عنها العامل ثِنتان:

الأولى: وهي خامسةُ السَّبع (الجملة التابعة لمفرد مُعرَب)[٣]، ومَحَلُّها بحسب مَتبوعها، سواء كانت:

١. نعتًا نحو: {مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ}[٤]، فجملة (لَّا بَيْعٌ فِيهِ[٥]) في محلّ رفعٍ [صفة][٦] لـ (يوم)، ولا بُدَّ في منعوتِها حينئذٍ أن يكون نكرة؛ لأنّ الجملة لا تكون صفةً للمعرفة أبدًا، وأمّا الاسمُ الداخلةُ عليهِ لامُ الجنس نحو:

وَلَقَد أَمُرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّني[٧]

على جَعْلِ الجملة صفة، فهو في حُكم النكرة؛ لأنّ المراد: على لئيمٍ من اللّئامِ غير معيّن[٨].

٢. أو معطوفةً بحرف نحو: (زيدٌ قامَ وأبوه منطلقٌ)، فجملة (أبوه منطلقٌ)[٩] في محلّ رفع إنْ قدّرتَ الواو عاطفةً على الخبر، فإنْ قدّرت العطف على الجملة فلا موضعَ للمعطوف كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وإنْ قدّرت حاليّة فلا تَبَعيّة، ومحلُّها نصب.

٣. أو مبدلة نحو: (عرفتُ زيدًا مَن هُوَ)، فجُملة (مَن هو) بدل من (زيد) بدلَ كلٍّ مِن كلّ، أو بدلَ اشتمالٍ على القولين[١٠].

---

(١) في ب: (إن).
(٢) في ب: (في الشيء).
(٣) ينظر: إعراب الجمل: ٢٤١.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٥٤.
(٥) (فيه) لم تذكر في ب.
(٦) زيادة من ب.
(٧) الشاهد لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦ برواية: (ولقد مررتُ) بدل (ولقد أمُرُّ)، ونسبه سيبويه إلى رجل من بني سلول. وكذلك فعل البغدادي في: شرح أبيات المغني: ٢٨٩/٢. وتمام البيت: (فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعنيني).
(٨) ينظر: شرح الرضي: ٣٠٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٤٨/٢، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٣٩٤/٢. ومنهم من يجيز وقوعها حالًا للتعريف اللفظي. ينظر: الدر المصون: ٣٢٦/١٠-٣٢٧، والمغني: ٥٦١،
(٩) (فجملة أبوه منطلق) لم تذكر في ب.
(١٠) ذكر ابن عصفور في المقرب: ١٢٠/١-١٢١ أنّ الفعل (عرفت) في نحو: (عرفتُ زيدًا أبو من هو) متعدٍّ إلى مفعول واحد، والجملة بعد هذا المفعول هي بدل منه بدلَ شيءٍ من شيء على تقدير حذف مضاف، أي: (عرفتُ شأنَ زيدٍ أبو مَن هو)، ولم يكتف بهذا القول، ولكنه ذكر رأيًا آخر فحواه أنّ الجملة واقعة في موضع المفعول الثاني لعرفتُ بعد تضمينه معنى فعل قلبي مناسب، ثم قال: وهو الصحيح عندي. أما السيوطي فقد نقل رأي البدلية فقط عن ابن عصفور، وذكر أن كون الجملة بدلًا من (زيدًا) هو اختيار السيرافي وابن مالك، وأنّ ابن عصفور ذهب إلى أنّ الجملة بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير:

وأمّا القول بأنّها في موضع نصبٍ على الحالية[١]، أو مفعولًا ثانيًا لـ (عَرَفَ)[٢] بتضمينه معنى (عَلِمَ)[٣] فقد رَدّهما ابنُ هشامٍ في المغني[٤].

[٦. الجملةُ التابعةُ لجملةٍ ذاتِ محلّ]

والثانية: وهي سادسةُ السبع: الجملةُ التابعةُ لجملةٍ ذاتِ محلٍّ[٥]، قال في المغني[٦]: ويَقَعُ ذلك في بابَي النَّسَق والبدل خاصّة.

فالأوّل نحو: (زيدٌ قامَ أبوهُ وقَعَدَ أخوه)، فجملة (قامَ أبوه) في محل رفع؛ لأنّها /٨و/ خبر المبتدأ، وكذلك جملة (قعد أخوه) في محلّ رفعٍ؛ لأنها معطوفة على ذاتِ محَلٍّ من الإعراب، وهذا إنْ لم تُقدّر الواو حاليّةً، ولا العطف على الجملة الكبرى[٧].

والثاني: شرطُهُ كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأديةِ[٨] المعنى المراد، نحو: (زيدٌ أحسنتُ إليهِ أعطيتُهُ ألفَ درهمٍ)، فجملة (أعطَيْتُهُ ألْفَ دِرْهَم) في موضعِ رفعٍ على البدليّةِ من جملة (أحسنْتُ إليهِ)؛ لأنّها خبرُ المبتدأ.

هذا[٩]، و(ما) في قوله: (لِما هو مُعْرَبٌ) يحتمل أن تكون موصوفة أو موصولة، صفتُها أو صِلتُها جملةُ (هو معرب)، والأولُ أقرب.

[وقولُهُ][١٠]: (أو ذو محلٍّ) بالرفع عطفًا على (مُعْرَب)، و(ذو) بمعنى (صاحب).

والفاء في (فاعْدُدِ) هي الفاء الفصيحة[١١] المعبَّر عنها عند النحويين بفاءِ جواب الشرط، فإنّ التقدير: إذا حفظتَ أو عرفتَ ما تقدَّم فاعدُدْ ما ذكرتُهُ لك في عَجُزِ هذا البيت. وإنّما أمَرَكَ بالعَدِّ هنا خاصّة ليُنبِّهَكَ على أنّ

(عرفتُ قصّةَ زيدٍ أو أمرَ زيدٍ أبو مَن هو)، وذهب ابن الصائغ إلى أنّه لا حاجة إلى التقدير، والجملة بدل اشتمال. ينظر: الهمع: ١/٥٦٠.

(١) هو مذهب المبرّد والأعلم وابن خروف. ينظر: الهمع: ١/٥٦٠-٥٦١.

(٢) هو مذهب أبي علي الفارسي، واختاره أبو حيان. ينظر: الهمع: ١/٥٦١.

(٣) (علم) لم تذكر في ب.

(٤) ينظر: المغني: ٥٤٥.

(٥) ينظر: إعراب الجمل: ٢٦٢.

(٦) ينظر: المغني: ٥٥٦.

(٧) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤١، وموصل الطلاب: ٤٦، ومبرز القواعد: ٢٧٩.

(٨) في أ: (في بتأدية).

(٩) (هذا) لم تذكر في ب.

(١٠) زيادة من ب.

(١١) هي التي يُحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط. وسُمّيت فصيحة؛ لأنّها أفصحت، أي: بيّنت وكشفت عن المحذوف، ودلّت عليه وعلى ما نشأ عنه، ولأنّها أحيانًا تفصح عن جواب شرط مقدّر. وقال بعضهم: هي داخلة على جملة مسبَّبة عن جملة غير مذكورة نحو قوله تعالى: {فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ} [سورة

قوله: (وتابعةٌ لِما هو معربٌ... إلخ) تضمّنَ ثِنتينِ من السبع، الأولى: التابعة لمفرد معرب[١]، والثانية: التابعة لجملة ذاتِ محلّ من الإعراب؛ لا واحدة[٢] ذات ضربين كما قد يُتَوَهَّمُ من عبارته بأول وهلة[٣].

و(اعدُدِ) فعلُ أمرٍ مبني على سكون مقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة القافية. والعدد عند النحاة: ما صَحَّ أن يقع في جواب (كم)[٤]، وعند الحُسّاب: ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه[٥]، فعلى الأول[٦] الواحد[٧] عدد، لا على الثاني[٨].

[٧. الجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ جازم]

قال:

٤. وَجَوابُ شَرطٍ جازِمٍ بالفاءِ أو بِـ (إذا)، وبَعضٌ قالَ: غَيرُ مُقَيَّدِ[٩]

يعني: أنَّ[١٠] الجملة السابعة من الجمل /٨ظ/ التي لها محلٌّ من الإعراب هي الواقعةُ جوابًا لشرطٍ جازم[١١]، [أي][١٢]: لكلمة تعملُ الجزمَ لفظًا أو محلًّا، بشرط أن تكون الجملةُ مقرونةً بالفاء الدالّةِ على ترتيب ما بعدها على ما قبلها، سواء كانت:

ملفوظة نحو قوله تعالى: {مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ}[١٣]، فجملة (فَلَا هَادِيَ لَهُۥ) في محل جزمٍ؛ لأنها جوابُ الشرط الجازم وهو (مَنْ).

أو مقدّرة للضرورة[١٤] نحو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ سِيّانِ[١٥]

البقرة: من الآية٦٠]، أي: فضرب فانفجرت. ينظر: معجم القواعد العربية: ١٥٥، والنحو الوافي: ٦٣٦/٣. وينظر: رسالة الفاء الفصيحة للدواني مع كلام المحقق: ٨٧، ٩٠.

(١) في ب: (التابعة لمعرب المفرد معرفة).

(٢) أي: قوله: (وتابعة لما هو معرب) تضمن ثنتين من السبع، لا واحدة.

(٣) في ب: (وهل له).

(٤) ينظر: الخصائص: ٢٦٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧١/١، والتذييل والتكميل: ٣٤٤/٧.

(٥) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٩٩. مثال ذلك أنّ العدد (اثنان) له حاشيتان، حاشيته السفلى هي العدد (واحد)، وحاشيته العليا هي العدد (ثلاثة)، ومجموع الحاشيتين (أربعة)، ونصف الأربعة اثنان. وهذا معنى قوله: (ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه). ينظر: شرح التصريح: ٤٤٦/٢. وينظر: الكليات: ٦٤٠، ودستور العلماء: ٢١٨/٢.

(٦) أي: أنه يقع جوابًا لـ (كم).

(٧) في أ: (الحساب الواحد).

(٨) أي: في التعريف الثاني لا يصلح أن يكون (الواحد) عددًا؛ لأنّه لا حاشية سفلى له. ينظر: شرح التصريح: ٤٤٦/٢.

(٩) في أ: (مقتدِ).

(١٠) (أنّ) لم تذكر في ب.

(١١) ينظر: موصل الطلاب: ٤٣، ومبرز القواعد: ٢٦٥، وإعراب الجمل: ٢٣١.

(١٢) زيادة من ب.

(١٣) سورة الأعراف: من الآية ١٨٦.

(١٤) ينظر: الكتاب: ٦٤/٣-٦٥، وضرائر الشعر: ١٢٦.

(١٥) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه: ٢٨٨.

فجملة (الله يشكرها) في محلِّ جزمٍ لاقترانِها بالفاءِ تقديرًا[١].

أو مقرونة بـ (إذا) الفجائية الدالّة أيضًا على ما ذكرنا[٢] لكن سريعًا جدًّا، يُقال: فَجَأَهُ فُجَاءَةً بالضمِّ والمدّ وفَجْأَةً بالفتح والسكون: إذا جاءه بغتةً من غير توقُّع[٣]، نحو قوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ[٤] بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[٥]، فجملة (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) في محلّ جزمٍ على أنّها جوابُ الشرط، لاقترانها بـ (إذا) الفجائية، فإنْ لم تقترن الجملة بالفاء ولا بـ (إذا) لا لفظًا ولا تقديرًا فلا محلَّ لها من الإعراب.

وذهب بعضُ النحاة إلى جواز حذف الفاء اختيارًا، وإليه أشار بقوله: (وبعضٌ قَالَ: [غَيْرُ][٦] مُقَيَّدِ[٧])، أي قال بعض النحاة: لا يُشترطُ في الجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ جازم اقترانُها بالفاء أو بـ (إذا)، فيحتمل أنّه أراد بالبعض هنا القائلين بأنّه /٩و/ لا يجوز حذف [الفاء][٨] إلا في ضرورةٍ أو ندور كما حكى الناظم هذا المذهب عن البعض في الجنى الداني[٩]، ويحتمل أنه أراد بالبعض هنا الأخفش[١٠]، فإنّه جوَّزَ حذفَها في الاختيار[١١]، بل في فصيح الكلام[١٢]، وجعل منه قوله تعالى: {إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ}[١٣]، وقد رَدّوا قوله[١٤] وأوَّلوا ما احتجَّ به من الآية بأنّ (الوصيّة) نائب فاعل (كُتِبَ)[١٥]، و(للوالدينِ) متعلق بها لا خبر، والجوابُ محذوف، أي: فلْيوصِ[١٦]. ذكرَهُ ابنُ هشامٍ في المغني[١٧].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٧٣/٢. إذا قال المبرد: «ولا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء...».
(٢) أي: الدالّة على ترتيب ما بعدها على ما قبلها.
(٣) ينظر: العين: (فجأ).
(٤) في أ: (مصيبة).
(٥) سورة الروم: من الآية ٣٦.
(٦) زيادة من ب.
(٧) في أ: (مقتد).
(٨) زيادة من ب.
(٩) ينظر: الجنى الداني: ١٢٦، إذ ورد فيه: «وقال بعضُهم: لا يجوزُ حذفُها إلّا في ضرورةٍ أو نُدور».
(١٠) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الشهير بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ). تنظر ترجمته في بغية الوعاة: ٥٩٠/١-٥٩١.
(١١) في أ: (الكلام). وقد نقل المرادي عن الأخفش إجازة حذف هذه الفاء في الاختيار في الجنى الداني: ١٢٦.
(١٢) ومثّله فعل العكبري في التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٥/١، ١١٣٣/٢، إذ جعل منه قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [سورة الأنعام: من الآية ١٢١] على تقدير: (فإنكم لمشركون).
(١٣) سورة البقرة: من الآية ١٨٠. وورد في معاني القرآن للأخفش: ١٦٨ أنّ معنى الآية: إنْ تركَ خيرًا فالوصيّةُ للوالدين والأقربين بالمعروف حقًّا. وينظر رأي الأخفش في: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٦/١.
(١٤) ينظر: البحر المحيط: ١٦٢/٢، والدر المصون: ٢٦٠/٢.
(١٥) في أ: (ترك). والفعل (كُتِب) مذكور في أول الآية في قوله تعالى: { كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ }.
(١٦) ينظر: البحر المحيط: ١٦٠/٢، والدر المصون: ٢٦١/٢.
(١٧) المغني: ١٣٣.

[وها هنا][١] تنبيهات:

أوَّلُها: قد فُهِمَ ممّا قرّرته أنّ الجزمَ محكومٌ به لمجموع الجملة مع الفاء أو (إذا)، وبه صرَّحَ ابنُ هشام في المغني[٢] في تنبيه عقب الكلام على الجملة الابتدائية، ويُفهَمُ أيضًا من عبارته في القواعد[٣]، وإنْ كانت عبارتُهُ في المغني في الكلام على هذه الجملة تُوهِمُ خلاف ذلك[٤].

الثاني: إذا قلتَ: (إنْ[٥] قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو)، فمحلُّ الجزمِ في الجواب محكومٌ به للفعل وحده وهو (قام) مجردًا عن اعتبار فاعله لا للجملة بأسرِها، وكذا القول في فعل الشرط هنا[٦].

الثالث: إنّما يحتاج الجواب إلى رابط[٧] يربطه بالشرط، حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا كما إذا كان جملة اسميّة أو فعلية فعلُها جامد أو إنشائي أو مقرون بحرف استقبال كـ (سوف ولن) أو بحرف [له][٨] الصدارة كـ (ما، ورُبَّ)، /٩ظ/ وقد جمعها بعضُهم تقريبًا في قوله:

طلبيَّةٌ واسميَّةٌ وبجامِدٍ وبما ولن وبِقد وبالتنفيسِ[٩]

الرابع: الفاءُ يُربَطُ بها جميعُ أدوات الشرط بخلاف (إذا) فإنها تختصُّ بـ (إنْ)، وعليه جرى[١٠] ابن هشام في التوضيح[١١]، وقال أبو حيّان[١]: موردُ السماع (إنْ)، وقد جاءت بعد (إذا)[٢] الشرطية، نحو: {فَإِذَآ أَصَابَ[٣] بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}[٤].

---

(١) زيادة من ب.

(٢) ينظر: المغني: ٥٥٢.

(٣) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٩. وعبارته: «فأمّا نحو: (إنْ قامَ أخوكَ قام عمرٌو)، فمحلُّ الجزم محكومٌ به للفعلِ لا للجملة بأسرها»؛ لأنّ جواب الشرط في المثال المذكور لم يقترن بالفاء ولا بـ (إذا).

(٤) عبارة المغني: ٥٥٢: «وَإِذا خلا الْجَواب الَّذِي لم يجْزم لَفظه من الْفَاء وَ(إذا) نَحْو: (إنْ قَامَ زيد قَامَ عَمْرو) فَمحلُّ الْجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ للْفِعْل لَا للجملة». والإيهام متأتٍّ من لفظ ابن هشام في عبارته (فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة)، ولكن لا بد من النظر إلى بادئ النص، وهو قوله: (إذا خلا الجواب... من الفاء وإذا)، ومفهوم المخالفة يقتضي أنّ الجواب مع الفاء و(إذا) محكوم به للجملة.

(٥) في ب: (إذ).

(٦) ينظر: المغني: ٥٥٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٣٩.

(٧) في ب: (ربط).

(٨) زيادة من ب.

(٩) لم نقف على قائله، ولعله لأحد الفضلاء المتأخرين الذين شرحوا قواعد الإعراب أو الذين يشتغلون بتدريس النحو. ولعلّ الأحسائي من أوائل الذين ذكروا هذا البيت إنْ لم يكن أولَهم. وذكر الصبان هذا البيت في حاشيته: ٢٩/٤، والخضري في حاشيته: ١٢٣/٢ برواية: (وبما وقد وبلن وبالتنفيسِ).

(١٠) في ب: (جزم).

(١١) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٢/٤-٢١٣، قال ابن هشام: «ويجوز أنْ تُغنِيَ (إذا) الفجائية عن الفاء إنْ كانت الأداة (إنْ) والجواب جملة اسمية غير طلبية...». وينظر: شرح التصريح: ٤٠٧/٢.

الخامس: لا تَربِطُ (إذا) كلَّ جواب، بل يُشترط لرَبطِها أنْ يكون الجوابُ جملةً اسمية، لكن لا مطلقًا، بل يُشترط[٥] ألّا تكون طلبية، نحو: (إنْ عصى فويلٌ له)، و[أنْ][٦] لا تدخلَ عليها أداة[٧] نفي نحو: (إنْ قامَ زيدٌ فما عمرٌو قائمٌ)، وألّا تدخلَ عليها (إنَّ) نحو[٨]: (إنْ قامَ زيدٌ فإنّ عمرًا قائمٌ)، فجميعُ ذلك لا بُدَّ فيه من الفاء كما ذكره الناظم في شرح ألفية ابن مالك[٩].

خاتمة:

قد وعدنا سابقًا [ببيان][١٠] ما زِيدَ على السبع فنقول: قال [الشيخ][١١] ابنُ هشام[١٢] في المغني[١٣]: هذا الذي ذكرتُهُ ـ من انحصار الجمل التي لها محلٌّ في سبع ـ جارٍ على ما قرَّروا، والحقُّ أنّها تسعٌ، والذي أهملوه الجملةُ المستثناة، والجملةُ المسندُ إليها[١٤]. ومَثَّلَ للأولى بنحوِ قولهِ تعالى: {لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ [ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ][١٥]}[١٦]. ونَقَلَ عن ابنِ خروف[١٧] أنّه جعل (مَنْ) مبتدأً، (يعذبه الله) الخبر، والجملة في موضعِ نصبٍ على الاستثناء المنقطع[١٨]. ومَثَّلَ للثانية[١٩] بنحو: {سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ...}[٢٠] الآية، إذا

---

(١) هو محمد بن يوسف الأندلسي الشهير بأبي حيّان (ت٧٤٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٠/١. وينظر قوله في: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٨٥/٣.

(٢) في ب: (إن).

(٣) إلى هنا ينتهي السقط في نسخة ت.

(٤) سورة الروم: من الآية ٤٨.

(٥) في ت: (بشرط).

(٦) زيادة من ب و ت.

(٧) في أ: (إذا).

(٨) من قوله: (إن قام زيد فما عمرو...) إلى قوله: (نحو: (إن قام...) لم تذكر في ب، وهو انتقال نظر.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٨٥/٣.

(١٠) زيادة من ب و ت.

(١١) زيادة من ب و ت.

(١٢) (ابن هشام) مكررة في ب.

(١٣) ينظر: المغني: ٥٥٨.

(١٤) ينظر: مبرز القواعد: ٢٨٣، وإعراب الجمل: ١٣٨.

(١٥) زيادة من ت.

(١٦) سورة الغاشية: الآيات ٢٢-٢٤.

(١٧) هو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي المعروف ابن خروف (ت٦٠٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٠٣/٢.

(١٨) ينظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٦/٢، والتذييل والتكميل: ١٥٤/٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ١٢٩.

(١٩) وهي الجملة المسند إليها. ينظر: المغني: ٥٥٨.

(٢٠) سورة البقرة: من الآية ٦.

أعرب (سواءٌ) خبرًا[١] و(أنذرتهم) /١٠و/ مبتدأ[٢]، ونحو: (تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه)[٣]، إذا لم تقدّر الأصل: (أنْ تسمعَ)[٤]، بل قدّرتَ (تسمعُ) قائمًا مقامَ (السماع)[٥]. انتهى مختصَرًا.

ونقل هذا الكلام عنه الشيخ خالد الأزهري[٦] في إعراب الألفية[٧] وسكت عليه[٨].

[ب. الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب]

وقد علمتَ أنّ المشهور أنّ الجُمل سبع، ولمّا فرغ الناظم رحمه الله من بيان الجُمل التي لها محلٌّ، شرع في الجمل التي لا محلَّ لها، وهي أيضًا سبع، فقال:

٥. وَأَتَتْكَ سَبْعٌ[٩] ما لَها مِن مَوضِعٍ صِلَةٌ، وعارِضَةٌ، وجملةُ مُبتدي

فذكر في هذا البيت منها ثلاثًا:

[١. صلة الموصول]

الأولى: الصلة، [أي: الجملة[١٠] الواقعة صلةً لموصول، ولا فرقَ في ذلك بين[١١] أنْ تكون صلة][١٢] لموصول اسميّ أو حرفيّ.

[صلة الموصول الاسمي]

فالأول: هو ما افتقر إلى صِلةٍ وعائد نحو: (جاء الذي قامَ أبوه)، فـ (الذي) في موضع رفع فاعل (جاء)، وجملة (قامَ أبوه) لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنّها صِلة الموصول.

[شروط صلة الموصول الاسمي غيرَ (أل)]

---

(١) في أ: (خبر).
(٢) يقدّر بمعنى: الإنذارُ وعدمُهُ سواءٌ عليهم. ينظر: المفصل: ٤٤، والدر المصون: ١/١٠٥.
(٣) مَثَلٌ يُضربُ لِمَن خَبرُهُ خيرٌ من مَرآهُ. ينظر: مجمع الأمثال: ١/١٢٩.
(٤) إنْ قُدّرتْ (أنْ) المصدرية قبل (تسمع) فلن يدخل المثال في موضوع وقوع الجملة مسندًا إليها؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل لا يكونان جملة، بل ينسبك منهما مصدر يصلح وقوعه مبتدأً بلا إشكال. لذا اشترط ابن هشام عدم تقدير (أنْ)، على أنْ ينزل الفعل منزلة المصدر (السماع).
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٥٨-٥٥٩، وينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي: ١٣٠.
(٦) هو خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ). ينظر: الكواكب السائرة: ١/١٩٠.
(٧) ويسمى أيضًا: (تمرين الطلّاب في صناعة الإعراب).
(٨) ينظر: إعراب ألفية ابن مالك: ٤، إذ ورد فيه: «قال في المغني: والحقُّ أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها. ا. هـ. ملخصًا».
(٩) في الجمل التي لها محل من الإعراب: ٤٤٥: (تسع). ونصّ المرادي في شرحه للأبيات الثمانية على أنّ الجمل التي ليس لها محل تسعٌ.
(١٠) (الجملة) لم تذكر في ت.
(١١) (بين) لم تذكر في ب.
(١٢) زيادة من ب و ت.

ولا تكون صلةُ الموصول الاسمي غيرَ (أل) إلا جملةً خبرية، أو شبهَها من الظرف والجارّ[١] والمجرور التامَّين، ويتعيّنُ تقديرُهما بنحوِ: (استقرَّ) لا بـ (مستقرّ) ونحوِهِ، بخلاف الخبر والصفة والحال، إذ يجوز فيها الأمران كما عُرِفَ في محلّه.

وما قدّمناهُ[٢] من كون (الذي) وحدَهُ في موضع رفع هو الصحيح، ومنهم من قال: المحلُّ لهما[٣]، وهو /١٠ظ/ مردود بظهور الإعراب في نفس الموصول، نحو: (لِيَقُمْ أيُّهُم هو في الدارِ، ولَأُكرِمَنَّ[٤] أيَّهُم هُوَ عندَكَ، وامْرُرْ بِأَيِّهِم هو أفضلُ) وغير ذلك[٥].

[صلة الموصول الحرفي]

والثاني: هو ما أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بِمصدر، وهو خمسةٌ على الأصحّ[٦]: (أنْ، وأنَّ المفتوحة الهمزة[٧]، وكي، ولو، وما)، وقد[٨] جمعها الشيخ عبد الرؤوف[٩] في شرح القواعد[١٠] في قوله:

إنْ رُمْتَ مَوْصُولَ الحُروفِ نَظْما[١١] فذاكَ (أنَّ، أنْ، وَكَي، ولو، ما)

وجعل[١٢] الفارسيُّ[١٣] منها (الذي) أيضًا كما في قوله تعالى: {وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ}[١٤]، فتكون ستة[١٥]، وقد جمعتُها أنا في بيتٍ واحد مع الإشارة إلى الخلاف في السادس فقلتُ:

موصولُ حرفٍ أنَّ، أنْ، وَلَوْ، ما وَكَيْ وَبَعْضٌ بـ (الذي) أتَمَّا[١٦]

---

(١) (والجار) لم تذكر في ت.
(٢) في أ و ت: (وما قدمنا).
(٣) أي: للاسم الموصول مع صلته. وهو عين ما نقله ابن هشام عن بعضهم، إذ ورد في المغني: ٥٣٥: «وبلَغني عن بعضهم أنّه كان يلقّن أصحابه أنْ يقولوا: (إنّ الموصولَ وصلتَهُ في موضعِ كذا)؛ محتجًّا بأنّهما ككلمة واحدة». ونسب الشيخ خالد الأزهري هذا الرأي إلى أبي البقاء العكبري في: موصّل الطلّاب: ٥٥.
(٤) في أ: (ولأكرمن من)، وفي المغني (ط المبارك): ٥٣٥: (لألزمنّ)، وفي (ط الخطيب): ٥/١٥٥: (لأكرمنّ).
(٥) ينظر: المغني: ٥٣٥، وموصّل الطلاب: ٥٥، ومبرز القواعد: ١٥١، وإعراب الجمل: ١١٦، والجملة العربية: ١٩٥.
(٦) زاد بعضهم (الذي) مع الموصول الحرفي، وهو ما وقع فيه الخلاف كما سيذكره الشارح.
(٧) في ب: (الحسن).
(٨) من قوله: (وقد جمعها...) إلى قوله: (ولوما) سقط من ت.
(٩) هو عبد الرؤوف بن يحيى بن عبد الرؤوف المكي الشافعي الواعظ (ت٩٨٤هـ). ينظر: السناء الباهر: ٥٥٢.
(١٠) اسمه: (شرح القواعد الكبرى)، وما زال مخطوطًا. ينظر عنه: خزانة التراث: ٩٥/٣١٠.
(١١) في ب: (ونظما).
(١٢) إلى هنا ينتهي السقط من نسخة ت.
(١٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٩٦.
(١٤) سورة التوبة: من الآية ٦٩.
(١٥) ينظر: المسائل الشيرازيات: ١/٣٦٠، ٢/٦٠٢-٦٠٣. وقد ذكر الفارسي أنّ هذا التأويل هو قياس قول يونس على ما حكاه عنه الأخفش.
(١٦) في أ: (ألمّا). وجمَعَها آخرُ بقوله: (موصولُنا الحَرْفِيُّ أنَّ، أنْ، وَلَو وَكَي، وما، وفي (الذي) خُلْفٌ حَكَوْا). ينظر: مبرز القواعد: ١٤٨، وضالّة الطلاب: ٥٦.

ولكلٍّ من الموصولات الحرفية صِلَةٌ تَخُصُّهُ ليس هذا موضع ذِكرِها، مثالُ ذلك: (عَجبتُ مِمّا قمتَ[١])، فجملة (قُمْتَ)[٢] وحدها لا محلَّ لها من الإعراب؛ لكونها صِلة الموصول، ومجموع الموصول وصلتِهِ في محلّ الجر بـ (مِن)؛ لتأوّلهما[٣] بالمصدر، أي: عَجبتُ من قيامِكَ[٤].

وأمّا الموصولُ الحرفيُّ وحدَهُ فغيرُ خافٍ أنّهُ لا محلَّ له لانتفاء صلاحيّة الحرف للإعراب[٥].

[٢. الجملة الاعتراضية]

الثانية: المعترضة، أي: [الجملة][٦] المعترضة بين شيئين متصلينِ معنًى، سواء كانا جملتينِ أو مفردَين؛ لإفادة الكلام تقويةً أو بيانًا /١١و/ وتحسينًا[٧]، وقد وقعتْ في مواضع:

بين الفعلِ وفاعله كقوله:

وقد أدركتني والحوادثُ جَمّةٌ[٨] أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ[٩]

أو مفعوله كقوله:

وَبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تَبَدُّلِ هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبا والشَّمْأَلِ[١٠]

وبين المبتدأ والخبر كقوله:

[وفيهِنَّ والأيّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى نَوَادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونوائحُ[١١]

أو ما هما[١٢] أصلُهُ كقوله:][١٣]

إنّ سُلَيمى[١٤] واللهُ يَكلَؤُها ضَنَنْتُ[١] بشيءٍ ما كان يَرزَؤُها[٢]

---

(١) في أ: (قلت).
(٢) (فجملة قمتَ) لم تذكر في ب.
(٣) في ب: (لتأويلها).
(٤) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٤، وموصّل الطلّاب: ٥٥، ومبرز القواعد: ١٤٨.
(٥) الحروف كلها مبنية ولا حظَّ لها من الإعراب. ينظر على سبيل المثال: اللباب في علل البناء والإعراب: ٧٤/٢، وموصّل الطلاب: ٥٥.
(٦) زيادة من ب.
(٧) ينظر: المغني: ٥٠٦.
(٨) في ب: (في الحوادث رحمةٌ).
(٩) البيت لجويرية بن زيد الدارمي في شرح أبيات المغني: ١٨٣/٦. وورد في حاشية نسخة (ت) تعليق نصه: «العُزْلُ: جمعُ أعزل، وهو الذي لا سلاحَ معه».
(١٠) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٣٤٢. والهَيْف: ريح تهبّ بين الجنوب والدَّبُور. ينظر: شرح أبيات المغني: ١٨٥/٦.
(١١) البيت لمعن بن أوس المزني في ديوانه: ٨٥. برواية (تعثُرُ بالفتى).
(١٢) في ب: (هي).
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ. وهو انتقال نظر.
(١٤) في أ، وب: (سلمى)، وفي ت: (سُليما).

وبين الشرط وجوابِهِ[٣] نحو: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ}[٤].

وبين الموصول وصلته كقوله:

ذاكَ الذي وأبيكَ يعرِفُ مالِكًا[٥]

وبين المجرورِ وجارِّهِ اسمًا[٦] كان نحو: (هذا غُلامُ واللهِ[٧] زيدٍ)، أو حرفًا نحو: (اشتريتُهُ بِواللهِ ألفِ درهَمٍ).

وبين الحرفِ وتوكيدِهِ نحو:

ليتَ وَهَلْ يَنفَعُ شَيئًا لَيْتُ لَيتَ شَبابًا بُوعَ فاشتريتُ[٨]

وبين الحرفِ ومَنفيِّهِ كقوله:

فلا وأبي دهماءَ زالتْ عزيزةً[٩]

وبين القَسَمِ وجوابِهِ كقوله تعالى: {فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ [إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ}[١٠].

وبين الموصوفِ وصِفتِهِ نحو: {وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ]}[١١]، فجملة (لَّوْ تَعْلَمُونَ) اعتراضية، ولا محلَّ للجملة المعترضة[١٢] في جميع هذه المواضع وما شابهها[١٣].

ويجوز الاعتراضُ بأكثرَ من جملة[١٤] خلافًا لأبي عليٍّ الفارسي[١٥]. قاله ابن هشامٍ في القواعد[١].

---

(١) في أ: (صيت)، وفي (ب): (ظنت)، والصواب من ت، وشعر إبراهيم بن هرمة: ٥٥، ومغني اللبيب: ٦٣/٥، وشرح أبيات المغني: ٢٠٢/٦.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة في: شعره: ٥٥.

(٣) في ب: (وجزأه).

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٤.

(٥) الشاهد لجرير في ديوانه: ٥٨٠، برواية (تَعرِفُ مالكٌ) وعجزه: (والحَقُّ يَدفَعُ تُرّهاتِ الباطِلِ).

(٦) في أ: (اسم).

(٧) تقدير الجملة الاعتراضية: (أُقسِمُ واللهِ)، وفي الشاهد السابق: (أقسِمُ وأبيك).

(٨) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٧١، ويُقال: أنشده الكسائي ولم يعزُهُ إلى أحد. ينظر: شرح أبيات المغني: ٢٢٠/٦.

(٩) قائله مجهول. قال البغدادي في: شرح أبيات المغني: ٢٢٥/٦: «ولم أقف على قائل البيت، ولا على تتمّته». أي لم يقف على ما يتصل بالبيت قبله أو بعده. وعجز البيت: (على قومِها ما فَلَّ الزَّنْدَ قادِحُ). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٦/٤، والتذييل والتكميل: ١٢١/٤.

(١٠) سورة الواقعة: الآيات ٧٥-٧٧.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، وهو انتقال نظر.

(١٢) في ب: (الاعتراضية).

(١٣) تنظر المواضع المذكورة وغيرها في: مغني اللبيب: ٥٠٦-٥١٤.

(١٤) تنظر شواهد المسألة في: المغني: ٥١٤.

(١٥) ينظر: المسائل الشيرازيات: ٦٢٣/٢، قال أبو علي: «... ولم يجئ في هذه الاعتراضات ـ فيما علمتُ ـ ما هو فصلٌ بجملتين...».

[٣. الجملة الابتدائية (المستأنفة)]

الثالثة: الابتدائية: أي: الواقعةُ في ابتداء الكلام أو أثنائه[٢]، ولا تعلُّقَ لها بما قبلها من جهة الإعراب، وهي التي أشار إليها بقوله: (وجملة مبتدي[٣])، وتُسمّى /١١ظ/ أيضًا: (المستأنفة)، قال في المغني: وهو أوضح؛ لأنّ الابتدائية تُطلقُ أيضًا على الجملة المصدَّرةِ بالمبتدأ ولو كان له محلّ، ثم الجمل المستأنفةُ[٤] نوعانِ:

أحدهما: المفتتح بها النطق كقولك ابتداءً: (زيدٌ قائمٌ)، ومنه الجمل المفتتح بها السُّوَر، نحو: {إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ}[٥].

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو: (ماتَ فلانٌ رَحِمَهُ الله)، ومنه[٦] جُملة العامل الملغى لتأخُّرِه، نحو: (زيدٌ قائمٌ أظُنُّ).

وأما العاملُ الملغى لتوسُّطِه نحو: (زيدٌ أظنُّ قائمٌ)، فجملته[٧] أيضًا لا محلَّ لها، لكنّها من باب الجمل الاعتراضية[٨].

هذا، والواو في قوله[٩]: (وأَتَتْكَ سبْعٌ) واوُ الاستئناف، وهي التي يكونُ بعدها جملةٌ غيرُ متعلِّقةٍ بما قبلها في المعنى، ولا مشارِكة له في الإعراب، قاله الناظم في الجنى الداني[١٠]، ومن أمثلتها في القرآن قولُهُ: {ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ}[١١]، وقوله تعالى: {لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ}[١٢].

واعلم أنَّ الجملةَ [الواقعة][١٣] بعد أدوات العَرْض ـ بسكون الراء ـ وهو طلبٌ برفق، وأدوات التحضيض وهو طَلَبٌ بِعُنْف[١٤]، جملةٌ استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، ولا يُخرِجُها تقدُّمُ الأداة عليها عن[١٥] كونها ابتدائية،

---

(١) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٥.
(٢) في ت: (إنشائيه).
(٣) في أ: (مبتدا)، وفي ب: (مبتداء). والصواب من ت؛ لأن القصيدة داليّة مكسورة.
(٤) في أ: (السابقة).
(٥) سورة الكوثر: ١.
(٦) في ب: (ومنها).
(٧) في ب: (فجملة ظنَّ).
(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٠.
(٩) أي: في قول الناظم (المرادي).
(١٠) الجنى الداني: ١٩١، إذ ورد فيه: «من أقسام الواو: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشارِكة له في الإعراب».
(١١) سورة الأنعام: من الآية ٢.
(١٢) سورة الحج: من الآية ٥.
(١٣) زيادة من ب و ت.
(١٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧٢/٤، والمغني: ٣٦١، وهمع الهوامع: ٣٩٠/٢.
(١٥) في ت: (من).

كما لا يُخرِجُها ذلك عن تسميتها فعليةً؛ ولمّا كان هذا محلَّ توهُّمٍ /١٢و/ أراد الناظمُ دفْعَهُ، فعَطَفها على الجملة الابتدائية، فقال:

٦. (وبُعَيْدَ[١] تحضيضٍ[٢]...)[٣]

وهو تصغيرُ (بَعْدَ)[٤] للتقريب[٥]، أي: والجملةُ[٦] الواقعةُ بعد أدوات تحضيض[٧]، فحَذَفَ المعطوفَ[٨] وصفتَهُ وأقام الظرف الذي هو متعلِّقُ الصفة مُقامَهُما[٩].

مثالُ الواقعة بعد أدوات التحضيض[١٠]: (هلّا جئتَنا فنُحسنَ إليك)، وبعد أدوات[١١] العرض نحو: (أَلَا تنزِلُ عندنا فتُصيبَ خيرًا)، فجُملتا[١٢] (جئتَنا، وتنزلُ عندنا) لا محلّ لهما[١٣] من الإعراب؛ لأنهما استئنافيتان.

ولا يُقالُ: علم من[١٤] الناظم أنّ العطفَ يقتضي المغايرة، فكلامُهُ يناقض مقصودَهُ[١٥]؛ لأنّه يوهم أنّ الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض[١٦] ليست من الابتدائية بسبب[١٧] العطف؛ لأنّا نقول: قد اعتمد في دفع هذا الوهم على ما تقرّر عندهم أنّ الجملة الابتدائية هي المفتتح بها النطق أو المنقطعة عمّا[١٨] قبلها كما

(١) من قوله: (وبُعيد) إلى آخر المخطوط ساقط من ت.
(٢) في ب: (تخصيص).
(٣) تمام البيت: (وبُعَيْدَ تَحضيضٍ وَبَعْدَ مُعَلِّقٍ لا جازِمٍ، وَجَوابَ ذلكَ أورِدِ).
(٤) (وهو تصغير بعد) مكررة في ب.
(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/١٩٠.
(٦) في ب: (جملة).
(٧) في ب: (بعد ذات تخصيص).
(٨) في ب: (المضاف).
(٩) في ب: (مقامها).
(١٠) في ب: (بعد ذات التخصيص).
(١١) في ب: (أدات).
(١٢) في ب: (فجملة).
(١٣) في أ: (لها).
(١٤) في ب: (على الناظم).
(١٥) لو اطّلع الأحسائي على شرح المرادي لمنظومته لعلم أنّ كلامه مخالف لمقصود المرادي كما سيأتي بيانه.
(١٦) في ب: (أدات التحضيص).
(١٧) في أ: (لسبب).
(١٨) (عما) ساقطة من أ.

سبق[١] لك ذلك، ولا شكّ في صِدق الأول على الجملة المذكورة، وتقدُّم الحرف لا يخلُّ به، فالعطف حينئذٍ من قبيل عطف الخاصِّ على العام[٢].

وكذا قولُهُ: **(وبَعدَ مُعَلِّقٍ لا جازِمِ)** بكسرِ اللام، تقديرُهُ: والجملةُ الواقعةُ بعد /١٢ظ/ حرفٍ معلِّقٍ من أدوات الشرط الغير[٣] الجازم كـ (لو، ولولا)، وإنّما سُمّيَتْ معلِّقة؛ لأنّها تعلِّق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى، ومرادُهُ بذلك والله أعلم أنّ[٤] الجملةَ الواقعةَ شرطًا لهذه الأدوات لا محلَّ لها من الإعراب كالواقعةِ بعدَ أدوات التحضيض، ومَساقُ كلامِهِ يفيدُ اندراجها في الابتدائية، حيث عَطَفَ **(بعدَ معلِّقٍ)** على **(بُعَيدَ تحضيضٍ)**، وهو ظاهر، إذ لا يحتمل غير ذلك[٥]، لكنْ كثير منهم لم يتعرض له لظهوره.

ولا يَخفى عليكَ أنّه لا محلَّ أيضًا للجملة الواقعة شرطًا[٦] لمعلِّقٍ جازمٍ كما صرّحوا به، وإنْ كان جزاؤها[٧] تارةً يكون له محلّ وتارة يكون إعرابُهُ ملفوظًا أو مقدرًا. وعبارةُ الناظم تُوهِمُ أنّ لها محلًّا، حيث قيَّدَ المعلِّق بقوله: **(لا جازم)** لكني وجدتُ في بعض النسخ إبدال قوله: **(وبُعيدَ تحضيضٍ...)** إلى آخره بقولِهِ: **(وبُعَيدَ شرطٍ ثُمَّ بعدَ مُعلِّقٍ لا جازمِ)**، وهي مصرَّحَةٌ بما ذكرنا ولا توهِمُ شيئًا، ويكون قوله: (ثم معلق لا جازمٍ) من باب التخصيص /١٣و/ بعد التعميم.

وفائدةُ ذِكرِهِ لِيَبنيَ عليه قولَهُ الآتي: **(وَجَوابَ ذلكَ أَوْرِدِ)**؛ لأنّ الشرطَ، أي: أداته يشملُ الجازمَ وغيرَهُ، وهذهِ النُّسخَةُ أحسَنُ وإنْ فاتَها الدلالةُ على حُكْمِ ما بعدَ أداة التحضيض، فإنّهُ غيرُ ضائرٍ[٨] لظُهورِ اندراجِها في الابتدائيّة.

ولا يَرِدُ على الناظِمِ أنّ بعضَ أدواتِ الشرط الغير الجازم يكونُ للجملةِ التي بعدَها مَحَلٌّ من الإعراب كـ (إذا)، و(لَمّا) على القولِ باسميّتِها[١]، فإنَّ محلَّ الجملةِ الواقعةِ بعدَهما الجرُّ بالإضافة؛ لأنّا قَدَّرْنا موصوفَ

---

(١) في ب: (سلف).

(٢) هذا التأويل ليس من مراد الناظم؛ لأنّ المرادي ذكر في منظومته أنّ الجمل التي لا محلَّ لها تسع، وجعل في شرحه لهذه المنظومة الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض جملة مستقلة وليست مندرجة تحت الاستئنافية. ويبدو أنّ الأحسائي تأثّر بابن هشام في كتابيه المغني وقواعد الإعراب اللذينِ نصَّ فيهما على أنّ الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب تعدادها سبع جمل هي: المبتدأة، وصلة الموصول، والمعترضة، والتفسيرية، والواقعة جوابًا للقسم، والواقعة جوابًا لشرط غير جازم، والتابعة لما لا محلَّ له. ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٢-٤٩، ومغني اللبيب: ٥٠٠ فما بعدها. وعلى الرغم من ذلك فإنّ تأويل الأحسائي تأويل حَسَنٌ لطيف.

(٣) يمنع عدد من اللغويين إدخال (أل) على كلمة (غير). ينظر: درّة الغوّاص: ٥١، ومعجم الأخطاء الشائعة: ١٩٠. وقد عاملَ الشارح لفظ (غير) في الإضافة معاملة الإضافة غير المحضة، فأدخل (أل) على المضاف والمضاف إليه.

(٤) في ب: (واعلم أنّ).

(٥) بل يحتمل؛ لأنّ المرادي في شرحه لمنظومته جعل الجملة التي بعد أدوات التعليق غير العاملة من أنواع الجمل المستقلة التي لا محلّ لها من الإعراب. ينظر: الجمل التي لها محل: ٤٤٩.

(٦) (شرطًا) لم تذكر في ب.

(٧) في أ: (جزؤها)، وفي ب: (خبرها)، والصواب ما أثبتناه.

(٨) في أ: (ظائر)، وفي ب: (ظاهر)، والصواب ما أثبتناه.

قولِهِ: (معلِّق) لفظ الحرف، فخرجت الأسماءُ المضافةُ إلى الجمل التي بعدَها، وقد سَكَتَ بعضُ الشُّرّاح عن معنى هذه الكلمة رأسًا[٢]، ولا بُدَّ من بيانِها فنبّهناكَ عليها بحسب ما ظهر لنا فيها، واللهُ سبحانَهُ أعلم.

[٤. الجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ غيرِ جازم]

وأمّا قولُهُ: **(وجوابَ ذلكَ أوردِ)**، فهو شروعٌ في بيان الجملة الرابعة من الجمل التي لا محلَّ لها، وهي الجملة الواقعةُ جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ[٣].

واسمُ الإشارةِ[٤] راجعٌ[٥] إلى قوله: **(معلِّقٍ لا جازمٍ)** المتقدّم /١٣ظ/، وذلك مثل: (لو)، نحو[٦] قولِهِ تعالى: { وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا }[٧]، فجملة (رفعناه) لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنّها جوابُ (لو)، وهو شرطٌ غيرُ جازمٍ على الأصحّ[٨]، وما وردَ من الجزمِ [بها][٩] فمؤولٌ أو شاذّ[١٠].

و(لولا) نحو: (لولا زيدٌ لَهَلَكَ [عمرٌو][١١])، فجملة (هَلَكَ[١٢] عمرو) لا محلَّ لها من الإعراب.

و(كيفَ) نحو: (كيفَ تصنعُ أصنَعُ)، فجملة (أصنعُ) لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنّها جوابُ شرطٍ غير جازم، وعدَمُ الجزم بها هو الأصحّ[١٣]، وهو مذهب البصريين إلّا قطربًا[١٤]، وزعمَ الكوفيون وقطرب أنّها جازمة[١٥]، وشَرْطُ بعضِهم جزمُها بأن تقترن بـ (ما)[١٦]. وكذا الكلام في سائر أدوات الشرط التي لا تَجزِمُ، واللهُ أعلم.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٣٨، والمغني: ٣٦٩، والهمع: ٢٢٢/٢.
(٢) ورد في تكملة المعاجم العربية: ٤٧/٥: «رأسًا: تَمَامًا كُلِّيًّا، (بالمرّة، بالخالص)».
(٣) ينظر: المغني: ٥٣٤، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٩، وموصل الطلاب: ٦٨، ومبرز القواعد: ٢٠٩، والتعليق وكشف النقاب: ٦٠.
(٤) اسم الإشارة هو (ذلك) الوارد في قول الناظم: (وجوابَ ذلكَ أوردِ).
(٥) (راجع) مكررة في ب.
(٦) (لو، نحو) لم تذكر في ب.
(٧) سورة الأعراف: من الآية ١٧٦.
(٨) نسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١٦٣٢/٣، وأبو حيان في الارتشاف: ١٨٩٩/٤، والمرادي في الجنى الداني: ٢٩٦، وابن هشام في المغني: ٣٥٧ جواز الجزم بـ (لو) في الشعر إلى ابن الشجري. وينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٨٨/١، وتعليق الطناحي في الحاشية.
(٩) زيادة من ب.
(١٠) أوّلوا الفعل الذي ظاهره الجزم، أو أن الجزم بها لغة مطردة، ولم يقولوا بشذوذه. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٣٣/٣، وارتشاف الضرب: ١٨٩٩/٤.
(١١) زيادة من ب.
(١٢) في أ: (لهلك).
(١٣) ينظر: المغني: ٢٧٠، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٠٣/٢.
(١٤) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٤٢/١.
(١٥) ينظر رأيهما في: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٧٧/٢، والهمع: ٥٥٠/٢.
(١٦) ينظر: الهمع: ٥٥٠/٢.

ثُمّ قال:

٧. وجَوابُ إقسامٍ، وما قَدْ فَسَّرَتْ في أَشْهَرٍ، وَالخُلْفُ غَيْرُ مُبَعَّدِ

فذكر في هذا البيت من الجُمَلِ التي لا محلَّ لها من الإعراب ثنتين:

[٥. الجملة الواقعة في جواب القَسَم]

إحداهما[١]: وهي خامسةُ السبع الجملة الواقعة في جواب القسم[٢]، سواء[٣] كان فِعْلُهُ مذكورًا، نحو: (أقسمتُ[٤] باللهِ إنّ الصلحَ خيرٌ، وحَلَفتُ باللهِ[٥] لَتفعَلَنَّ)، أوْ لا، نحو: {يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ}[٦]، فجملة (إنّ الصلحَ خيرٌ) /١٤و/، وجملة {إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ} لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم، وكما أنّ جواب القسم لا محلَّ له مع فعله[٧]، كذلك[٨] فعله وحده لا محلَّ له؛ لأنّه جملة ابتدائية، وأمّا مجموع فعله وجوابه فقد يكون له محلٌّ، نحو: (زيدٌ أقسَم باللهِ لَيَفْعَلَنَّ)[٩].

[٦. الجملة التفسيرية]

وثانيتهما[١٠]: وهي سادسةُ السبع: الجملة التفسيريّة[١١]، أي: المُفسِّرة، وهي الفَضْلةُ الكاشفةُ لحقيقةِ ما تليه من مفرد أو جملة بإزالة إلباسِهِ، نحو قوله تعالى: {مَّثَلُ[١٢] ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ}[١٣]، فجملةُ {مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ} لا محلّ لها من الإعراب[١٤]؛ لأنّها مفسِّرة على أحد الوجوه فيها[١٥].

وكذا قوله تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ}[١٦]، فجملة {خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ} لا محلَّ لها؛ لأنّها مفسّرة لقوله[١]: {كَمَثَلِ ءَادَمَ}.

---

(١) في ب: (أحدهما).
(٢) تنظر المسألة في: المغني: ٥٢٨، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٧-٤٨، وموصل الطلاب: ٦٥، ومبرز القواعد: ٢١٤، والتعليق وكشف النقاب: ٦٠.
(٣) في أ: (سوى).
(٤) في ب: (أُقسم).
(٥) (بالله) لم تُذكر في ب.
(٦) سورة يس: ١-٣.
(٧) (مع فعله) لم تذكر في ب.
(٨) في ب: (كل).
(٩) ينظر: المغني: ٥٣٠.
(١٠) في ب: (ثانيهما).
(١١) تنظر المسألة في: المغني: ٥٢١، والإعراب عن قواعد الإعراب: ، وموصل الطلاب: ٦٠، ومبرز القواعد: ١٦٠، والتعليق وكشف النقاب: ٦١.
(١٢) في أ و ب: (كمثل).
(١٣) سورة البقرة: من الآية ٢١٤.
(١٤) من قوله: (من الإعراب) إلى آخر المخطوط ساقط من ب.
(١٥) ينظر: البحر المحيط: ١٤٨/٢، والدر المصون: ٣٨١/٢، واللباب: ٦٨٠/١.
(١٦) سورة آل عمران: من الآية ٥٩.

تنبيه:

احترزنا بـ (الفضلة)، أي: التي ليست بعمدة عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن والقصّة، نحو: (هو الأميرُ مقبلٌ[٢])، و(هي[٣] جارية السلطان متوفاة)، و(إنّه زيدٌ قاعدٌ)، فإنّ لها محلًّا[٤] من الإعراب بالاتّفاق؛ لكونها عُمدة /١٤ظ/ لا يَصحُّ الاستغناءُ عنها؛ لأنّها خبرُ المبتدأ في الحال أو في الأصل.

وما ذكرنا من أنّ الجملةَ المفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب هو المشهور، وخالف فيه أبو عليٍّ الشَّلَوْبِيْنُ[٥] فزعم أنّها بحسب ما تفسِّره[٦]، فهي في نحو: (زيدًا ضربتُهُ) لا محلَّ لها عنده؛ لأنّها مستأنفة، فكذلك تفسيرها في نحو: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ}[٧] لها محلّ، إذ التقدير: (إنّا خلقْنا كلَّ شيءٍ خلقناه)، فـ (خلقنا) المقدّر في موضع رفع خبر لـ (إنَّ)، فكذلك المذكورة المفسِّرة لها، ومن ذلك: (زيدٌ الخبزَ يأكلُهُ)، بنصب (الخبز)، فـ (يأكله) في محل رفع؛ لأنّها مفسّرة للجملة المحذوفة، تقديرها: (زيدٌ يأكل الخبزَ يأكلُهُ)[٨]، وتلك المقدّرة في محلّ رفع خبر لـ (زيد)[٩]، هكذا تفسيرها، و(الخبزَ) مفعول للفعل المحذوف.

ولعلَّ هذا هو المراد بقوله: **(في أشْهَرٍ والخُلْفُ غيرُ مُبَعَّدِ)**، أي: القول المخالف لما هو المشهور غيرُ بَعيد، فإنّ أبا عليٍّ زعمَ أنّهُ التحقيق[١٠]، واستدلَّ بعضُهم له على ذلك بأدلّةٍ ذِكْرُها هنا لا يليق[١١]، لكن قال ابن هشام في المغني: إنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمّى في الاصطلاح جملةً مفسِّرة /١٥و/ وإن حصل فيها تفسير، فإنّها قد تكون ذات محلّ[١٢]، كما ظهر لك فيما سبق، والله سبحانه أعلم.

[٧. الجملة التابعة لما لا محلّ له من الإعراب]

ثُم قال:

٨. وَكَذاكَ تابِعَةٌ لِشَيءٍ ما لَهُ مِنْ مَوْضِعٍ، فاحفَظْهُ غيرَ مُفَنَّدِ[١٣]

---

(١) في أ: (كقوله). والصواب ما أثبتنا.
(٢) في أ: (يقتل)
(٣) في أ: (ود في)، وهي تحريف؛ لأن الكلام على ضمير القصّة، ويناسبه لفظ (هي).
(٤) في أ: (محل)، والصواب ما أثبتنا.
(٥) هو أبو علي عمر بن محمد الأندلسي، ويعرف أيضًا بالشلوبيني (ت٦٤٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٢٦/٢.
(٦) تنظر هذه المسألة في: ارتشاف الضرب: ١٦١٧/٣، والمغني: ٥٢٦، وهمع الهوامع: ٥٦/٤.
(٧) سورة القمر: من الآية ٤٩.
(٨) ينظر: المغني: ٥٢٦، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٧، وموصل الطلاب: ٦٤، ومبرز القواعد: ١٧٢.
(٩) في أ: (لا لن). والصواب ما أثبتنا.
(١٠) ينظر قول أبي علي الشلوبين في: موصل الطلاب: ٦٤.
(١١) تنظر الأدلة في: موصل الطلاب: ٦٥.
(١٢) ينظر: المغني: ٥٤٦.
(١٣) في أ: (مفندِ).

أي: إنّ الجملة السابعة من الجمل التي [ليس][١] لها محلّ: الجملة التابعةُ لشيءٍ، أي: لِجملةٍ ليس لها محلٌّ من الإعراب[٢] بأنْ تكون من جملة الستّ المتقدّمة، نحو: (قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو)، فجملة (قعد عمرٌو) لا محلّ لها؛ لأنّها تابعةٌ لجملة (قامَ زيدٌ)، وهي مستأنفة، وقد تقدّم أنْ لا محلَّ لها. هذا إذا قدّرتَ الواو في المثال المذكور عاطفةً، وإنْ قدَّرتَها واوَ الحال كانت الجملة في محلِّ نصبٍ، و(قد) مُقدَّرة بعد الواو على الخلاف فيها[٣].

تتمّة:

المرادُ بالتابع هنا بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بُدَّ أنْ يكون معربًا لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا؛ لأنّه كلُّ ثانٍ أُعرِبَ بإعراب سابقِهِ من جهةٍ واحدة[٤]، فإطلاقُ (التابعة) مَجازٌ[٥] علاقتُهُ المشابهة، كذا قاله بعضُ المحققين في شرح القواعد[٦].

وقولُ الناظم: (فاحفظْهُ غيرَ مفنَّدِ) بالفاء والنون المشدّدة مفتوحة: اسم مفعول من (التفنيد)، وهو على ما في القاموس: (اللَّوْم، والتكذيب، وتخطئة الرأي)[٧] /١٥ظ/: أَمَرَ[٨] بِحِفْظِ ما سَلَفَ لكَ بيانُهُ من عدد الجُمَل التي لها محلٌّ والتي ليس لها محلٌّ، أي: احفَظْ ما ذكرتُ لك وأَكْثِرْ مِن تَكرارِهِ فإنّكَ غيرُ مَلومٍ في ذلك؛ لأنّ العِلْمَ ممّا يتأكَّدُ حفظُهُ وصيانتُهُ والاعتناءُ بما يزيدُهُ رُسوخًا، والحِفْظُ: وهو ضَبْطُ الشيء[٩] ومَنْعُهُ من الضياع[١٠]، تارةً يكونُ بالقلب وإنْ لم يُكتب المحفوظ[١١]، وتارةً يكون بالكتابة وإنْ لم يُحفظ المكتوب[١٢]، وهو أرسخ، كما قال القائل[١٣]: (كُلُّ علمٍ ليسَ في القِرطاسِ ضاع)[١]. بل كتابةُ العلمِ فرضُ كفاية؛ صَونًا له عن الضياع[٢].

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.
(٢) تنظر المسألة في: المغني: ٥٣٦، والإعراب عن قواعد الإعراب: ، وموصل الطلاب: ٦٩، ومبرز القواعد: ٢٢٠، والتعليق وكشف النقاب: ٦١.
(٣) ينظر: المغني: ٥٣٦، وموصل الطلاب: ٦٩، ومبرز القواعد: ٢٢١.
(٤) هذا تعريف ابن الحاجب للتابع. ينظر: الكافية: ٢٩، وشرح الرضي: ٢٧٧/٢.
(٥) في أ: (مجازًا)، والصواب ما أثبتنا.
(٦) ينظر: حاشية الحموي على شرح القواعد (رسالة ماجستير): ١٠١. قال الحموي: «أراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي، الذي لا بُدَّ أن يكون لمتبوعه محلٌّ من الإعراب، أو إطلاق التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة».
(٧) ينظر: القاموس: (فند) ٣٠٧، وتاج العروس: (فند) ٥٠٦/٨.
(٨) أي: الناظم (المرادي).
(٩) ينظر: الصحاح: (ضبط) ١١٣٩/٣.
(١٠) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ١٢٢.
(١١) ذهب بعض السلف إلى أنّ كتابة العلم تكون سببًا لضياع الحفظ، فكرهوا كتابة العلم. ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٨٨/١.
(١٢) ذكر ابن حجر في فتح الباري: ٢٠٤/١ أنّ جمهور السلف أجازوا كتابة العلم وجعلوه أمرًا مستحبًّا، وذكر بأنّه لا يَبعُدُ وجوبُهُ على مَن خَشِيَ النسيان ممن يتعيَّنُ عليه تبليغُ العلم.
(١٣) ينظر: إحياء علوم الدين: ١٦/١.

اللهُمَّ احفظ علينا ما لو احتفظَ عليه غيرُكَ لضاع، واستر علينا ما لو اطَّلَعَ عليه غيرُكَ لشاع، واجعلنا من أهلِ الإفادة والاستفادة والانتفاع، آمين.

وهذا ما يسّره الله من شرح معاني هذه الأبيات التي هي كحَبّات الجُمان، لا بل كقلائد العِقْيان[٣]، فللهِ الحمدُ على ما أعطَى، وله الشكرُ على ما أنعَمَ وأَوْلَى، ونُصَلّي ونُسلِّمُ على مَنبعِ الخيرات، وفاتِحِ البركات، سيّدِنا محمّدٍ أفضلِ البَرِيّات، وعلى آلهِ وأصحابِهِ الأكرمين، وشيعتِهِ ووارثيهِ إلى يومِ الدين، آمين ربَّ العالمين آمين، وصلَّى اللهُ على سيّدِنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم[٤] /١٦و/

ثبت مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما

القرآن الكريم

١. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
٣. أرشيف ملتقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة.
٤. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
٥. الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن لأبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥. وطبعة أخرى بتحقيق: د. غازي مختار طليمات وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧.
٦. الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣.
٧. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩.

---

(١) تمام هذا القول: (وكلُّ سِرٍّ جاوزَ الاثنينِ شاع ... كُلُّ علمٍ ليسَ في القرطاسِ ضاع). ينظر: فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء: ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: عمدة القاري: ١٥٨/٢ إذ ورد فيه: «بل لَا يبعد وُجُوبه فِي هَذَا الزَّمَان لقلَّة اهتمام النَّاس بِالْحِفْظِ، وَلَو لم يكْتب يخَاف عَلَيْهِ من الضّيَاع والاندراس».

(٣) هو الذهب الخالص. ينظر: الصحاح: (عقا) ٢٤٣٣/٦.

(٤) في أ: (وصلى الله وسلم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). والصواب حذف (وسلم) الأولى كيلا يحدث تكرار غير مفيد. وهنا ينتهي كلام الأحسائي على أبيات منظومة المرادي الثمانية. ولم يورد الناسخ تاريخًا للفراغ من نسخ هذا الكتاب. ولكنه أورد أبياتًا في الصفحة المقابلة عن مكانة النحو بين العلوم.

٨. إعراب ألفية الإمام ابن مالك في النحو المسمى (تمرين الطلّاب في صناعة الإعراب)، الشيخ أبو الوليد خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، وبهامشه: شرح الشيخ خالد المسمى (موصّل الطلّاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام)، المطبعة الشرقية، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.
٩. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٤، ١٩٨٦.
١٠. الإعراب عن قواعد الإعراب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي فودة نيل، دار الأصفهاني، جدّة، ط١، ١٩٨١، وطبعة أخرى بتحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٩٧٠.
١١. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢.
١٢. أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ١٩٨٩.
١٣. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن عمر المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
١٥. الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
١٦. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥.
١٧. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٨. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
١٩. البسملة، عبد الرحمن بن إسماعيل الشهير بأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: د. عدنان بن عبد الرزاق الحموي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠٠٤.
٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
٢١. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ت.

٢٢. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخِر والأول، محمد صديق خان بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ٢٠٠٧.
٢٣. تاريخ ابن خلدون المسمى (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي الشهير بابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
٢٤. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
٢٥. تحفة المبتدي في الوضوء والصلاة، برهان الدين إبراهيم بن حسن الملا الأحسائي (ت١٠٤٨هـ)، تحقيق: يحيى بن محمد بن أبي بكر الملا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٣.
٢٦. تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، محمد بن عبد الله بن عبد المحسن آل عبد القادر الأحسائي الأنصاري (ت١٣٩١هـ)، أشرف على طبعه وفهرس له: محمد زهير شاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٣.
٢٧. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٦.
٢٨. التخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل (ت٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٢٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج٤، ط١، ٢٠٠٠، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ج٦، ٢٠٠٥، ج٧، ٢٠٠٨، ج٨، ٢٠٠٩.
٣٠. التصريح بمضمون التوضيح في النحو (أو شرح التصريح على التوضيح)، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٣١. التعليقة الوافية بشرح الأبيات الثمانية في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه، نظم ابن أم قاسم المرادي، مجهولة المؤلف، تحقيق: صالح بن سليمان العمير، ١٩٩٢.
٣٢. التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي (ت١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد العزيز آل بسام، ط٢، ٢٠٠٥.
٣٣. تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي (ت١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٧٩-٢٠٠٠.
٣٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

٣٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٣٦. جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤.
٣٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحّان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ت.
٣٨. الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل له، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن عبد الرحمن، مجلة آداب الرافدين، العدد ٧، يناير، ١٩٧٦.
٣٩. الجملة العربية تأليفُها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط٣، ٢٠٠٩.
٤٠. الجملة العربية في الرسائل والأطاريح الجامعية في العراق ١٩٦٧م – ٢٠٠٠م، سامان صلاح صابر الزهاوي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٤١. الجملة العربية قديمًا وحديثًا تحديد ودراسة، أ. مودر الجوهر، مجلة الخطاب، العدد الأول، ٢٠٠٦.
٤٢. الجملة في الدرس النحوي، د. عبد الله أحمد حمزة النهاري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٤، المجلد ١٥، ٢٠١٧.
٤٣. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦.
٤٤. حاشية الحموي على شرح القواعد، محمد بن عبد الرحمن الحموي (ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: خضر عبد الرحمن الأسطل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠٠٦.
٤٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٤٦. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبطه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧.
٤٧. حاشية الشمني على المغني المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت٨٧٢هـ)، مطبعة محمد أفندي مصطفى، د.ت.
٤٨. حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٤٩. الحُجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٧.

٥٠. حدائق الأعراب في شرح قواعد الإعراب، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المعروف بابن جماعة (ت٨١٩هـ)، تحقيق: د. هشام الشويكي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (٢٥)، ٢٠١١.
٥١. الحُلل في الكلام على الجُمل، أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العُنّابي (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٦.
٥٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧.
٥٣. خزانة التراث (فهرس مخطوطات)، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، د.ت.
٥٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٥٥. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبّي (ت١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
٥٦. الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (عرض وتحليل وترجيح)، حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
٥٧. درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٥٨. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٩٧٢.
٥٩. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٦٠. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (من علماء القرن ١٢ الهجري)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٦١. دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٩.
٦٢. ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦.

٦٣. ديوان الإسلام، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٦٤. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣.
٦٥. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠.
٦٦. ديوان تأبّط شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: د. علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
٦٧. ديوان جرير، شرح محمد بن إسماعيل الصاوي، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
٦٨. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
٦٩. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.
٧٠. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦.
٧١. ديوان معن بن أوس المزني، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧.
٧٢. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٥.
٧٣. رسالة ابن أمّ قاسم المرادي في الجمل التي لها محلّ من الإعراب، تحقيق: أحمد عبد العظيم، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مصر، منشورة على شبكة الألوكة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨.
٧٤. رسالة الفاء الفصيحة، محمد بن أسعد المعروف بجلال الدين الدَّوّاني (ت٩١٨هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مجلة المورد، المجلد ٢٧، العدد ٢، ١٩٩٩.
٧٥. رسالة في جمل الإعراب، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. سهير محمد خليفة، ط١، ١٩٨٧.
٧٦. الرسالة الكبرى في البسملة، محمد بن علي الصبّان (ت١٠٢٦هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
٧٧. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد، وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٧٨. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي (ت٣٢٤هـ)، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٧٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين بن نوح الألباني (ت١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٢.
٨٠. السناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر، جمال الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد السّلّي اليمني (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة الإرشاد، اليمن، ط١، ٢٠٠٤.
٨١. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩.
٨٢. سنن الدارقطني، علي بن عمر المعروف بالدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
٨٣. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣.
٨٤. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م.
٨٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٥.
٨٦. شرح التسهيل، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، القسم النحوي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ٢٠٠٦.
٨٧. شرح التسهيل، محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠.
٨٨. شرح جمل الزجّاجي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٨٩. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤.
٩٠. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن المعروف بالرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.
٩١. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن المعروف بالرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
٩٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤.

٩٣. شرح صحيح البخاري، علي بن خلف المعروف بابن بطّال (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ٢٠٠٣.
٩٤. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط٣، ١٩٩٦.
٩٥. شرح قواعد الإعراب المنسوب إلى القوجوي محمد بن مصطفى (ت٩٥٠هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.
٩٦. شرح القواعد الصغرى، عبد الملك بن جمال الدين الإسفراييني (ت١٠٣٧هـ)، تحقيق: د. ليث قهير عبد الله، (تحت الطبع).
٩٧. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢.
٩٨. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
٩٩. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
١٠٠. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧.
١٠١. شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب، محمد بن أبي عبد العزيز المعروف بابن جماعة (ت٨١٩هـ)، تحقيق: السيد أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩.
١٠٢. شروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب (دراسة وصفية تحليلية)، أسامة خالد حماد، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨.
١٠٣. شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفّاع، حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
١٠٤. شعر ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) القسم الخامس، جمع وتحقيق: عبد العزيز إبراهيم، مجلة المورد، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠٠٠.
١٠٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧.
١٠٦. صحيح مسلم (المسند الجامع)، مسلم بن الحجّاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٢.

١٠٧. ضالّة الطلاب في شرح الزواوي لقواعد الإعراب، محمد الساخي، مؤسسة ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
١٠٨. ضرائر الشعر، أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
١٠٩. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ.
١١٠. الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة، مصر، ٢٠٠٣.
١١١. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وقدّم له: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤.
١١٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد المعروف بالعيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١١٣. فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء، أحمد بن محمد المعروف بابن عربشاه (ت٨٥٤هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، مصر، ط١، ٢٠٠١.
١١٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١١٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت١٠٣١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
١١٦. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥.
١١٧. القواعد الصغرى، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت٧٦١هـ)، مطبوع ضمن كتاب (من رسائل ابن هشام النحوية)، تحقيق: حسن إسماعيل مَرْوَة، مكتبة سعد الدين، ط١، ١٩٨٨.
١١٨. الكتاب، عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
١١٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
١٢٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

١٢١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧١هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١.
١٢٢. الكلّيّات، أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٨.
١٢٣. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، محمد بن محمد الغزي (ت١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
١٢٤. اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، ط١، ١٩٩٥.
١٢٥. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل (ت٧٧٥هـ)،، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمة، بيروت، ١٩٩٨.
١٢٦. لسان العرب، محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.
١٢٧. ما ينصرف وما لا ينصرف، إبراهيم بن السري المعروف بالزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١.
١٢٨. المؤلفات الفقهية لعلماء الأحساء في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، عبد الله بن عيسى الذرمان، مقال في جريدة الرياض، العدد ١٤٤٦٦، ٢٠٠٨/٢/١، الموقع: http://www.alriyadh.com/2008/02/01/article314022.html
١٢٩. مُبْرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية، علي بن أحمد الرسموكي الجزولي (ت١٠٤٩هـ)، وحاشية العِمراني (محمد المهدي بن محمد بن الخضر) (ت١٣٤٢هـ) عليه، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
١٣٠. متن الأزهرية، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، مكتبة القاهرة، د.ت.
١٣١. مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
١٣٢. المرادي (حياته وآثاره)، د. طه محسن، مجلة المورد، المجلد ٣، العدد ٢، ١٩٧٤.
١٣٣. المسائل الشيرازيّات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: أ. د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠٠٤.
١٣٤. مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (ت١٤٠٥هـ)، دار اليمامة، الرياض، ط١، ١٩٧٢.
١٣٥. مشيخة أبي المواهب الحنبلي محمد بن عبد الباقي (ت١١٢٦هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٠.

١٣٦. معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد عبدو فلفل، دار العصماء، سورية، ط١، ٢٠٠٩.
١٣٧. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
١٣٨. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٣٩. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني (ت١٤٠١هـ)، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٥.
١٤٠. المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ـ المنطقة الشرقية: القسم الأول، حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٩٨١.
١٤١. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٤٢. معجم المصنفين، محمود حسن التونكي، مطبعة وزنكوغراف طبّارة في بيروت وسوريا، ١٣٤٤هـ.
١٤٣. معجم المطبوعات العربية، المملكة العربية السعودية ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) – ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، د. علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥.
١٤٤. المعجم العربي الأساسي، تأليف: جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبع مؤسسة لاروس، باريس، ١٩٨٩.
١٤٥. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيِّل بالإملاء، عبد الغني بن علي الدقر (ت١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦.
١٤٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٤٧. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩.
١٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥، وطبعة أخرى بتحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ٢٠٠٠.
١٤٩. مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسُّنّة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٩٨٩.
١٥٠. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

١٥١. المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية، محمود بن أحمد المعروف بالعيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.
١٥٢. المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.
١٥٣. المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢.
١٥٤. مكتبة الجامع الكبير في صنعاء.
١٥٥. مكتبة المحمودية في المدينة المنورة.
١٥٦. المكمل في شرح المفصل، مظهر الدين بن الحسين الزيداني (ت٧٢٧هـ)، (القسم الأول)، دراسة وتحقيق: عبد الله جميد حسين الدليمي، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٦.
١٥٧. من أسرار الجمل الاستئنافية (دراسة لغوية قرآنية)، د. أيمن عبد الرزاق الشوا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط١، ٢٠٠٩.
١٥٨. منهاج الراغب إلى إتحاف الطالب في الفقه الحنفي، أبو بكر بن الشيخ محمد الملا الأحسائي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: يحيى بن محمد بن أبي بكر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٥٩. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وصاحبيه، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط١، ٢٠١٣.
١٦٠. موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، ناشرون، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
١٦١. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)، عبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
١٦٢. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
١٦٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٦٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
١٦٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.